

افكار العالمی

۲۳

میر  
رودیسیا  
ونیا سالاند



# وصیر رُودِیسیا و فیاسا لائن

تألیف: فیلیپ ماسون

ترجمة: طه الطیعی

مراجعة: عثمان نوری







## مقدمة

**في** أعقاب النكسة التي أصابت الحركة الوطنية في الكونغو ،  
والمؤامرات التي تحيط بالشعب العربي في الجزائر ، تصاعدت موجة  
الأحداث في وسط أفريقيا ، واتجهت أنظار العالم إلى هناك ، حيث  
تتجمع خيوط المؤامرة ضد الشعب الأفريقي في روديسيا الجنوبية  
وروديسيا الشمالية ونياسالاند ..

ولئن كانت وكالات الأنباء في الفترة الأخيرة ركزت الأضواء على  
المؤامرات الرجعية التي يقوم بها المستوطنون البيض بالاشتراك مع  
الحكومة البريطانية في الروديسيات ونياسالاند ضد الحقوق التي  
يطالب بها أهل البلاد عند تعديل الدستور الفيدرالي ، فإن علينا أن  
نسجل أن بريطانيا عندما فرضت الاتحاد الفيدرالي على الروديسيات  
ونياسالاند عام ١٩٥٣ إنما كان هذا جزءاً من مخطط تهدف به بريطانيا  
إلى إقامة إتحادات أفريقية على غرار إتحاد جنوب أفريقيا ، لربطها  
مستقبلاً بمجلة الامبراطورية عن طريق إقامة حكومات عنصرية فيها  
تتجاهل المطالب الحقيقية لأهل البلاد في الحرية الكاملة والاستقلال .  
وتعود محاولة إقامة الاتحاد الفيدرالي في وسط أفريقيا إلى عام  
١٩٣٨ عندما قامت لجنة «بليد زلوي» بجس النبض حول إمكان قيام

مثل هذا الاتحاد ، وقد سجلت هذه اللجنة أن مثل هذا المشروع يلقي معارضة صريحة من جانب الأفريقيين ، ونصحت بتأجيل البت فيه .. ولم تتمكن بريطانيا من فرض الاتحاد الفيدرالى إلا بالقوة والبطش ، بعد حل المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وإلقاء القبض على القادة الأفريقيين والقائهم فى السجون والمعتقلات ..

وجاء الدستور الفيدرالى فأعطى السلطة للمستوطنين البيض متجاهلا حقوق الأفريقيين ، فالبيض هم الذين يمثلون مصالح السود (كذا) ، والنفر القليل من الأفريقيين الذين أُتيحت لهم الفرصة للتمثيل فى المجالس التشريعية أو التنفيذية إنما جاءوا عن طريق الانتخابات من البيض .. هذا فى حين أن نسبة البيض إلى السود فى روديسيا الجنوبية لا تتجاوز ١ إلى ١٠ ، وفى روديسيا الشمالية ١ إلى ٣٠ ، وفى نياسالاند ١ إلى ٣٠٠ .

وتركز بريطانيا اليوم جهودها فى معركة فرعية ، فهى تتظاهر بحرصها على الحقوق الدستورية للأفريقيين ، ويعارض فى ذلك رئيس حكومة الاتحاد فى روديسيا الجنوبية مستر « ولنسكى » الذى يهدد باستخدام القوة ، عند اللزوم ، لمنع تطبيق توصيات وزارة المستعمرات البريطانية .. والواقع أن القضية الرئيسية بالنسبة للأفريقيين هى كما أعلنها زعيم نياسالاند الدكتور « هاستنج باندا » ، وكما أعلنها الحزب الوطنى الديمقراطى فى روديسيا الجنوبية ، هى تسليم السلطة لأصحاب البلاد الحقيقيين ، لا للبيض المستوطنين .

وينقسم البيض إلى ثلاثة فرق . . الفريق الأول يطالب بانفصال روديسيا الجنوبية عن الاتحاد الفيدرالى والانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا . . والفريق الثانى يرى الإبقاء على الاتحاد الفيدرالى بين الروديسيات ونياسالاند . مع انفصال الاتحاد الفيدرالى عن بريطانيا . . والفريق الثالث يرى الإبقاء على الاتحاد الفيدرالى مرتبطاً ببريطانيا . . والمهم أن هذه الفرق الثلاثة تتخذ موقفاً واحداً إزاء نظام الحكم فى الداخل ، على أساس معارضة منح أى حقوق سياسية للأفريقيين . وأيا كان الأمر، فإن الوضع فى أفريقيا سوف تحسمه الحركة التحريرية التى بدأت تنظم صفوفها لتصنى الاستعمار فى القارة من أقصاها إلى أقصاها . ولن تستطيع بريطانيا ، وحفنة من الانتهازين البيض ، أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى الوراء . . إن الحركة الوطنية فى الروديسيات ونياسالاند جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية فى أفريقيا بأسرها . . هذه الحركة التى تسجل نجاحاً وتقدماً مطرداً فى وجه الاستعمار الذى يحارب معركة خاسرة فى وجه الزحف المقدس للشعوب التى حكمت عليه بالموت .

والكتاب الذى تقدمه للقارئ العربى هذا الشهر من تأليف الكاتب البريطانى « فيليب ماسون » وهو كاتب متخصص فى شؤون وسط أفريقيا ، وأهمية الكتاب تعود إلى أن الكاتب قد عاصر بنفسه جزءاً كبيراً من الأحداث الأخيرة ، وسجل اليقظة الثورية للأفريقيين فى سبيل التحرر والاستقلال ، واتصل بالقيادة الأفريقيين والحكام البيض ، والمسؤولين البريطانيين فى الحكومة وحزب المحافظين

البريتاني ، وحضر المناقشات التي دارت في مجلس العموم حول هذه  
المشكلة ، وتتبع رد الفعل من جانب المستوطنين البيض ، وخاصة في  
روديسيا الجنوبية ..

وسلسلة الفكر العالمي ، حرصاً منها على استجلاء الحقيقة ، وعرض  
وجهات النظر كاملة آثرت أن تعرض وجهة النظر الأفريقية كما جاءت في  
وثائق الحزب الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية ، وهي عبارة عن  
دستور الحزب وبيان لرئيسه وعدة بيانات صدرت في مناسبات مختلفة .  
ونرجو بهذا الكتاب أن نسد فراغا في المكتبة العربية فيما يتعلق  
بالدراسات الأفريقية التي أخذت تحتل مكاناً هاماً موقفاً من عناية العالم  
في الفترة الأخيرة ..

أمين شاكر  
رئيس جمعية الوعي العربي

الجزء الاول

مسائل عامة



## ١ - بريطانيا وأفريقيا ..

ما يجرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا ، يؤثر على الوضع فى  
الغينيا ونيجيريا ، إذ أن الحكومات الجديدة فى غينيا ونيجيريا  
لا يتسنى لها أن تنسى أن بريطانيا قد فشلت فى أن تحتج على السياسة  
التي يسمزون منها ، والتي تمارس فى جنوب أفريقيا .. وليس فى وسع  
قبائل ( الزولو ) و ( الماشونا ) أن تغض النظر عن قضايا الحرية فى  
الكونغو وغرب أفريقيا الفرنسية والصومال ..

كما أن الرأى العام العالمى ينظر إلى بريطانيا على أنها قد فشلت فى  
أن تكون فى مستوى مهمتها فى جنوب أفريقيا .. كذلك فإن صداقتنا  
مع الهند ، ووضعنا فى الكومنولث ، كلاهما معرض للاختبار على  
ضوء معالجة بريطانيا للشئون الأفريقية .

... على أن الفرصة لم تفت تماما ، فثمة مجال للعمل بحكمة ، وثمة  
إمكانية لأخذ زمام القيادة .

ويروى « ليفنجستون » فى مذكراته عن رحلته عبر أفريقيا ،  
أنه قد وصل إلى نقطة عند نهر ( زمبىزى ) ، ولم يكن أحد من  
البريطانيين قد شوهدها هناك من قبل ، وعندما سأله السكان عن هويته ،

كان رده باعثاً على الحيرة لهم في بادئ الأمر ، غير أنهم قالوا له بعد أن فحصوه ملياً ..

— آه ، لا بد وأن تكون واحداً من تلك القبيلة التي تحب الرجال السود .

غير أنه منذ ذلك الحين ، حدثت أمور كثيرة شوهت سمعة بريطانيا في نظر الأفريقيين ، وقد وقف مستر « ماكيلان » بنفسه عندما كان في غانا في يناير من عام ١٩٦٠ ، وقف على مدى التدهور الخطير الذي أصاب هيبة بريطانيا في أفريقيا .

## ٢ — المشكلة السياسية الرئيسية .:

**وفي** أواخر عهد الملكة فيكتوريا وفي مطلع هذا القرن . ثار زعم خافت بأن الأفريقيين غير جديرين بأن يصبحوا دولة عصرية ، ثم أفصح عن زعم أبعد ، وهو أن الأفريقيين سيظلون غيراً كفاء لأجيال كثيرة ، وبناء على هذا الزعم أهمل الأفريقيون بشكل واسع في دساتير اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ ، وروديسيا الجنوبية عام ١٩٢٣ ..

صحيح أنه وضعت في هذه الدساتير نصوص لحماية الأفريقيين . مثل النص في دستور روديسيا الجنوبية الخاص بحق حكومة المملكة المتحدة ، في منع التشريعات العنصرية ضد الأفريقيين .. غير أن حق الفيتو هذا لم يستخدم مرة واحدة .

إن مبعث هذه السياسة هو النظر إلى الأفريقيين على أنهم شعب ينبغي أن يبقى تحت الوصاية .. إلا أن الأفريقيين لا يرغبون

على الاطلاق في البقاء تحت الوصاية إلى الأبد ... ومن هنا نشأت  
المشكلة الأساسية .

لقد أسلمنا السلطة إلى عنصر واحد من السكان، وهذا العنصر لا تتجاوز  
نسبته العددية إلى مجموع السكان أكثر من واحد إلى ثلاثين ، وهذا  
العنصر أيضاً ليس على استعداد بعد للتخلي عن السلطة التي أعطيناها  
له ، بحجة أن الأغلبية ليست على استعداد بعد لممارسة هذه السلطة ،  
كما أنه ليس من السهل أيضاً أن ننظر في طريقة سحب هذه السلطة ..  
ومنذ عام ١٩٥٣ ، وهناك اختلاف أسامي في أسلوب الإدارة  
إزاء الأفريقيين .. ( فكتب المستعمرات ) في روديسيا الشمالية  
ونياسالاند يلجأ إلى نظام الحكم غير المباشر ، أي أنه يدير شئون  
الأفريقيين عن طريق رؤسائهم .. و ( إدارة شئون الوطنيين ) في  
روديسيا الجنوبية تلجأ إلى أسلوب الحكم المباشر .

على أن الاختلاف في وسائل الإدارة كان دائماً أقل أهمية من  
الاختلاف في الأهداف الكامنة وراء هذه الأساليب .. فالمفروض أن  
الهدف البعيد لمكتب المستعمرات - وإن كان هذا الهدف يترك  
أحياناً - هو أن يطور روديسيا الشمالية ونياسالاند إلى دولة أفريقية  
تتمتع بالحكم الذاتي . وربما لم يفكر أحد بوضوح متى يحدث هذا  
وربما لم يتخذ أحد أي خطوة إيجابية للإسراع بهذا اليوم . غير أن  
هذا كان هو المفروض أساساً من مكتب المستعمرات . أما في روديسيا  
الجنوبية فقد كان الهدف هو أن تكون روديسيا الجنوبية دولة

الرجل الأبيض ، وكان من الأمور الغريبة أن يفكر أحد في أن تكون هناك أغلبية أفريقية تنتخب أغلبية أفريقية إلى البرلمان لتحكم البلاد .

أما فيما يختص بإقامة نوع من الاتحاد الوثيق سواء بين روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، أو بين الروديسيات ونياسالاند ، فقد حدثت عملية جس النبض منذ سنوات ، ففي عام ١٩٣٨ عينت ( لجنة بليدز لوى ) لتأخذ على عاتقها هذه المسألة بالذات ، وكتبت تقريراً في ذلك الحين جاء فيه أن الأفريقيين في روديسيا الشمالية ونياسالاند يعارضون بشدة أى نوع من الارتباط مع روديسيا الجنوبية ، ونصحت اللجنة بالتريث في مثل هذا الموضوع .. وفي عام ١٩٥٠ ، أثير الموضوع من جديد ، على أساس جديد هو ( المشاركة بين العناصر ) .. المشاركة بين العناصر ا هدف جدير بالتقدير من جانب الرأى العام العالمى ، وقد أثار عند بعض الأفريقيين ذوى المناصب المسئولة في روديسيا الجنوبية الأمل في تغييرات شاملة وسريعة .. أما في روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد عارضت الخطة الجديدة بشكل واسع على أساس أنها ستار لسيطرة البيض المستوطنين .. وانقسم الأوروبيون المستوطنون في الروديسيات ، وإن كان معظمهم قد أخذ بنصيحة رئيس وزراء روديسيا الجنوبية وقتئذ . والذي أصبح فيما بعد «اللورد مالفرن» ... أما في بريطانيا ، فقد كانت هناك أفكار متبلورة ثابتة في مجلسي العموم واللوردات .. فقريق يرى ضرورة وضع معارضة

الأفريقيين في الاعتبار ، وبالتالي يؤجل مشروع الاتحاد الفيدرالى ، وفريق يعتقد بأن هذه المعارضة سرعان ما تزول إذا ما أصبح الاتحاد الفيدرالى حقيقة واقعة .

### ٣ — الأساس الاجتماعى والاقتصادى ..

خلال المناقشات حول الاتحاد الفيدرالى . آراء تهدف الى **مركز** تبرير قيام هذا الاتحاد.. ومن بين هذه الآراء، الإشارة الى الثورة الزراعية التى أخذت مكانها الى جانب الثورة الصناعية . فالزراعة حرفة يمكن أن تستخدم فيها أجزاء كثيرة ومتغيرة من العمل والأرض ورأس المال . . ولقد كان هناك في أفريقيا أيام الوضع القبلى القديم وقرية من الأرض ولكن بدون رأس المال . . غير أن هذا الوضع يتغير الآن في افريقيا ، فالسكان يتزايد عددهم والأرض على مساحتها القديمة ، ورأس المال يتوفر نتيجة للثورة الصناعية ، ويتضح هذا الوضع في روديسيا الجنوبية أكثر من روديسيا الشمالية ونياسالاند .. لأن الأرض مقسمة بين البيض والسود طبقاً لقانون توزيع الأراضى.. وبعد عشرين عاماً من تطبيق هذا القانون ، أصبح من الجلى أن هذا التوزيع له آثار لا يدرك مداها ، ذلك لأن مساحة الأرض المسموح بها للأفريقيين محدودة ، فى حين أن عددهم يتزايد جداً .. وأصبح على أبناء الفلاحين الأفريقيين أن يهاجروا الى المدينة ، ليكسبوا قوت يومهم بعيداً عن الأرض ، وتزايدت الهجرة من القرية الى المدينة ، وأصبحت المدينة عاجزة عن استيعاب هذا الفيض السريع ، ونشأت

مشكلة الاسكان . الى جانب الدوامه الدائمة من البطالة ، وبدأ الاحساس في كل مكان - وخاصة في روديسيا الجنوبية - بالحاجة الى معاشات العجز والشيخوخة والبطالة والتأمين الصحى .

وذكرت هذه الأوضاع فى معرض أهمية الاتحاد الفيدرالى ، الذى يمكنه أن يـقـوم بهذه المسائل عن طريق الموازنة بين الأوضاع الاقتصادية المختلفة بين روديسيا الجنوبية التى تتميز بالتصنيع وروديسيا الشمالية التى يوجد بها أكبر كمية من النحاس ونياسالاند التى هى زراعية تماماً .

كذلك كان من الحجاج التى سيقى بالنسبة الى الاتحاد الفيدرالى . أن روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، تعتمد كل منها على حيز محدود من الصادرات ، وأنها تعتمد على الأسواق العالمية . .

\* \* \*

الجزء الثاني

الاقتصاد القيد رالى



## ١ — المناقشة في عهد حكومة العمال ..

في العاشرة من صباح يوم الجمعة ، ٤ سبتمبر من عام ١٩٥٣ ، وصل « اللورد لاوين » بالقطار الى سالسبوري ، وحيته تسع عشرة طلقة ، واتجه الموكب مخترقا المدينة الى مبنى الحكومة ، حيث أدى الحاكم العام للاتحاد الفيدرالى القسم أمام السير « روبرت ترد جولد » رئيس محكمة الاستئناف فى روديسيا ونياسالاند . . وفى اليوم التالى لم تعط الصحف انتباها كثيرا لهذا ، باعتباره بداية لعهد جديد ، بل واصلت ( روديسيا هيرالد ) نشر أنباء الاضطرابات فى ( تشولو ) فى نياسالاند ، وفى العاشر من سبتمبر نشرت أن البوليس قد استخدم القوة فى نياسالاند لتفريق المظاهرات المعادية للوضع الجديد .

هذا فى حين أن المناقشات التى سبقت قيام الاتحاد الفيدرالى والتى امتدت الى طامين ونصف عام لم يكتنفها العنف . واشترك فيها البرلمان والصحافة والاجتماعات العامة . وفى الحقيقة أن هذه المناقشات ترجع الى عام ٣٦ عندما قابلت بعض العناصر من غير الرسميين فى المجلس التشريعى فى روديسيا الشمالية ممثلى الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية واتخذوا قراراً إجماعياً يقضى باتحاد روديسيا الجنوبية

وروديسيا الشمالية \* وتتبع هذا ( لجنسة بليذلوى ) التى عينت فى عام ١٩٣٨ لبحث امكانيات اتحاد وثيق بين روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، ووجدت معارضة شديدة لمثل هذه الحركة من جانب الأفريقيين ، ثم أوصت ألا تتخذ أية خطوة ايجابية وقتذاك . ونامت هذه الفكرة . وإن كانت تدب فيها أنفاس الحياة ولكن دون حركة تدل على حياتها .

وفى عام ١٩٥١ عادت الفكرة الى الظهور ، عندما اجتمع مؤتمر من العناصر الرسمية ، فى مارس من ذلك العام فى لندن ، لبحثوا عن مخرج من هذه الصعاب ، ونشروا تقريرهم فى يونيو ، وعلى أثره بدأت المباحثات بشكل فعلى . ظهر هذا التقرير فى ١٣ يونيو ، وقدمه الى مجلس العموم وزير المستعمرات ، « مستر جيمس جريفث » لاعلى اعتبار أنه يمثل وجهة نظر الحكومة ، وإنما على اعتبار أنه أساس للبحث والمناقشة .

كانت العقبة الأولى التى أثرت فى المناقشات هى الأوضاع الدستورية المختلفة ، فروديسيا الجنوبية مستعمرة مستقلة ، وروديسيا الشمالية ونياسالاند من المحميات تحت التاج ، والعقبة الثانية هى نفور الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند من أى شكل من أشكال الاتحاد مع روديسيا الجنوبية . . . أى أن الحكومة الفيدرالية لا يمكن أن تقل فى درجة استقلالها عن استقلال روديسيا الجنوبية .

---

\* جميع هذه العناصر من الأوروبيين المستوطنين ( المترجم )

وروديسيا ليس من المنتظر أن تقبل انتقاصا من وضعها ، أى أن هاتين الحكومتين ينبغي أن تكونا على درجة متقاربة من الاستقلال ، أما روديسيا الشمالية ونياسلاند فتخضعان للحكومة الفيدرالية على أن تظل المصالح الأفريقية من اختصاص الحكومات الإقليمية ، وأن تكون روديسيا الشمالية ونياسلاند من مسؤوليات البرلمان البريطانى ومكتب المستعمرات .

وقد واجه الدستور الجديد مخاطر مفزعة ومتنوعة . ففى المحل الأول ، هل ما زال من الممكن التفريق بين مصالح الأوروبيين ومصالح الأفريقيين ؟ وإذا كانت ( الشؤون الوطنية ) منذ خمسين عاما مضت ، موضوعاً يمكن التمييز فيه ، هل يمكن هذا فى ظل ناطحات السحاب التى تتعالى فى سماء سالسبورى ، وفى ظل مناجم النحاس والحديد فى روديسيا الجنوبية ؟ . وأكثر من هذا ، فإن التمييز بين مصالح الأوروبيين ومصالح الأفريقيين ينطوي على نظرية سياسية رفضها الدستور المقترح بوضوح . وإذا ما كانت ( المشاركة والتعاون بين العناصر ) تتخذ أساساً للدولة الجديدة ، فكيف تظل زراعة الأفريقيين ، وتعليم الأفريقيين من اختصاص الحكم الأقليمى بينما تصبح هذه الشؤون ذاتها الخاصة بالأوروبيين من اختصاص الحكم الفيدرالى ؟ إلا أن يكون هناك افتراض سابق بوجود أمتين ، تسير كل منهما فى طريقها الخاص بها .

وعمل المؤتمر على ثلا فى معارضة الأفريقيين بإنشاء ما يسمى ( هيئة الشؤون الأفريقية ) ، وتعيين وزير للشؤون الأفريقية فى الوزارة الاتحادية

يعينه الحاكم العام وليس من قبل رئيس الوزراء . وتتكون هيئة  
الشئون الأفريقية من وزير الشئون المحلية ، وعضو من كل مجلس  
تشريعي إقليمي ، قد يكون أفريقيا وقد لا يكون ، وعضو أفريقى عن  
كل إقليم .

هذه هى الخطوط العامة لمشروع ، وقد تناولتها الصحف البريطانية  
بالتعليق ، وأشارت ( المانشستر جارديان ) الى الاختلاف فى تناول  
الشئون الوطنية بين روديسيا الجنوبية والمحميات . وذكرت أنه فى  
روديسيا الجنوبية قد أثير جدل حول مسألة مساواة الأفريقى مع  
الأوروبى فى الشئون الصحية والتعليم ، وهو لم يكن شريكا كاملا بعد  
وذكرت ( الأوبزرفر ) أن الاقتراحات تستحق العناية ، غير أن الأفريقين  
يجب أن يدلوا برأيهم فى تشكيل الدستور الجديد الذى يجب أن يقدم  
لهم درجة من الحكم الذاتى ، لا أن يكتفى بالوعد بهذا . أما ( سكوتسمان )  
فقد أعادت إلى الأذهان تقرير ( لجنة بليدزلوى ) وقالت بأن الأفريقين  
سوف يعارضون الفكرة القائلة بأن روديسيا الجنوبية سوف تخفف  
من غلوائها . أما ( الديلى وركر ) فقد قالت بأن المقترحات بعيدة جداً  
عن الحقيقة ، وأن الدستور الجديد قصد به تعويق حركة الاستقلال  
المتصاعدة .

وبعد أن تركت حكومة العمال الحكم ، تواترت التقارير على لندن  
تشرح رد الفعل فى أفريقيا من جانب الأفريقين والأوروبيين على  
السواء . ونشرت ( الديلى تلجراف ) قبل نهاية شهر يونيو ، تقريراً

توقعت فيه معارضة شديدة من جانب الأفريقيين ، وقالت الجريدة بأن رأى الأوروبيين في روديسيا الجنوبية يأخذ في التبلور ضد المشروع على أساس أن الاقتراحات من شأنها زيادة حقوق السود . وشن المؤتمر الوطنى الأفريقى فى كل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسلاند ( حملة إثارية ) ووضع مشروع نداء إلى الأمم المتحدة ، وأرسل الدكتور « هاستنجز ياندا » من لندن آلاف الكتيبات .

وما أن أخذ شهر يوليو ينحدر نحو أغسطس ، حتى كان رأى الأوروبيين فى روديسيا ، طيفاً من أربع ألوان ... فى المين يقف الذين يعتقدون أساسياً بأن الحكم الأوروبى يجب أن يمان إلى أبعد الحدود وأن أية مساومة فى وضع السلطة مسألة عميقة ، ويرى كثير من هؤلاء أن روديسيا الجنوبية ينبغى أن ترتبط باتحاد جنوب أفريقيا .. وفريق يعتقد بأن روديسيا الجنوبية يجب أن تسير فى الطريق التقليدى وهو طريق الدومنيون المستقل ، وباطراد الموقف يمكن أن يتكون اتحاد أفريقيا الوسطى الأعظم .. وبقية ألوان الطيف متكون من الذين يرون - بدرجات متفاوتة - أنه يلزم نوع من المساومة بين البيض والسود، وأن هذا النوع من المشاركة التدريجية لامناص منه ، أما الجزء الأخير فهو فريق مبلبل وقلق .

وشاعت البلبلة أيضاً بين الأوروبيين فى روديسيا الشمالية . وإن كان مستر « روى ولنسكى » \* زعيم الأوروبيين فى الشمال قد أعلن أنه

---

(\*) الأنباء الأخيرة تؤكد أن روى ولنسكى هذا البولندى اليهودى يقف ضد محاولات منح الأفريقيين أية مكاسب جزئية فى تعديل الدستور ( المترجم ) .

يقف بشكل تام إلى جانب الاتحاد الفيدرالى .

وفى هذه الفترة كان الوزيران المختصان ، مستر « جرينث » وزير المستعمرات ومستر « جوردون ووكر » وزير الكومنولث موجودين فى أفريقيا . وقاما بجولات كثيرة . وألما بوجهات النظر المختلفة . وخاصة مستر « جرينث » الذى وصله من الأفريقيين تقارير توضح موقفهم من المقترحات ، فقرة فقرة .

ومما قيل فى تفسير معارضة الأفريقيين للاتحاد الفيدرالى . أنه ليس هناك فى لغات ( البانتو ) كلمة تدل على الاتحاد الفيدرالى ، والكلمة المقابلة له تعنى الاندماج . . غير أنك عندما تسأل أفريقياً عن رأيه فى تقسيم السلطة إلى إقليمية وفيدرالية يومىء برأسه . ويرد عليك بسؤال : - ولكن . من سيكون السيد فى نهاية الأمر ؟

وقد قابل مستر « جرينث » خلال جولته ، ممثلين عن المؤتمر الوطنى الأفريقى . وأخبره هؤلاء الممثلون أنهم سيقاطعون المؤتمر المزمع عقده لمناقشة الاقتراحات . . وذكر ( التيمس ) أن مستر « جوردون ووكر » قد اجتمع برؤساء القبائل فى روديسيا الجنوبية . وأنهم وقفوا واحداً بعد واحد يعارضون فكرة الاتحاد الفيدرالى . ومع هذا كله فإن مستر « باتريك فلنشر » الذى أصبح فيما بعد وزيراً للشئون الوطنية فى روديسيا الجنوبية ، قال إن رأى الأفريقيين لا يعتد به ، وعلى الحكومات أن تمضى فى مناقشة الاتحاد الفيدرالى وتأخذ فى شأنه ما تراه من قرارات . ولقد لامته فى ذلك معظم الصحف البريطانية ، ولا

سيما ( المانشستر جارديان ) التي قالت ( إن أية حكومة بريطانية ، أيا كان  
لونها السياسى ، ليس لها أن تعود إلى مشروع الاتحاد الفيدرالى إذا  
ما ظل الأفريقيون يعارضونه بشكل شامل كما يبدو الآن ) .

وفى المؤتمر الذى افتتح فى ١٨ سبتمبر من عام ١٩٥١ ، حضر خمسة  
مندوبين أفريقيين من روديسيا الشمالية ونياسالاند . ورفض المؤتمر  
الوطنى الأفريقى الحضور ، ولم يحضر أحد من الأفريقيين فى روديسيا  
الجنوبية . وإن كان قد تاب عنهم مستر ( باتريك فلتشر ) الأوروبى ،  
وما أن بدأ المؤتمر حتى رددت ( التيمس ) الرأى القائل بأن فرض الاتحاد  
الفيدرالى على غير إرادة الأفريقيين سوف يأتى بالوبال وقد يكون له  
تأثير سىء على أفريقيا بأسرها .

وأعلن البيان الختامى أن المؤتمر بأسره - ماعدا الأفريقيين الخمسة  
من روديسيا الشمالية ونياسالاند - كان إلى جانب فكرة الاتحاد الفيدرالى ،  
غير أنه نبذ فكرة الإدماج مالم تؤيدها الأغلبية فى الأقاليم الثلاثة .  
على أن تكون المشاركة الاقتصادية والسياسية أساساً للاتحاد الفيدرالى .  
ومن الضرورى أن تبقى روديسيا الشمالية ونياسالاند على حالة المحميات .  
وأن تظل مسئولية تقديمها السياسى من اختصاص مكتب المستعمرات .  
وأن تكون شئون الأرض مسألة من اختصاص الحكم الأقليمى .

وعلى الفور عقد الأفريقيون فى منطقة النحاس فى روديسيا  
الشمالية اجتماعا . واعلنوا نبذ هذه الأفكار . وأعلن الجناح اليمينى

الأوروبي في روديسيا الجنوبية معارضته الشديدة ، وكان معنى هذا أن المؤتمر قد فشل .

ووقف سير « جودفراي هاجنز » في مؤتمر حزبه السنوي يحاول إقناع الاتحاد الفيدرالي ، فلجأ إلى تكتيك سياسي ، وحاول تحويل عداة الأعضاء إلى أي شخص آخر - وكانت الضحية هنا هي الحكومة البريطانية - وقال إن حكومة العمال كانت تبحث في علاجها للموقف من البداية إلى النهاية .. وعندما اكتسب ثقة الأعضاء قال :

— حسنا ، إذا لم يأت معنا في الاتحاد الفيدرالي الأفريقيون في نياسالاند ... دعونا نعض نحن بمفردنا .

ولقد لجأ مستر « جودفراي هاجنز » أيضاً إلى التهديد بالانسحاب إذا لم تطلق يده في العمل على تأمين الاتحاد الفيدرالي ، سواء بنياسالاند أو بدونها . ونجحت الخطة .

وغادر سير « جودفراي هاجنز » المؤتمر وهو مطلق الحرية في التصرف . غير أنهم بذلك قدموا الحجة لخصوم الاتحاد الفيدرالي في إنجلترا وأكدوا مخاوف الأفريقيين وزادوا من بذور الشك في أذهان الذين مازالوا مترددين .. وفي ٢ ديسمبر في (مذولا) قال سير « جودفراي هاجنز » : ( إننا لا نزعّم بأنه توجد أية مساواة في المشاركة حالياً ، غير أن الوطنيين قد وضعوا أقدامهم على أول الدرج ) .

وفي ذلك الحين كانت هناك حكومة من المحافظين في المملكة

المتحدة ، وأعلن وزير المستعمرات الجديد مستر «أوليفر لينلتون» في مجلس العموم في ٢١ نوفمبر ، تأييده لفكرة الاتحاد الوثيق وتأييده للحلول التي اتخذت في مؤتمر ( فيكتوريا موكز ) .

## ٢ — المناقشة في ظل المحافظين .

كان هناك في بداية الأمر تحول طفيف في سياسة الحكومة لم يكن له رد فعل في روديسيا . . وتحدث سير « جود فراي هاجنز » في روديسيا عن الاتجاه الواقعي الكبير لدى حكومة المحافظين الجديدة ، وأشار إلى الإخلاص الواضح من جانب مستر « جرينفث » ، وقال قبل أن يغادر أفريقيا إلى لندن أن الاتحاد الفيدرالي إذا لم يتم في ذلك العام فإنه سوف يذهب إلى الأبد .

وقالت «التييمس» في مقالها الافتتاحي في ٢٢ يناير إنه من الضروري المضي بالاتحاد الفيدرالي حتى ولو رفض القادة الأفريقيون الاشتراك في المفاوضات (\*) .. ومضت المحادثات وانتهت دون أن تغلق الأبواب وراءها . وفي المطار كان سير « جود فراي » يقول :

— إنه إذا لم تتم التسوية حتى نهاية العام ، فيمكنكم أن تكتبوا أن التسوية لن تتم نهائياً . واستطرد يقول .  
— إن الاعتراضات الموجهة إلى مشروع الدستور يجب أن يبت

---

(\*) كانت الجريدة ذاتها قد تناولت هذه المسألة قبل ذلك بثلاثة شهور ووصفتها بأنها سوف تكون ببالغة الضرر ( المؤلف ) .

فيها حتى نهاية مارس ، وفي نهاية أبريل سوف يعقد مؤتمر آخر في لندن ،  
وبعدها نعود إلى بلادنا لتنفيذ ما أمكن الاتفاق عليه .

وكان هذا التصريح يعنى أنه إذا أمكن الوصول إلى اتفاق ما بين  
الحكومة المعنية . فإن كل ما يتبقى هو الحصول على موافقة الناخبين  
في روديسيا وموافقة البرلمان في المملكة المتحدة . ولم يبت بشكل  
واضح فيما أعلنه مسر « باتريك فلتشر » من عدم الاعتداد برأى  
الأفريقيين ، وإن كان يبدو أن الحزبين يعملان فعلاً بهذه النصيحة .

وأياً ما كان الأمر . فإن وجهات النظر المتباينة بدأت تظهر بقوة  
متزايدة .. إذ عقد مؤتمر في كنيسة سكوتلاند بجلاسكو . وخطب فيه  
الدكتور هاستينج باندا ، وقال بأن الاتحاد الفيدرالى يعنى بأن شعبه  
سوف يحرم من آماله في الحكم الذاتى .. وقال :

— « تبيعونا لأنكم تريدون النحاس ! .. »

واتخذ المجتمعون قراراً بعدم قيام الاتحاد الفيدرالى دون استفتاء  
الشعوب المعنية .. وتكرر مثل هذا الاجتماع في المملكة المتحدة ،  
وفي روديسيا الشمالية .. واشترك المؤتمر الوطنى الأفريقى بقيادة  
« تكبولا » واتحاد عمال المناجم بقيادة « كابتلونجى » في احتجاج  
جماهيري . وقرر المؤتمر الوطنى الأفريقى في روديسيا الشمالية ونياسالاند  
إرسال مندوبين إلى لندن لشرح وجهة نظره ضد الاتحاد الفيدرالى .  
ونشرت ( الجارديان ) خطاباً موقفاً عليه من المسر « سنكليرشو »  
من ( أدنبره ) يهاجم فيه الاتحاد الفيدرالى بصورة حادة . وقال إن

الاقتراحات تؤثر على ٠٠٠ و ١٦٩ أوروبى وعلى أكثر من ستة ملايين أفريقى . وهذه الاقتراحات اتخذت فى مؤتمر من موظفين رسميين لم يمثل فيه الأفريقيون ، وأن المجلس التشريعى المقترح يتكون من ٥٦ عضوا يمثلون ٠٠٠ و ١٦٩ أوروبيا و ٩ يمثلون ستة ملايين أفريقى . ومن بين هؤلاء التسعة أربعة فقط ينتخبهم الأفريقيون شكليا .

وفى اليوم التالى دارت فى مجلس العموم مناقشة بدأها مستر « جرينث » بالحديث عن أهمية الاتحاد الفيدرالى باعتباره اتجاهها ليبراليا فى مواجهة سياسة جنوب أفريقيا ، واتفق مستر « ليتلتون » أساسياً مع مستر « جرينث » حول مزايا الاتحاد الفيدرالى .. وانصبت المناقشة بعد ذلك حول الحاجة إلى رهوس الأموال ، إذ أن الطرق والسكك الحديدية والمستشفيات ومكافحة الملاريا وإقامة المدارس .. كل هذا البناء الأساسى الذى يقوم عليه التطور الجديد فى حاجة إلى رهوس أموال . ولوحظ أن المناقشات تتجه إلى الإسراع بالمشروع .. وقد رأى الأفريقيون فى تفسير التعجيل بالمشروع أن سيطرة الرجل الأبيض السهلة أصبحت مهددة ، وأن حياة المستوطنين التى قامت فى الماضى على كثير من الخدم وقليل من الأجور عمل رخيص فى حاجة إلى وضع جديد يطيل من أمدها على قدر ما يمكن . وأن الاتحاد الفيدرالى ونظام المشاركة وسيلة لسيادة الأوروبيين المستوطنين فى روديسيا الجنوبية .

وفى المؤتمر الذى عقد فى لندن ، وفى إبريل حسبما كان مقرراً ،

رفض المندوبون الأفريقيون من روديسيا الشمالية ونياسالاند أن  
يشتركوا في تفاصيل المناقشة ، وأكدوا أنهم لا يعتبرون أنفسهم مفوضين  
إلى المؤتمر ، وإنما هم بمثابة مبعوثين من قبل شعوبهم لتأكيد المعارضة  
الاجماعية للاتحاد الفيدرالى ، وأن اشتراكهم فى مناقشة التفاصيل  
قد يوحى بأنهم يقبلون مبدأ الاتحاد الفيدرالى .. ومن المفيد أن نعرض  
موجزاً لرسالتهم التى نشرت فى (التيمس) فى ٢٩ من ابريل والتى جاء فيها :  
« إتنا نعارض الاتحاد الفيدرالى لوسط أفريقيا على الأسس التالية ..  
فإننا نخشى امتداد السياسة المحلية فى روديسيا الجنوبية إلى روديسيا  
الشمالية ونياسالاند ، فى حالة اتحاد هذه الأقاليم الثلاثة . وقد بين التاريخ  
أن هذا ما حدث فى اتحاد جنوب أفريقيا إذ حلت سياسة البوير محل  
السياسة البريطانية الليبرالية بشكل كامل . وأن السياسة المحلية لروديسيا  
الجنوبية تقترب بشكل وثيق من السياسة المحلية فى اتحاد جنوب أفريقيا  
أكثر من أية سياسة محلية فى أى منطقة أفريقية بريطانية . إن الأفريقيين  
فى روديسيا الجنوبية محرومون عملياً من حق الانتخاب بسبب النصاب  
المالى الذى يستلزم للناخب دخلاً سنوياً قدره ٢٥٠ جنيهًا . إن ١٢٦ و ٠٠٠  
أوروبي ينفردون بأرض مساحتها ٤٨ مليون أكر (\*) ، على حين أن  
مليونين من الأفريقيين يتبقى لهم ٣٧ مليون أكر . وليس من حق  
الأفريقى أن يملك أرضاً فى أية مدينة . ويسمح للأفريقى بأن

---

(\*) الأكر فدان انجلىزى تعادل مساحته ٤٠٤٦ مترًا مربعاً (المترجم)

يعيش على حدود المدينة ، وذلك إذا كان يعمل لدى أحد من الأوروبيين . ولا يسمح للأفريقي أن يزاول أى عمل يستلزم نوطاً من المهارة فى أية منطقة متحضرة ، والقانون لا يعترف بحق الأفريقيين فى تكوين نقاباتهم . وعلى الأفريقي أن يحمل « تصريحاً للمرور » ليسمح له بالتنقل من منطقة إلى أخرى فى حين أن الأوروبي ليس كذلك .... »

### ٣ - المشروع النهائى .

فى ١٨ يونيو من عام ١٩٥٢ نشرت نتائج محادثات إبريل باعتبارها ( كتاباً أبيض ) ، وكان هذا بمثابة المشروع النهائى الذى اعتقد مستر « ليتلتون » أنه صالح للمناقشة ... ويقضى المشروع بأن يتكون البرلمان الاتحادى من ٣٥ عضواً ، ٢٦ يمثلون الأوروبيين و ٩ يمثلون الأفريقيين .. والستة والعشرون منهم ١٤ من روديسيا الجنوبية و ٨ من روديسيا الشمالية و ٤ من نياسالاند .. والتسعة الذين يمثلون الأفريقيين عبارة عن ثلاثة أعضاء من كل إقليم منهم اثنان أفريقيان منتخبان من كل إقليم ، وواحد أوروبى منتخب من روديسيا الجنوبية ويعين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند .

ويختص البرلمان الفيدرالى بالشئون الخارجية والدفاع والإشراف على الهجرة والجمارك والصادرات والمبادلات والعملة والطرق الرئيسية والسكك الحديدية والبريد والتلغراف والنقل الجوى والتعليم العالى بالنسبة للجميع والتعليم الثانوى والابتدائى الخاص بالأوروبيين .

وفى برلمان روديسيا الجنوبية ، جاءت المعارضة للمشروع من اليمين ،

وقال مستر « ستوكيل » أن المقترحات تعنى خسارة محققة للحكم  
الذاتى.. وفى مجلس اللوردات البريطانى قال لورد « هايلى » أن وجهة نظر  
الأفريقيين حقيقية وينبغى عدم إغفالها . . وأشارت « التيمس » إلى  
المعارضة الشديدة من جانب الأوروبيين المستوطنين فى روديسيا الجنوبية  
ودعت إلى الإسراع فى العمل قبل أن تكتسب فكرة الارتباط مع  
جنوب أفريقيا أرضاً جديدة ، وفى المناقشة التى جرت فى مجلس العموم  
فى ٢٤ يوليو ، اتخذ المجلس موقفاً موحداً بعد أن أكد مستر  
« ليتلتون » للمعارضة الرجوع إلى المجلس بعد المؤتمر الذى استقر  
الرأى على تأجيله وقتئذ .

وفى أغسطس ازدهرت التعليقات من جديد على أثر ما أبداه مستر  
« هوبكنسون » وزير الدولة لشئون المستعمرات من ملاحظات بعد  
جولته فى روديسيا ونياسالاند ووجد أن المعارضة مازالت قوية ضد  
الاتحاد الفيدرالى ، وكذلك فإن مستر أتلى عقب جولته فى افريقيا  
الوسطى حذر من الأخطار الكامنة . . أما سبر « جود فراى هاجنز »  
فقد واجه متاعب من نوع آخر ، إذ أن المجتمعين من أعضاء حزبه  
أبدوا تخوفاً مما أسموه السيطرة الأفريقية . . ولكنه قال لهم ، إنه  
ليس ثمة مبرر للخوف من البرلمان الأسود ، إذ أن المسألة كلها لا تتعدى  
نوعاً من الخيال ، ولن يتم ما يخشونه فى خمسين أو سبعين عاماً . . وفى  
( اومتالى ) خطب فى المجتمعين قائلاً ، إن روديسيا الجنوبية عليها أن  
تختار أحد طرق ثلاث ، فإما أن ترتبط مع اتحاد جنوب افريقيا أو

تمضى فى طريق مستقل مع الدول السوداء فى الشمال أو تقبل الاتحاد الفيدرالى . على أن الاتحاد الفيدرالى يعنى وجود « هيئة شئون أفريقية » ويعنى وجود أفريقيين فى البرلمان . وقد استطاع أن يكسب مستمعيه الى جانب الاتحاد الفيدرالى ، وقد لأمه أسقف كنتربرى بغداد الحديث بأسبوع واحد على أنه اعتبر وجود إفريقيين فى البرلمان من مساوىء الاتحاد الفيدرالى التى لا بد منها ، وكان يفضل أن يقول بأن الاتحاد الفيدرالى يقوم على الثقة بين العناصر .

#### ٤ — الفصل الأخير

فى أول يناير من عام ١٩٥٣ ، عقد مؤتمر لندن ، ولم يوجد بهذا المؤتمر أفريقيون ، وتصادف وجود وفد من الرؤساء الأفريقيين من نياسالاند الذين جاءوا الى لندن بهدف زيارة الملكة وتقديم بعض الاموال المرفوعة اليها من قبائلهم . وكانوا يعتبرون روديسيا الجنوبية لا تتميز فى سياستها عن جنوب أفريقيا . ولما لم يسمح لهم بزيارة الملكة ، غادروا لندن ، وكتبوا خطابا الى ( التيمز ) يشكرون فيه الشعب البريطانى لاستقبالهم ، واعادوا الى الاذهان مذكرته لجنة « بليدزوى » من قبل حول معارضة الافريقيين للاتحاد الفيدرالى ، وختموا بيانهم بالتحذير التالى :

« اذا ما فرض الاتحاد الفيدرالى علينا ، فعلى الحكومة البريطانية أن تتخلى عن الاوهام التى تصورتها أن الاتحاد الفيدرالى لن يقاوم من جانب الافريقيين . . فاننا سوف نتخذ كافة التدابير الفعالة والدائمة

لهزيمة الاتحاد الفيدرالى ، وسوف تتلاشى السعادة ويذهب السلم من ربوع نياسالاند وروديسيا الشمالية .»

وفي فبراير نشرت نتائج المؤتمر ، وقد تحولت فيها هيئة الشئون الافريقية الى لجنة برلمانية دائمة ، واستمرت المناقشة في الصحف ، ونشر أسقف كنتربرى رسالة في ( التيمس ) ، يوضح فيها أن الميزات الاقتصادية والاجراءات الدستورية والقانونية سوف تكون بلا جدوى بدون ثقة الافريقيين ، وفي ٢٩ يناير كان السير « جود فراى هاجنز » يعلن في مؤتمر صحفى إن أى توسع في حق الانتخاب بالنسبة للافريقيين سوف يأتي بالكوارث ، وينبغى ألا يكون هناك عناصر افريقية في الحكومة الفيدرالية .. وفي مجلس العموم فإن التعديل المقدم من حزب العمال لم يذن الاتحاد الفيدرالى أو حتى المشروع الحالى من حيث المبدأ .. وإنما رفض الموافقة على المشروع على أساس أنه مفروض على الافريقيين وأن حماية مصالح الافريقيين كانت وافية بالغرض ، وفي ٢٤ فبراير قالت ( التيمز ) أن الشعور المعادى للاتحاد الفيدرالى يتزايد وينتشر في نياسالاند ويصاحب هذا الشعور تأييد من جانب كثير من رؤساء القبائل إن لم يكن من معظمهم للمنظمة الوطنية المعروفة بالمؤتمر الوطنى الأفريقى ..

ورغم كل هذا ، رفض تعديل حزب العمال بنسبة ٣٠٤ الى ٢٦٠ صوتا واتخذ القرار فى لندن ، وتبعه الاستفتاء فى روديسيا ، ومن بين الناخبين المسجلة اسماؤهم إشتراك فى الانتخابات ٨٢ ٪ ، كان منهم ٢٥٧٠ الى جانب الاتحاد الفيدرالى و١٤٧٢٩ ضد الاتحاد الفيدرالى\*

---

\* فى فقرات قادمة ، خاصة بالانتخابات سوف نعرف أن الغالبية الساحقة من الأصوات هى للبيض دون السود ( المترجم )

الجزء الثالث

الاتحاد الفيدرالي في التطبيق



# الفصل الأول

## معنى المشاركة

### ١ — العلاقة بين العنصرين

في المناقشات التي أدت الى الاتحاد الفيدرالى ، سواء فى روديسيا أم المملكة المتحدة ، كان بعد هذه المشكلة هو ما أطلق عليه ( المسألة الوطنية ) ، وما يجدر بنا هنا أن نسميه العلاقة بين العنصرين الرئيسيين .. إذ أنه خلال السنوات الثلاث الأولى للاتحاد الفيدرالى ، كان هناك دائماً سؤال فى مسوخرة اذهان الناس .. ماذا تعنى المشاركة بالضيظ ؟ ماذا تغير منذ قيام الاتحاد الفيدرالى ؟ هل أنجز الاتحاد الفيدرالى أى أمل فى التقدم ؟

وبالنسبة الى الافريقيين ، فإن المشاركة تعنى التقدم بجميع نواحيه ، وخاصة التقدم السياسى والمشاركة فى السلطة .. أما بالنسبة للاوروبيين فكانوا ينظرون اليها من زاوية الاحتفاظ بالسلطة ، وهل الأفضل لهم الاحتفاظ بالسلطة عن طريق السيطرة أم طريق امتصاص الافريقيين وخلق طبقة افريقية وسطى تتشابه عناصرها مع العناصر الأوروبية ويمكن قيادتها بسهولة ؟ .

وأعلن سير « جودفراى هاجنز » أنه يجب على الافريقى أن يقوم بدور سياسى على أساس حزبى ، وألا يسمح له بأن يباشر السياسة على

أساس لوني ، أى أن يشترك الأفريقيون مع الأوروبيين في الأحزاب السياسية وألا يقوموا بدور منفصل على أساس لوني \*

وفي المناقشات السابقة على الاتحاد الفيدرالى ، بذل سير « جودفراي هاجنز » جهده لتأكيد أن سلامة الأوروبيين سوف لا تتعرض للخطر وكانت تأكيدات بطريقتة تزيد من شكوك الأفريقيين ، وتزيد في فكرتهم في أن الاتحاد الفيدرالى وضع لتأخير تقدمهم .

٢ — عناصر الخلاف

في أكتوبر ، مارس الأفريقيون نوعاً من السياسة اظهاراً لحسن نيتهم ، فسحب المؤتمر الوطنى الأفريقى في نياسالاند ( حملة عدم التعاون ) وبعد ذلك بأسبوعين في روديسيا الجنوبية ، قررت ( جماعة الميثاق الأفريقى ) سحب سياسة عدم التعاون ..

وبدأت مناقشات حول اختيار مكان العاصمة الجديدة للاتحاد الفيدرالى ، فرأى فريق عدم اختيارها من بين العواصم الثلاث القديمة منعاً للمناقشة ، ومن المستحب أن تنشأ عاصمة جديدة تماماً

---

\* قامت في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند محاولات كاملة ، تهدف إلى منع الصراع بين الأفريقيين والأوروبيين المستوطنين والمستعمرين ، تحت ستار السكفاح المشترك ، ونشطت هذه المحاولة بين صفوف العمال بالذات تحت ستار وحدة العمال ، أفريقيين وأوروبيين ، ضد المستقلين .. وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الشعوب الأفريقية بالقاهرة أن التفرقة العنصرية لا تعصل عن الأجر ومستوى المعيشة ، وأن التفرقة العنصرية يباشرها البيض لا السود ، ومن هنا تبدو أهمية السكفاح الأفريقى على أساس مستقل ( المترجم )

ورشح لذلك ( بلاديا ) أو ( جويلو ) .. وقال فريق آخر ، محاولة منه في ازالة مخاوف الأفريقيين ، بأهمية اختيار العاصمة في روديسيا الشمالية أو نياسالاند .. وقال فريق ثالث بضرورة اختيار (سالسبورى) عاصمة روديسيا الجنوبية ، عاصمة الاتحاد الفيدرالى تحت ستار الاوضاع التجارية والسياسية .. وانتصر هذا الرأى ، واختيرت سالسبورى عاصمة ، وكانت هذه نقطة من نقاط الخلاف .

وعند مناقشة المشروعات الكبرى للقوى السكومائية . رأى فريق أهمية لمشروعات ( كافو ) في روديسيا الشمالية .. غير أن المشروع نفذ في ( كاربيا ) في روديسيا الجنوبية ..

وثارت أيضا مشكلتان سياسيتان وهما الانتخاب الفيدرالى وانتخابات روديسيا الجنوبية ، وقرر الحزب الفيدرالى المتحد أن ينزل بمرشحين في الانتخابات الإقليمية أيضا ، وكان الحزب الروديسى المتحد - وهو حزب جديد - قد تشكل في روديسيا الجنوبية نتيجة اندماج الحزب المتحد مع حزب روديسيا . وكلاهما يؤيد الاتحاد الفيدرالى . وتولى سير « جودفراى هاجنز » قيادة الحزب الفيدرالى المتحد . وتولى أحد أعوانه ، من الصف الثانى ، في روديسيا الجنوبية وهو « جارى فيلد تود » قيادة حزب روديسيا المتحد .

وفي العام الأول للاتحاد الفيدرالى ، ثارت اقتراحات لتعديل دستور روديسيا الشمالية ، وأعلن مسنر « روى ولنسكى » وأتباعه أنهم لن يتعاونوا مع الحكومة إذا لم يحصلوا على مطالبهم ، وقدمت في روديسيا

الجنوبية مشروعات للنقابات وتعديل قانون الملكية .. ووضعت حكومة روديسيا الجنوبية تغييرات على تحركات الآسيويين من الأقاليم الأخرى في الاتحاد الفيدرالى إلى روديسيا الجنوبية ، على الرغم أن عدد الآسيويين فى نياسالاند لم يكن يتجاوز ١٠٠٠٠ وأقل من هذا العدد فى روديسيا الشمالية .

وإزاء هذا كله اقترح مستر « ن . هد . ويلسون » قيام ( هدنة سياسية ) لمدة خمسة أعوام حتى يستقر الاتحاد الفيدرالى . وفى عام ١٩٥٦ تواترت الأنباء عن الاضطرابات الأفريقية ، ونشر كثير من المقالات والرسائل حول الاضطهاد والاهانات التى يتعرض لها الأفريقيون .. وقد تحدى « دَرَم » وهو صحفى أفريقى من ( جوهانسبرج ) مستر « روى ولنسكى » أن يسمح له باستخدام حجرة بتكييف الهواء فى السكك الحديدية ، وذلك على أثر مزاعم « روى ولنسكى » بأنه ليست هناك تفرقة عنصرية فى السكك الحديدية ، وبالفعل منع الصحفى الأفريقى من استخدام هذه الحجرة .

### ٣ - صورة المستقبل :

فى آخر أغسطس من عام ١٩٥٣ ، خصصت ( روديسيا هيرالد ) مقالها الافتتاحى للصورة التى ينبغى أن تكون عليها ( المشاركة ) فى المستقبل .. وقالت إن المشاركة تعنى أن جميع شعوب الاتحاد الفيدرالى ينبغى أن تتكاتف من أجل الصالح العام ، واستطردت الجريدة تقول . أنه يجب ألا تمنح الحقوق السياسية للأشخاص ما لم يكن واضحاً أنهم

مستعدون لتقبلها . وفي يوليو من عام ١٩٥٤ اتخذت السلطة التشريعية في روديسيا الشمالية قرارات بناء على اقتراح مستر « موفات » وهي فيما يلي :  
١ — تهدف سياسة روديسيا الشمالية إلى إزالة مخاوف كل عنصر من أن العنصر الآخر يسعى للسيطرة عليه ، من أجل مصالحه العنصرية الخاصة ، وأن تسعى فدما للانتقال من النظام الحالي الخاص بالتمثيل على أساس عنصري في التشريع الإقليمي إلى حقوق انتخابية لا تقوم على تمثيل منفصل للعناصر .

٢ — وإلى حين يتحقق هذا الهدف بشكل كامل ، تظل فترة انتقال مع إجراء ترتيبات خاصة في المجالس التشريعية والتنفيذية بحيث تضمن أن كل عنصر لا يتخذ من أغلبيته أو تقدمه وسيلة للسيطرة على الآخرين من أجل مصالحه العنصرية الخاصة .

٣ — وثمة تشريعات خاصة يجب أن تتخذ خلال فترة الانتقال ، لحماية العنصر الآخر ، كلما قضت الضرورة بذلك .

٤ — كل مواطن في روديسيا الشمالية له الحق في التقدم على أساس من كفاءته وقدرته ، دون ما تمييز بسبب العنصر أو اللون أو العقيدة .  
وقد تأثر القادة الوطنيون الأفريقيون بهذه القرارات ، ولكن سرعان ما أعلن مستر « موفات » أن المؤتمر الوطني الأفريقي يسعى فهم قراراته إذا ما وضع في اعتباره أنها تعنى تيسيراً مباشراً في شروط حق الانتخاب ، فإن هذا الأمر لن يحدث إلا إذا تضاءلت المخاوف العنصرية .  
وبعد عام من ذلك التاريخ ، في أغسطس ١٩٥٥ ، أثار مستر « دربي »

وهو عضو المجلس التشريعى فى روديسيا الجنوبية ومن أعضاء الجناح اليميني المعارض ، أثار أن المجلس ينبغي أن يختار لجنة ويرسم برنامجاً لإنجاز قرارات « موقات » أوتتخلى عنها .. ووصف مستر « دربي » القرارات السابقة بأنها جزء من سياسة هروبية قصد بها المنفعة المؤقتة . وفى الشهر ذاته ، اقترح مستر « موقات » على الجمعية الفيدرالية أن تقوم بفحص المبادئ الأساسية التى تلزم لأمة متحدة من عناصر متعددة ، وأن تعد الأجهزة البرلمانية التى تلزم لهذه الغاية أثناء فترة الانتقال ، غير أن الاقتراح قد رفض بعشرين صوتاً مقابل تسعة ، وهؤلاء التسعة هم الثمانية أعضاء الذين يمثلون المصالح الأفريقية ، ووقف معهم دكتور « الكسندر سكوت » أما الأفريقى الذى صوت ضد الاقتراح فهو مدين بمقعده إلى الأغلبية من الناخبين البيض فى روديسيا الجنوبية وصرح « ولنجتون تسيرا » وهو أحد العضوين الأفريقيين عن نياسلاند ، أنه لن يناقش الاقتراح ، وسيترك هذا الأمر لأصدقائه البيض ، لأنه غالباً ما يتهم بالعنصرية .

وفى العام التالى نشرت « جمعية كاريكورن أفريكا » مبادئها فى كتيب ، وكان ذلك فى يوليو من عام ١٩٥٥ ، وهذه المبادئ تهدف إلى إدخال العقيدة الدينية والمبادئ الفلسفية فى الشؤون السياسية . وقد صدرت السكتيب بالعبارة القائلة ، بأن جميع الناس قد ولدوا متساوين أمام الله . . واستطردت تقول « غير إنه يبدو الآن من الواضح تماماً أن الناس غير متساوين فى قدراتهم على مناقشة وتفسير الأمور المعقدة

ولهذا اقترحت الجمعية نظاماً انتخابياً يقوم على أساس الأصوات المتعددة ،  
أى أن يكون لخريج الجامعة الذى التحق بالخدمة العسكرية ويشغل  
منصباً هاماً ، ستة أو سبعة أصوات ، بينما يكون للفلاح الذى يملك  
أرضاً صوت واحد . . وناشدت الجمعية أعضائها الأوروبيين الذين  
قامت حياتهم على الانعزال الاجتماعى بسبب اللون أن يتنازلوا عن مثل  
هذه الأفكار ، كما ناشدت الأفريقيين أن يتخلوا عن ( أحلام القومية  
السوداء ) \* .

ولقد نشرت الجمعية كتيبها هذا فى صيف عام ١٩٥٥ ، على اعتبار  
أنه بداية رسمية للحملة المزمع القيام بها من جانبها ، والتي اتفق عليها  
باجماع أعضائها والذين كان عددهم لا يتجاوز ٢٠٠٠ عضو ، ومع هذا  
فقد أوصت بأن تؤجل الحكومات الثلاث والحكومة البريطانية  
النظر فى اللائحة الانتخابية ، حتى تعلن الجمعية موافقتها وتقدم لهم  
الخطوط الواضحة التى يسرون عليها .

وفى سبتمبر من عام ١٩٥٥ ، أعلن اللورد « مالفرن » فى خطاب  
له فى ( أومتالى ) فى معهد إدارة شئون غير الأفريقيين فى أفريقيا  
الجنوبية ، أعلن أن الحكم يجب أن يكون فى أيدي المتحضرين ، غير  
أن الحضارة لم تعد مقصورة على عنصر واحد الآن . وأنه لا يمكن

---

\* مثل هذه الجمعية محاولة أخرى من جانب المستعمرين والمستوطنين الى  
منع الكفاح الأفريقى الذى يهدف الى التحرر من السيطرة والاستقلال وقد  
خدع بعض الأفريقيين بالفعل فى بادئ الأمر فى هذه الجمعية . غير أنهم انفضوا عنها  
بعد ذلك ( المترجم )

للمرء أن يتعاون أو يدخل في مشاركة مع أناس من عنصر آخر إذا ما كان ينظر إليهم أو يعاملهم على أنهم أعداء ، وأن الأفريقي يكون عدواً في حالة واحدة ... وهي إذا ما جعل منه الأوروبيين كذلك . وكتبت ( الايكونوميست ) مقالا بعنوان ( المساواة في جمعية كابريكورن ) .. وأشارت بوضوح إلى أن التنازل من جانب الأوروبيين هو السياسة الممكنة الوحيدة بالنسبة لهم .. وكتبت : « الكولونيل سترلنج » يقول أن جمعية « كابريكورن أفريكا » اقترحت نقل السلطة ، لا من البيض إلى السود ، ولكن من البيض إلى اللاعنصرين ، وتقصد الملونين .. وكتب السير « ارنت جوست » يقول إن كلمة ( المشاركة ) لا معنى لها ويجب أن تلغى . إن المشاركة تعنى المسؤولية المشتركة من الجانبين ، غير أن الأفريقيين في الوقت الراهن غير جديرين بتحمل المسؤولية ، وسير « ارنت جوست » هذا ، هو مؤسس حزب روديسيا القديم الذي وقف ضد الاتحاد الفيدرالي وكان أحد وزراء روديسيا .

وفي ٢٠ مارس من عام ١٩٥٦ ، دعا السير « روى ولنسكي » إلى اجتماع انتخابي في « كي كي » أعلن فيه أن الحزب الفيدرالي صمم على الاحتفاظ بالحكم في أيدي المتحضرين .. وقال ...

« ليس لدينا ، نحن الأوروبيين ، أية نية ، لتسليم الاتحاد الفيدرالي إلى أي إنسان ... لأنه ليس في نيتنا أن نخرج من هنا . إننا نعتقد أن الأفريقي ينبغي أن يحصل على قسط أكبر في إدارة

شئون بلاده . وذلك عندما يسدى قدرته على مزيد من الإسهام في الصالح العام ، ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه حتى إذا جاء مثل هذا اليوم بعد مائة أو مائتي عام ، فعلى الأفريقي ألا يحلم بالسيطرة على المشاركة ، وإنما يمكنه أن يحوز موقفاً مساوياً وألا يتعمدها . »

وبهذا كان من الواضح جداً ، أن الرجال الذين يمكنهم أن يكونوا بزماء الأمور في الاتحاد الفيدرالي ، يوجد في أذهانهم تعريف للمشاركة لا يعني المساواة السياسية الكاملة .. وبالتأكيد فإن هذا يختلف تماماً عن التفسير الذي قدمه أسقف كنتربري في مجلس اللوردات في ٢ أبريل من عام ١٩٥٣ ، عندما قال :

« إنني أعرف المشاركة على أنها .. تعني أولاً هدفاً راسخاً في القيام بكل شيء ممكن بحسن نية متبادل من أجل التقدم الاجتماعي والثقافي والخلق للشعوب الأفريقية .. وعلى أنها تعني في المرتبة الثانية أن المكان الذي يشغله الأوروبيون سوف يتضاءل باضطراد ، وأن المكان الذي يشغله الأفريقيون سوف يزداد بشكل راسخ . »

\* \* \*

## الفصل الثاني

### الحقوق الانتخابية

١ — ما قبل تقرير « تريد جولد ».

بدأت فترة تركيز النشاط في مجال الحقوق الانتخابية بإعلان تقرير لجنة « تريد جولد » في مارس ١٩٥٧ . وقد تكونت هذه اللجنة من السير « روبرت تريد جولد » وزير العدل في الاتحاد الفيدرالي ، ومعه عضوان آخران هما السير « جون مرآي » وزير العدل في روديسيا الجنوبية ، والسير « تشارلس كيمنجز » الذي كان وزيراً أسبق للعدل في السودان .. وقد بدأت هذه اللجنة مناقشاتها في مارس من عام ١٩٥٦ وأعلنت تقريرها هذا في مارس عام ١٩٥٧ .

وكان اللورد « مالفرن » قد اقترح أن يقسم الناخبون إلى فئتين ، الفئة العليا وتضم ذوى المؤهلات العليا ، وهذه الفئة تقوم بانتخاب أغلبية أعضاء المجلس الفيدرالي ، والفئة الدنيا تشترك مع الفئة العليا في انتخاب بقية أعضاء المجلس ، وهم ربع الأعضاء . وقد قوبل هذا الاقتراح بالتأييد من جانب صحافة روديسيا ، لأن الفئة العليا بشروطها المنصوص عليها تضمن أغلبية أوروبية دائمة ... ووجهت (الأوبزرفر) اللوم للفكرة لأنها تدع السيطرة الأوروبية إلى أجل غير مسمى ، بينما رحبت (الترانسفال) بسيادة الروديسين « لتقف هذه السيادة بثبات إلى

جانب مصالح الرجل الأبيض وحضارته .

وفي مايو قدم (حزب الدومنيون) مقترحات تشبه إلى حد كبير مقترحات لورد «مالفرن» ، فقد رأى الحزب ضرورة وجود فئتين من الناخبين ، غير أنه رأى ضرورة الفصل بين الفئتين ، وأن تختص الفئة الثانية بانتخاب الأعضاء الأفريقيين . وفي حالة حصول أحد الناخبين الأفريقيين في الفئة الثانية على مؤهل عال ، يدرج اسمه في الفئة العليا ويحذف من الفئة الدنيا . . واجتمعت (جمعية كابريكورن أفريكا) في (ساليا) وصدقت على السياسة التي تضمنها الكتيب الذي نشر في الصيف الماضي . غير أن القادة الأفريقيين في روديسيا الشمالية ونياسالاند كانوا قد أصدروا بياناً في ٤ يناير من عام ١٩٥٦ يدينون فيه هذه الجمعية . ولذا لم يوجد بهذا الاجتماع أحد من أفريقي نياسالاند .

وفي أواخر العام تناثرت إشاعات حول عدم الاتفاق بين رئيس وزراء روديسيا الجنوبية مستر «جاري فيلد تود» وقادة الحزب الفيدرالي . . وقيل أن الخلاف بشأن لجنة «تريد جولد» التي كانت حكومة روديسيا الجنوبية قد عينتها في مايو ١٩٥٦ ، والتي أثارت اقتراحاً بتوسيع البرلمان الفيدرالي ، وهذا يعنى إدخال تعديل على الدستور الفيدرالي ، الأمر الذي يجب أن يناقش في المجالس التشريعية الأربعة . . وتعددت المسألة من زاوية قانونية بحتة . إذ أن غالبية سكان روديسيا الشمالية ونياسالاند ليسوا من رعايا بريطانيا ، وإنما هم

تحت الحماية البريطانية ، ومعني هذا خروج الأفريقيين تلقائيا ، لأن الأوروبيين تمسكوا بهذه النقطة وقالوا بأن كل من لا يتمتع بالرعاية البريطانية ولم يؤد القسم الخاص بها ليس له حق التصويت .. وكان القانون لا يسمح للأفريقي بأن يصبح رعية بريطانية إلا إذا دفع ٥ جنيهات وأدى قسم الرعاية البريطانية .

## ٢ — لجنة « تريد جولد »

عرضت اللجنة وجهة نظرها في المسائل الرئيسية ، في المقدمة التفسيرية لاقتراحاتها .. فقالت إن النظام الأمثل لحكم الشعب هو الديمقراطية القائمة على حق الانتخاب الناضج الشامل .. غير أنها استدركت قائلة ، أنها تشك في إمكان تطبيق هذا ما لم ينقسم الناخبون على أساس سياسي وإلى حكومة ومعارضة ، وليس على أساس العنصر أو اللون الذي من شأنه أن يخلق انقسامات مصطنعة .. ومضت اللجنة تقول ، إن لكل إنسان الحق في أن يبدي رأيه ، وأستدركت قائلة أيضاً إن هذا الحق ينبغي أن يزاول عندما يمكن القيام به دون إضرار بحقوق الآخرين .. وزعمت اللجنة أن انتقال السلطة ، بشكل مباشر من أيدي الأوروبيين إلى أيدي الأفريقيين من شأنه أن يحدث ثورة على مستوى عنيف .. واقترحت اللجنة ( أن الناخب ينبغي أن يسمح له بمزاولة حقه إذا ما كان في مقدوره أن يزاوله عن إستنارة ) .. ثم ختمت اللجنة بيانها بقولها ، إن الدولة ينبغي أن يكون لها الحق في أن تحصر حق الانتخاب في مواطنيها الذين يكونون جديرين

بممارسة هذا الحق بتبصر وروح عامة .

وكان من الذين نقدوا إقتراحات اللجنة « كولين لايز » في نقد مطول له ، وهو يعتبر أن العنصر هو المشكلة الرئيسية في روديسيا ، والنظر إليه على أنه مسألة ثانوية من شأنه أن يوقع في الخطأ لا محالة .

وقد اقترحت اللجنة أن يكون لكل دائرة مقعد واحد، وتدور المعركة الانتخابية لانتخاب شخص واحد لهذا المقعد .. وعلى أن تكون هناك مجموعتان من الناخبين .. المجموعة الأولى تضم ذوى التعليم العالى وذوى الدخل وأصحاب الملكيات ، وهى بهذا الوضع تكاد تكون مقصورة على الأوروبين ، فتستلزم مؤهلا عاليا أو دخلا سنويا يقدر بـ ٧٢٠ جنيا فى العام أو ملكية تقدر بـ ١٥٠٠ ر. جنيه ، وإذا كان قد حصل على تعليم ثانوى لأربع سنوات ، عليه أن يكون له دخل أيضا يقدر بـ ٣٠٠ جنيه فى العام ، أو ملكية تقدر بـ ٥٠٠ جنيه . أما الفئة الدنيا ، وهى تكاد تكون مقصورة على الأفريقيين . فيشترط أن يكون الناخب له دخل يقدر بـ ١٥ جنيا فى الشهر ، ولمم باللغة الانجليزية .. غير أن تعديلات جذرية قد أدخلت على هذه المقترحات قبل أن تصبح قانونا ، إذ أن التقرير نشر فى مارس واستقبلته مجموعة أحزاب الحكومة بالتقارير سواء فى الاتحاد الفيدرالى أو روديسيا الجنوبية ، وهاجمه الليبراليون وحزب الدومنيون . ونوقشت المقترحات فى مايو فى برلمان روديسيا الجنوبية، دون أن يجرى تصويت عليها .

٣ — مساومة عام ١٩٥٧ .

في الأشهر الثلاثة التي تلت ذلك كانت هناك ثلاث مسائل رئيسية يجب أن تسوى ، وهي لأئحة انتخابات روديسيا الجنوبية ، ولأئحة الانتخابات الفيدرالية . وتعديل الدستور الفيدرالي .

وفي أبريل ، بعد إعلان تقرير « تريد جولد » بشهر ، كان السير « روي ولنسكي » يجري محادثات في لندن ، وفي ختام هذه المحادثات ، أعلن في بيان صحفي ، أنه على الرغم من أن أموراً كثيرة مازالت باقية دون تسوية ، إلا أنه قد تم الاتفاق حول نقاط هامة . وسوف يكون من حق الحكومة الفيدرالية التصرف في الشؤون الخارجية ، وأن حكومة المملكة المتحدة سوف تكف في المستقبل عن إجراء أى تعديل في قانون الاتحاد الفيدرالي ، وأن الخدمات المدنية ، سواء كانت اتحادية أم إقليمية ، سوف تقوم بالتالي على أساس محلي . وأنه قد اتفق من ناحية المبدأ على توسيع الجمعية الاتحادية ، وأن حكومة المملكة المتحدة لا حظت بالرضا أن الأشخاص الذين تحت الحماية البريطانية يمكنهم أن يزاووا حق الانتخابات دون أن يصبحوا من الرعايا البريطانيين . كما اتفق أيضاً على ألا يكون هناك اندماج بين الأقاليم الثلاثة ، أو يتم انفصال عن الاتحاد الفيدرالي .. وصرح بأن مؤتمراً سوف يعقد بهذا الخصوص في عام ١٩٦٠ .

وأعلن هذا البيان في ٢٦ أبريل ، وفي ٢٢ مايو أعلن مشروع تعديل الدستور ، وكان السير « روي ولنسكي » في لندن مرة أخرى في شهر يونيه ، وفي حديث له في نادي روديسيا ونياسالاند ، تقدم

بمَشروع للانتخابات الفيدرالية ، وفي سبتمبر أعلنت الاقتراحات الخاصة بانتخابات روديسيا الجنوبية ، وذلك قبل انعقاد برلمان روديسيا الجنوبية .

على أن الإنطباع العام ، عند الأفريقيين ، حول هذه المشاريع ، هو أن هناك مساومة تتم بين لندن وسالسيوري ، ولهذا قاطع الأفريقيون هيئة الشؤون الأفريقية ورفضوا كل نداء لها .

٤ - مشروع تعديل الدستور وشروط الانتخاب الفيدرالى .

كان المجلس التشريعى فى الوضع السابق لمشروع التعديل يتكون من ٣٥ عضواً يضاف إليهم العضو المتحدث .. وقد رأى أن هذا الرقم لا يعنى باللجان المتعددة التى يتطلبها العمل ، ولهذا اتجهت النية إلى توسيع عدد المجلس ، واقترح أن يرفع العدد إلى ٦٠ عضواً . وفى الوضع القديم كان هناك ٩ أعضاء يمثلون المصالح الأفريقية ، وقد رفع الرقم فى التعديل الجديد إلى ١٥ عضواً ، أى الاحتفاظ بنفس النسبة وهى ربع أعضاء المجلس .. وكان إل ٣٥ عضواً فى الوضع القديم ينقسمون إلى ١٧ عضواً من روديسيا الجنوبية و ١٨ من روديسيا الشمالية ونياسالاند ، أما فى المجلس الجديد فإن إل ٥٩ عضواً ( عدا العضو المتحدث ) ينبغي أن يوزعوا إلى ٢٩ عضواً من روديسيا الجنوبية و ٣٠ من روديسيا الشمالية ونياسالاند .

أما التسعة أعضاء فى المجلس القديم والذين يمثلون مصالح الأفريقيين ، فإنهم عبارة عن ثلاثة أعضاء عن كل إقليم ، والثلاثة أعضاء منهم عضوان

أفريقيان وعضو أوروبي ، ولم يكن يتم اختيارهم بطريقة واحدة ..  
ففي روديسيا الجنوبية كانوا ينتخبون الثلاثة ، على أن يراعى أن ٩٩٪  
من الناخبين أوروبيين .. أما في روديسيا الشمالية ونياسلاند فقد كان  
العضوان الأفريقيان يتم انتخابهما عن طريق سلسلة من الانتخابات غير  
المباشرة من جانب الأفريقيين ، بينما يعين العضو الأوروبي الثالث .. وفي  
المشروع المعدل نص على أن الستة أعضاء الجسد ينتخبون عن طريق  
النظام الفيدرالى الجديد .

أما نظام الانتخاب الفيدرالى الذى أعلنه السير « روى ولنسكى »  
فى لندن ، فى شهر يونيو . فيتضمن مجموعتين من الناخبين بنوعين  
منفصلين من المؤهلات ، وهى قرية الشبه بتلك التى اقترحها « تريديجولد »  
من حيث أن المجموعة الأولى ذات المؤهلات العليا والدخل المعين ،  
مقصورة حالياً على الأوروبيين ، بينما الدنيا تضم الأفريقيين . غير أن  
هناك اختلافاً عميقاً بين المشروعين .. فى المشروع الفيدرالى يحق  
للمجموعة العليا من الناخبين أن تنتخب بمفردها ٤٤ عضواً من الذين  
لا يمكنهم أن يمثلوا مصالح الأفريقيين . وهذا يعنى فى التطبيق أن ثلاثة  
أرباع المجلس يتكون من أوروبيين انتخبهم أوروبيون ، فى حين أن  
هناك نصاً آخر يقضى بأن تعديل الدستور يتم بموافقة ثلثى المجلس ،  
وبعبارة أخرى أن الأغلبية الأوروبية هى التى تتحكم فى التعديل والنتيجة  
أيضاً ، هى أن الستة أعضاء الجسد الذين يمثلون مصالح الأفريقيين ،  
يضاف إليهم الثلاثة القدامى من روديسيا الجنوبية ، إنما يتم انتخابهم

عن طريق مجموعة الناخبين ذات العنصر الأوروبي القوى . وما زال هناك أيضاً الأوروبيون المعينون من قبل الحاكم في الأقاليم الشمالية لتمثيل الأفريقيين ، والأربعة الأفريقيون المنتخبون بطريقة مباشرة . وثمة تعقيد آخر في المشروع ، وهو أنه إذا حدث أن انتخب الأوروبيون أحد الأفريقيين من بين المقاعد الأربعة والأربعين ، فإن هذا المقعد يحذف من المقاعد التسعة المخصصة للأفريقيين .

ونشر مشروع الدستور المعدل في ٢٢ مايو من عام ١٩٥٧ ، وتبع هذا موافقة البرلمانات الثلاثة في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، على الرغم من أن الأفريقيين في روديسيا الشمالية ونياسالاند قد انسحبوا ولم يدلوا بأصواتهم . وفي ٣١ يوليو من المشروع في البرلمان الاتحادي . وفي ٣١ أكتوبر أعلنت الحكومة البريطانية أن المشروع الجديد ليس به تفرقة بين الأوروبيين والأفريقيين . وفي ٢٥ نوفمبر نوقش في مجلس العموم بعد هزيمة التعديل الذي تقدم به حزب العمال . وقدم مشروع الانتخاب الفيدرالي في سبتمبر ، وأجيزت قراءته الثانية في ديسمبر والقراءة الثالثة في ٩ يناير من عام ١٩٥٨ . وحدث أن صوت المستر « جاسبر سافنهو » وهو واحد من العضوين الأفريقيين في البرلمان الفيدرالي عن روديسيا الجنوبية إلى جانب المشروع . ولكن بعد أن ووجه باعتراض الأفريقيين في دائرته قدم استقالته وأخذ يعارض المشروع ، وعلقت ( روديسيا هيرالد ) على هذا بقولها أن استقالته غير صحيحة لأن دائرته لا تضم سوى ٣٥٠ ناخباً أفريقياً إلى جانب ٢٦٠٠٠ ناخب أوروبي .

## ٥ - اللامحة الانتخابية في روديسيا الجنوبية :

في ١٦ يونيو أعلن مستر « جاري فيلدتود » أنه سيعتزل قيادة حزب روديسيا المتحد ، إذا فشل المجلس التشريعي في إعطاء حق الانتخاب للأفريقين الذين حصلوا على تعليم لمدة ١٠ سنوات ، وعملوا في مناصب مسئولة ، كمدرسين وإداريين زراعيين . وهؤلاء يبلغ عددهم حوالي ٦٠٠٠ عضو . وأكدت عبارته ما ثنأثر من إشاعات حول عدم الوفاق داخل الحزب . وقد اكتأب رئيس حزب الدومنيون عندما استمع لهذا النبأ ، الذي نم عن عدم اتفاق بين رئيس الوزراء وحزبه ، واقترح بأن تكون مسألة الانتخاب خارج سياسة الأحزاب ، وقال مستر « كولن لايز » أنه لا يوجد سوى حزب واحد حقيقى فى روديسيا ، ذلك الحزب الذى صمم على إبقاء السلطة فى أيدي الرجل الأبيض .

وأعلن مستر « جاري فيلدتود » مقترحات الحكومة فى ٢٢ يونيو ونشرت هذه المقترحات فى كتاب أبيض فى ١٧ يوليو من عام ١٩٥٧ .. وقد حدث تعديل بالنسبة لشروط المجموعة الدنيا من الناخبين ، فبدلاً من اشتراط دخل شهري قدره ١٥ جنيها عدل النصاب المالى إلى ٢٠ جنيهاً فى الشهر .. وفى المناقشة داخل إحدى اللجان أصبح النص يتطلب ٨ سنوات من التعليم ( بدلاً من ١٠ ) وسنتين فى الخدمة العامة ودخلاً قدره ١٢٠ جنيها سنوياً ، وعامين من الدراسة الثانوية .



## الفصل الثالث

### روديسيا الشمالية

#### ١ - صوت الأفريقيين

ليس من اليسير أن نتحدث بشيء من التأكيد عن كلمة الأفريقيين في روديسيا الجنوبية، إذ أن المؤتمر الوطني الأفريقي لم يتأسس في روديسيا الجنوبية إلا في سبتمبر من عام ١٩٥٧ . وتوجد مجموعة من الصحف تعنى بأمور الأفريقيين ، غير أن الكثيرين ينظرون إليها في ارتياب كبير ، وكلمات الأفريقيين في الصحف الأوروبية قليلة .. وهذا غير الوضع في روديسيا الشمالية ، إذ أن الصورة مختلفة ، فيوجد مؤتمر أفريقي قوى ، وقائده له كلمة مسموعة ، كما توجد حركة نقابية أفريقية على درجة من القوة ..

وثمة اختلاف بين الجنوب والشمال في نسبة العناصر العرقية .. ففي روديسيا الشمالية يوجد ما يقرب من ٧٢ر٠٠٠ أوروبي و ٢٠٠ر٢٠٠ أفريقي أي بنسبة ١ : ٣ في حين أن نسبة الأوروبيين في روديسيا الجنوبية حوالي ١ : ١٠ ..

وثررة روديسيا الشمالية تتركز في المنطقة الوسطى ، حيث مناجم النحاس ، ففي عام ١٩٥٥ كان ٩٦٪ من قيمة الصادرات من النحاس وحده، وفي ١٩٥٣ كانت ٩١٪ ، وقد حصلت حكومة روديسيا الشمالية

من النحاس قبل قيام الاتحاد الفيدرالى على حوالى ١٨ مليون جنيه من الدخل المباشر .

وقد ذكرت لجنة « بيم » فى عام ١٩٣٨ ، أن نسبة السكان فى منطقة واحدة من روديسيا الشمالية بلغت ٦٤ نسمة للميل المربع . ومعنى هذا كثافة السكان فى جزء وقلتهم فى جزء آخر ، وقد أثر هذا الوضع على الملاقاة بين العناصر ، إذ أن هناك عدداً قليلاً من الأفريقيين يعرف الأوروبيين معرفة مباشرة ، لأن الاشراف على شئون الأفريقيين يتم عن طريق رؤسائهم .

ويلاحظ أيضاً أن الأفريقيين فى روديسيا الشمالية يزاولون منذ البداية الأعمال التى تحرم على الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية ، وقد سجل « ليوبولد مور » محرر ( ليفنجستون ميل ) وهو قائد المستوطنين ، أن مدير إحدى المناطق رفض اقتراحه الذى يقضى بأن يقصر العمل البدوى على الأفريقيين ..

غير أنه فى روديسيا الشمالية كان الأفريقى إلى فترة قريبة لا يستطيع أن يدخل محال القسم الأوروبى فى العاصمة ( ليزاكا ) ليختار ما يريد شراءه . وإزاء هذا النوع من التفرقة العنصرية فى محال البيع والشراء ، وفى نوع اللحوم التى تباع للأفريقيين ، وفى التفرقة العنصرية فى المطاعم والمقاهى ، وحتى فى الكنائس ... على أساس اللون ، تقوم اضطرابات ومظاهرات واعتصامات من جانب الأفريقيين كتعبير عن احتجاجهم .

## ٢ — التقدم الدستوري : الجولة الأولى

بدأت الجولة الأولى حول التطور الدستوري ، وفي حقيقة الامر قبل قيام الاتحاد الفيدرالى وكانت المناقشة تتركز حول تكوين المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى .

وكان المجلس التشريعى قد تغير ست مرات ما بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٥٤ .. غير أن التغير لم يتناول مسألة الموازنة بين الأوروبيين والأفريقيين . . وإنما كان التغير يتناول الموازنة داخل المجلس بين الأعضاء الرسميين والأعضاء من غير المناصب الرسمية . ومنذ عام ١٩٤٨ والمجلس التشريعى يتكون من عشرة أعضاء رسميين . وعشرة أعضاء منتخبين ، وعضوين أوربيين معينين لتمثيل مصالح الأفريقيين ، ثم عضوين أفريقيين . وفي عام ١٩٤٨ كتب المستر « ج . و . دافيدسون » فى دراسة له عن المجلس التنفيذى فى روديسيا الشمالية « إن أى حاكم ، لا يرغب فى الظروف العادية أن يحكم فى مواجهة معارضة دائمة من جانب قسم هام فى المجلس التشريعى ، وهو الجزء غير الرسمى . » .

وكان السؤال فى عام ١٩٥٣ ، هو أى نوع من التغير ينبغى أن يجرى ؟ وكان الرد الأول على هذا السؤال هو زيادة عدد العناصر غير الرسمية حتى تصبح أغلبية . غير أنه كانت هناك مشكلة ، فهذه العناصر غير الرسمية من (الجمهور) وإن كلمة « جمهور » فى روديسيا كانت تعنى دائماً الجمهور الأوروبى ، وأن الناخبين كانوا دائماً من الأوروبيين ، وذلك ببساطة لأن الناخب يجب أن يكون رعية بريطانية . والإفريقيون

كانوا تحت الحماية البريطانية وليسوا من رعايا بريطانيا .. لهذا كان من المستحيل في عام ١٩٥٣ أن يستمر الإنسان في تجاهل عدم وجود أصوات لدى أغلبية السكان .

وكان مستر « روي ولنسكي » وقتئذ هوزعيم الأعضاء الأوروبيين غير الرسميين في المجلس . وكان يقف دائماً إلى جانب زيادة تمثيل الأوروبيين . وفي يناير من عام ١٩٤٥ أثار في المجلس التشريعي مشروع قرار باستنكار النص في الدستور الجديد على نسبة غير ضرورية للأعضاء المعيّنين . واقترح في عام ١٩٤٦ أن يجري انتخاب تكميلي للمجلس . وهو يقترح الآن إضافة ثلاثة أعضاء منتخبين ، فيصبح عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس ١٣ عضواً ، واقترح أيضاً تخفيض عدد الأعضاء الرسميين عضوين فيصبح عددهم ٨ أعضاء .. وهذا يعني أن ٨ رسميين وعضوين أوروبيين معيّنين لتمثيل مصالح الأفريقيين ، مع عضوين أفريقيين . يكون مجموعهم ١٢ عضواً ، أي أن تكون الأغلبية - حسب اقتراح روي ولنسكي - في أيدي الأعضاء الأوروبيين غير الرسميين .

ونوقشت هذه الاقتراحات في لندن في سبتمبر من عام ١٩٥٣ ، وأعلن في ٢٩ من الشهر ذاته ، أن المحادثات قد انفضت ، وفي ٢٥ سبتمبر أعلن مستر « ويلنسكي » نفسه أن المقترحات لم تقبل . وفي اليوم التالي مباشرة اختير وزيراً فيدرالياً للنقل والتنمية .

وفي ١٠ أكتوبر ، أعلن مستر « أوليفر ليتلتون » أنه سيفرض حله الخاص ، وهو توفيق بين وجهة نظر « ويلنسكي » والمقترحات

التي أعلنتها من قبل حكومة روديسيا الشمالية . وتقضى مقترحات « ليتلتون » الجديدة بأن يكون في المجلس التشريعي الجديد ٨ أعضاء رسميين ( كما اقترح مستر روي ولنسكي ) و ١٢ عضواً غير رسميين ، ( كان اقترح روي ولنسكي ١٣ عضواً ) ، وهؤلاء في حقيقة الأمر أوروبيون ، وسوف يعين أربعة أعضاء أوروبيون من قبل الحاكم العام لتمثيل مصالح الأفريقيين ( وكانوا من قبل عضوين فقط ) .

أما بالنسبة إلى المجلس التنفيذي ، ففي ظل دستور ١٩٤٨ كان هناك مجلس تنفيذي من ١١ عضواً ، منهم ٧ موظفون رسميون و ٤ غير رسميين ، ومن بين هؤلاء الأربعة ، عضو يمثل مصالح الأفريقيين . والتعديل الجديد يقضى بأن يكون عدد الموظفين الرسميين ٥ بدلاً من ٧ ويبقى الآخرون كما هم .

واحتج المستوطنون الأوروبيون على هذا الوضع . وأعلن مستر « ويلنسكي » أن الأعضاء الأوروبيين المنتخبين سوف لا يتعاونون مع الحكومة في المستقبل ، وفي ٩ من ديسمبر سحب الأعضاء الأوروبيون استقلالهم التي كانوا قدموها ، ووعدوا بأن يتعاونوا مع الحكومة ، على ألا يحدث أى تعديل في شروط الانتخاب إلا بالرجوع إلى كافة الأحزاب . وكانت شروط الانتخاب تقضى بأن كل من يتمتع بالرعوية البريطانية ويبلغ من العمر ٢١ عاماً له حق التصويت ، وذلك في الحالات التالية :

يملك ما قيمته ٢٥٠ جنيهاً .

أو يملك رقعة من المناجم .  
أوله دخل سنوى قيمته ٢٠٠ جنيه .

### ٣ — الوضع فى منطقة النحاس ..

تعتبر منطقة النحاس العمود الفقرى للاقتصاد فى روديسيا الشمالية ..  
وبدأت مناجم النحاس فى العشرينيات من هذا القرن ، وكانت معسكرات  
التعدين نائية عن المدن والمواصلات فكان على الشركات أن تقدم أجوراً  
مرتفعة كي تجتذب المعدنين الماهرين إليها : وكان العمل تحت الأرض  
يجرى عن طريق مجموعات ، يرأس كل مجموعة شخص أوروبى ، وتضم كل  
مجموعة ما بين ٦ و ٢٠ شخصاً من الأفريقيين ، وأصبح اتحاد النقابات  
الأوروبى ( اتحاد المعدنين فى روديسيا الشمالية ) فى مركز قوى خلال  
الحرب ، وكان النحاس ضرورياً للجهود الحربى بالنسبة للحلفاء ، والحكومات  
على استعداد لتدفع أى سعر للنحاس ، واستطاعت النقابات أن تتفق  
مع الشركات على ألا تقبل أحداً للعمل إلا إذا كان مقيداً فى الاتحاد ،  
ثم تضمن هذا الاتفاق فى عام ١٩٥٤ نصاً على أن الأوروبيين فقط هم  
أعضاء فى الاتحاد ، وكان هذا تفریقاً لونياً بشعاً .

وإبان حكم العمال فى بريطانيا ، نشأت اتحادات للعمال الأفريقيين .  
كان أولاً فى ( تسكانا ) عام ١٩٤٨ ، ثم تجمعت هذه الاتحادات فى اتحاد  
واحد لكل منطقة النحاس فى عام ١٩٤٩ ، وهو اتحاد عمال المناجم  
الأفريقيين . ودارت الأحداث فى منطقة النحاس بين الاتحاد الأوروبى  
والاتحاد الأفريقى من جهة ، وبين غرفة المناجم من جهة أخرى . وتمثل

غرفة المناجم الشركتين الكبيرتين . وهما شركة ( الأنجلو أمريكان ) و ( روديسيان سالكشن ترست ) . ومما هو جدير بالذكر هنا أن ( الأنجلو أمريكان ) لها مصالح في جنوب أفريقيا تفوق مصالحها في روديسيا ، ومن ثم فهي لا يمكن أن تغض النظر عن مطالب حكومة جنوب أفريقيا أو اتحاد عمال جنوب أفريقيا . ومن جهة أخرى فإن ( ترست روديسيان سالكشن ) يجب أن يضع في اختياره وجهات نظر المساهمين في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويوجد أيضاً ( رابطة موظفي المناجم ) ، وهي هيئة أوروبية تضم المستخدمين الأوروبيين وهم بنسبة ١ : ٣٠ من مجموع الأوروبيين الذين يعملون في منطقة النحاس . وإلى جانبها رابطة أخرى لموظفي المناجم الأفريقيين .

ومن المفيد هنا أن نأخذ فكرة عن مستوى الدخل للعمال الأوروبيين والأفريقيين خلال السبع سنوات الماضية ( وهي من العام الواحد وبالجنيه ) .

السنة	الأوروبي	الأفريقي
١٩٥٢	١ ر ٥٠٠	٨٦
١٩٥٣	١ ر ٧٨٢	١٢٤
١٩٥٤	١ ر ٧٣٤	١٢٣
١٩٥٥	١ ر ٩٤٣	١٣٤
١٩٥٦	٢ ر ٢٩٥	١٦٠
١٩٥٧	١ ر ٩١٠	١٨٩
١٩٥٨	١ ر ٦٩٩	٢٠٠

مع مراعاة أن هذه الأرقام بالنسبة للأوروبيين لا يدخل فيها العلاوات الإضافية ، وهو مثلاً يمكن أن يحصل على ٣٠ جنيتها في العام كبذل سكن .. ويحدث أحياناً أن يتم اتفاق ظاهري بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في المفاوضات مع غرفة المناجم ، غير أن الاتفاق سرعان ما ينقض وتحدث خصومة عنيفة .

واتحاد العمال الأفريقي يطالب دائماً بزيادة في الأجور على جميع المستويات ، لأن أجور أعضائه منخفضة جداً إذا ما قيست بأجور الأوروبيين ، والأوروبيون يحصلون على أجر إضافي (للعمل في منطقة النحاس) والأفريقيون لا يحصلون عليه ، كذلك يحصل الأوروبيون على أرباح من الشركة ، ولا يحصل عليه الأفريقيون .

#### ٤ - الإضرابات والمقاطعات ..

في خريف عام ١٩٥٤ بدأت المحادثات بين شركات النحاس واتحادى العمال حول موضوع تحسين المستوى الفنى للعامل الأفريقي . وكان اتحاد العمال الأوروبي . كما هي العادة يقف إلى جانب هذه المسألة نظرياً ، ويحارب من الناحية العملية أى خطوة تؤدي إلى إلها . وبدأ الاتحاد الأفريقي بمسألة زادت من تعقيد الموقف ، وهي المطالبة بإلغاء هيئة مستخدمى المناجم الأفريقية . وأن كل من يتم تدريبه من العمال الأفريقيين يجب أن يظل في عضوية اتحاد عمال المناجم . لأن سحب العناصر المتقدمة من اتحاد العمال الأفريقيين محاولة لتقليم أظافره . . ومن جهة أخرى طالبت رابطة موظفى المناجم الأفريقية بلقب (ملاحظ)

للمستخدم الأفريقي بدلا من لقب ( رئيس أنقار ) .

وعندما تكون الاتحاد الأفريقي اتفق مع الشركة على أن تخصص ٦ بنسات عن كل تذكرة وتدفع الاتحاد على أنها قيمة اشتراك من العامل للاتحاد ، والتذكرة هي عقد للعمل لمدة ثلاثين يوما . ووافقت الشركات في بداية الأمر على أن توقف صرف الستة بنسات لكل عامل وتسلم المبلغ مباشرة إلى الاتحاد ، ولكن عندما قرر الاتحاد في عام ١٩٥٣ رفع قيمة الاشتراك من ٦ بنس إلى ٢ شلن ، انتهزت غرفة المناجم الفرصة وأذاعت بيانا على العمال وقالت بأن الاتحاد يتصرف في أموالهم بطريقة غير سليمة ، ولهذا فلن تتولى الشركات خصم المبالغ التي يطلبها الاتحاد من العمال . وعلى العمال أن يدفعوها مباشرة إلى الاتحاد ، إذا رغبوا في أن يدفعوا شلنين بدلا من ٦ بنس .

وأعلنت مجموعة ( أنجلو أمريكيان ) أن تقبل مسألة تحسين المستوى المعنى للعامل الأفريقي من ناحية المبدأ ، وذلك عقب الاضرابات التي قام بها الأفريقيون والتي استمرت من ١٢ أكتوبر إلى ١١ نوفمبر عام ١٩٥٤ .

وفي ٣ يناير من عام ١٩٥٥ قام الأفريقيون بإضراب شمل منطقة النحاس كلها ، وطالب الاتحاد الأفريقي بزيادة ١٠ و ٦ بنس في الوردية ، وتظاهر الاتحاد الأوروبي في بداية الأمر بتأييد هذه المطالب وتحدث عن المشاركة في الاضراب ، وفي حقيقة الأمر لم يفعل شيئا من هذا . وفي ٤ يناير عاد ألف عامل من العمال الأفريقيين المضربين إلى العمل ، وذلك

لنقص خبرة الاتحاد الأفريقي في التنظيم ، وفي ١٢ يناير طاد إلى العمل ٢٥٠٠ عامل ، وفي نهاية فبراير طاد أكثر من ١١٠٠٠ عامل ، وفي مارس سحب الاتحاد مطالبه وأنهى الاضراب .

وفي ٩ نوفمبر من عام ١٩٥٥ ، قرر إتحاد عمال مناجم روديسيا الشمالية (الاتحاد الأوروبي) بأن عمال اليومية الأوروبيين لن يقوموا بتدريب أحد من العمال الأفريقيين . وعلى الرغم من هذا فانه في نهاية ديسمبر من عام ١٩٥٦ كان هناك ٤٤٨ عاملا أفريقيا تحت التدريب .

وفي ٢٦ أبريل ، طالب عمال المناجم الأفريقيون مرة أخرى بزيادة أجر ١٠ شلن و ٨ بنسات للوردية .. وفي سبتمبر كرر العمال مطالبتهم وجعلوها ٦ شلن و ٨ بنس للوردية الواحدة بدلا من ١٠ شلن و ٨ بنس .. وفي نوفمبر من عام ١٩٥٥ كان تقرير مكتب المستعمرات في روديسيا الشمالية يسجل أنه حدث ١٥٨ إضرابا خلال العام المنصرم ، وأن نصف مليون يوم من العمل ضاعت بسبب إضراب العمال الأفريقيين .

وفي أبريل ١٩٥٥ ، أعلن مستر « أليس » السكرتير العام لاتحاد مناجم جنوب أفريقيا ، أن اتحادهم قد أسهم بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى اتحاد عمال مناجم روديسيا (البعض) ليساعده في نضاله من أجل الاحتفاظ بمستوى الأوروبيين ، وأرسل بعد ذلك يقول أن لجنة الاتحاد التي تمثل ٣٥ ألف عامل من عمال المناجم الأوروبيين في جنوب أفريقيا سوف تقوم بتقرير الحد من المهارة الذي ينبغي أن يقف عنده العمال الأفريقيون في الروديسيات .

وفي سبتمبر من عام ١٩٥٥ حدث كثير من الاضطرابات ، وتدخل

البوليس لتفريق المتظاهرين الأفريقيين بالقوة ، وخاصة عندما صدم أحد الأوروبيين وطنياً بعربته ، وعندما قتل ( الواش ) أحد العمال الأفريقيين .. وفرضت الحكومة قانوناً أسمته « قانون خسائر المظاهرات لعام ١٩٥٥ » ، يسمح لها بفرض الغرامات في المقاطعة التي قامت بها المظاهرات ، وفي الشهر التالي حكمت على ثلاثة من الزعماء الأفريقيين بالسجن تسعة أشهر مع الأشغال الشاقة ، مما زاد من حدة الأفريقيين .

وفي ٢٤ أغسطس من عام ١٩٥٤ - وهو العام الأول للإتحاد الفيدرالي - أبعدت روديسيا الجنوبية رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي وسكرتيه في روديسيا الشمالية على اعتبار أنهما ( من العناصر الأجنبية غير المرغوب فيها ) . وفي أكتوبر من ١٩٥٤ نظم الأفريقيون احتجاجاً على التفرقة العنصرية في الكنائس ، وفي يناير ١٩٥٥ أتهم « تكبولا » وإثنان من قادة المؤتمر الوطني الأفريقي بحيازة منشورات ممنوع تداولها وقال تكبولا في تفسير وجود هذه المنشورات لديه أنها وصلت إليه عن طريق البريد . وهذه النشرات كانت صادرة من الحزب الشيوعي البريطاني ، واتحاد النساء الديمقراطي في برلين ، ومجلس الشئون الأفريقية في نيويورك .. وقال ربما قد أرسلت إليه كنادج ، وحكم على اثنين من هؤلاء الثلاثة بالسجن شهرين ، وعند الإفراج عن « تكبولا » بالضمان ، خطب قائلاً ( هذه بلادنا وسوف نستردها )

وفي ديسمبر من عام ١٩٥٥ دعا المؤتمر الوطني الأفريقي إلى احتجاجات شاملة على نطاق روديسيا الشمالية احتجاجاً على رفض وزير

المستعمرات مقابلة « تكبولا » في لندن . وفي ١٦ فبراير من عام ١٩٥٦ قام « تكبولا » بجولة في فروع المؤتمر الوطني الأفريقي ، وصرح في جولته هذه بأن روديسيا الشمالية نقطة سوداء في تاريخ الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ، وأعلن في ٢٢ أبريل من عام ١٩٥٦ أن المؤتمر الوطني الأفريقي قد أتم تشكيل الحكومة التي سوف تحكم روديسيا الشمالية يوماً ما . وقد ثار الأوروبيون على هذا التصريح وردت صحفهم عليه بلهجة عنيفة . وعقدت الروابط الأوروبية اجتماعاً في ٢٩ أبريل أُنذروا فيه المؤتمر الوطني الأفريقي وطالبوا الحكومة بأن تتخذ من الخطوات ما يكفل عدم سيطرة الأفريقيين .

وبدأت موجة أخرى من الاضرابات في منطقة النحاس ، وأطلق تعبير ( الاضرابات الدائرية ) على تلك الاضرابات بسبب قيام الاضراب في مكان بعد توقفه في مكان آخر . ومن ١٦ يونيو حتى ٢٨ من الشهر ذاته من عام ١٩٥٦ حدث الاضراب المعروف باضراب (حافطة الساق)\* وذلك لأن الأفريقيين رفضوا ارتداءها وأضرت الشركة على عدم العمل بدونها . وكان هذا الاضراب بمثابة احتجاج على الوضع العام كله الذي يقوم على التفرقة العنصرية ، وليس على حافطة الساق فحسب . وكان من نتائج هذه الاضرابات أن وُحِدَت « تكبولا » و « كاتولونجي » في تحالف

---

\* حافطة الساق ، شيء من الجلد يرتديه العمال الأفريقيون على الساق لتميزهم عن العمال الأوروبيين وهذا أبشع ألوان التفرقة العنصرية ( المترجم )

وثيق ، ففي أحد إجتماعات شهر يونيو من ١٩٥٦ وقف « كاتلونجى » يقرظ « تكمبولا » على اعتبار أنه قائد وطنى .. وكان الاتحاد العام للعمال الأفريقيين ، شأنه شأن المؤتمر الوطنى الأفريقى ، يواجه ضغطاً مستمراً من أعضاء القاعدة نحو ضرورة العمل الإيجابى العنيف .. وقد عمل « لورانس كاتلونجى » عاملاً فى منجم تحت الأرض ولم يتح له أن يحصل على قسط من التعليم الرسمى ، غير أنه يتمتع بشخصيته التى تأمر زملاءه ، أما « تكمبولا » فهو شاب على درجة لا بأس بها من التعليم ، ويمتاز بالقدرة النظرية والاصالة فى رأى ، ولكنه لا يتمتع بمثل شخصية « كاتلونجى »

وبعد أن هدأت الأمور نسبياً فى أغسطس من عام ١٩٥٦ نتيجة لمساعى مستر « هارى فرانكلين » ودعا « تكمبولا » أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى عمل علاقات أفضل بين العناصر، نجحت الاضرابات الدائرية فى الحصول على أجر الوقت الاضافى ، فساعت الأمور من جديد وأعلنت الشركات أنها فى حالة نزاع مع اتحاد العمال الأفريقى وطالبت بالتحقيق فى الموقف ، ووافقت الحكومة على إجراء التحقيق . وزادت الأمور سوءاً فى سبتمبر، إبان وجود « كاتلونجى » فى إنجلترا، ودعا الاتحاد الأفريقى أعضائه إلى عدم إرتداء (حافطة الساق) . وانتشرت سلسلة من الاضرابات الصغيرة ، وفى ١٢ سبتمبر أعلنت الحكومة حالة الطوارئ فى منطقة النحاس وألقت القبض على ٣٢ من قادة الاتحاد ومعهم « تكمبولا » ، وبعد ذلك بأربعة أيام عاد

« كاتلونجى » من انجلترا ودعا المضربين إلى العودة إلى العمل حتى  
تهيأ له فرصة بحث مظالمهم . واحتاج هذا النداء إلى أسبوع حتى تم  
تنفيذه وعاد العمال إلى العمل ..

غير أن شهر العسل لم يدم طويلاً ، ففي أكتوبر أعلن « تكبولا »  
قنوطه من نتائج تدخل « كاتلونجى » ، وفي نوفمبر أرسل « كنيث كواندا »  
سكرتير المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى وزير المستعمرات المطالب التى صدق  
عليها مؤتمر الحزب العام فى أكتوبر ، وأهمها إنهاء حالة الطوارئ  
فى منطقة النحاس . والسماح لروديسيا الشمالية بالانفصال عن الاتحاد  
الفيدرالى عندما يعاد النظر فى الدستور ، وأن يمنح الأفريقيون الذين  
تحت الحماية البريطانية حق التصويت والتمثيل المتساوى مع الأوروبيين  
فى المجلسين التشريعى والتنفيذى .

وفى سبتمبر بدأت الصحف الأوروبية تهمس بأن « تكبولا »  
ليس هو الشخص المثير للقلق ، بل إنه أبعد ما يكون عن ذلك - كما  
كان يظن دائماً - بل إنه قائد متحزن يحاول جاهداً أن يقف ضد  
الاتجاهات العنيفة . وأصبح من الواضح أن الذين نظموا مقاطعة (محال  
البيرة) ليسوا من القادة الرسميين ، بل إنهم يتحدونهم فى ذلك ، وأخذ  
قادة الصف الثانى فى المؤتمر الوطنى الأفريقى يشنون حملات على من  
أسموهم بالقادة المعتدلين فى اتحاد عمال المناجم الأفريقى . وقد لاقت  
هذه الحملات قبولا لدى العناصر المتطرفة داخل اتحاد العمال بل أنها

تمت بالاتفاق معهم ، لأن هدفهم كان التخلص من قيادة « كاتلونجى » ..  
إلا أن « تكبولا » استطاع أن يستعيد مكاته في المؤتمر الوطنى الأفريقى  
ويسترد سيطرته ، وأنهى مقاطعة ( محال البيرة ) وفند الهجوم الموجه  
ضد « كاتلونجى » .. وكان « كاتلونجى » قد قدم استقالته من رئاسة  
اتحاد العمال الأفريقى ، وعاد واسترد هذه الاستقالة ، وفى ٨ أكتوبر  
وجه « كاتلونجى » الحملة ضد بعض القادة فى المؤتمر الوطنى الأفريقى  
الذين حاولوا إحداث انقسام فى اتحاد العمال .

وأعلن المستر « وايت ويك » أحد أعضاء حزب روديسيا المتحد أن  
روديسيا الجنوبية سوف تنفصل عن الاتحاد الفيدرالى إذا ما تم تمثيل  
متساو بين السود والبيض ، وفى نوفمبر ١٩٥٧ أصبح المؤتمر الوطنى  
الأفريقى الموضوع الرئيسى للصحف فى روديسيا الشمالية ، إذ أن « تكبولا »  
ألقى خطابين فند فيهما موقف الأوروبيين وأعلن أن محاولات قهر  
المؤتمر الوطنى الأفريقى سوف تبوء بالفشل . وفى شهر فبراير من عام  
١٩٥٨ توجه « تكبولا » و « كواندا » إلى الحاكم العام وسلماه  
وجهة نظر المؤتمر الوطنى الأفريقى بشأن الدستور الجديد المزمع إعلانه  
لروديسيا الشمالية ، وكانت هذه هى المرة الأولى للحاكم التى يناقش فيها  
الشئون السياسية مع قادة المؤتمر .

٥ — التقدم الدستورى : الجولة الثانية

كان الحزب الفيدرالى المتحد هو الحزب الذى تسلم زمام الحكم  
فى الاتحاد الفيدرالى ، وهو الحزب الذى له الأغلبية فى روديسيا

الشمالية بين الناخبين الأوروبيين ، وله في الحكومة ثلاثة وزراء ، وظلت الحكومة الإقليمية في روديسيا الشمالية تابعة لوزير المستعمرات ، ودارت المشاورات بين الحكومة والحزب ، ونشر الحزب الفيدرالي المتحد مشروعه في ٢٠ مارس وقدمت الحكومة مشروعا للمجلس التشريعي في ٢٨ مارس من عام ١٩٥٨ ..

وقد فصلنا القول فيما سبق عن دستور ١٩٥٤ الذي كان المجلس التشريعي وفي ظله ، يتكون من ٢٦ عضواً . والمشروع الجديد يقضى بأن يتكون المجلس التشريعي من ٣٠ عضواً يكون من بينهم ٦ أعضاء رسميين بدلاً من ٨ أعضاء في المشروع السابق ، ويكون من بينهم عضوان معينان ، ويترك ٢٢ عضواً للانتخاب ، أما الاقتراحات الخاصة بهمؤلاء ال ٢٢ عضواً فهي معقدة للغاية ، فهناك مجموعة عليا من الناخبين مقصورة على الأوروبيين بالطبع ، ومجموعة ثانية مقصورة على الأفريقيين ، وقدم اقتراح بأن تقسم الدوائر أيضاً تبعاً لهاتين المجموعتين يقضى بجعل الدوائر ذات النفوذ الأوروبي مقصورة على الأوروبيين وجعل الدوائر الأخرى مشتركة بين العنصرين . . وهكذا ، المهم أنه نتيجة لكل هذه التعقيدات ضمن الأوروبيون ١٤ عضواً من بين ال ٢٢ ، ويتبقى ٨ أعضاء بين الأفريقيين والأوروبيين . . والنتيجة أيضاً هي أنه داخل المجلس التشريعي بهذه الصورة لن تزيد أصوات الأفريقيين ومن يقف معهم عن ١٠ أصوات من ٣٠ صوتاً .

أما الأوضاع في روديسيا الجنوبية فقد ظلت كما هي من حيث

اللائحة الانتخابية ، واشتراط النصاب المالي والمؤهلات في ناخبي الاتحاد الفيدرالى .

وبخصوص المجلس التنفيذى فى روديسيا الشمالية ، فقد كان يتكون من ٥ أعضاء موظفين عموميين ( رسميين ) و ٤ أعضاء غير رسميين .. واقترح بأن يصبح الوضع عكس ذلك ... أن يكون الرسميون ٤ وغير الرسميين ٥ يجب أن يكون من بينهم ٤ أعضاء مؤهلين تأهيلا عاماً ، على أن يضم للمجلس اثنان من مساعدى الوزراء ، فيكون المجموع ١١ ، منهم اثنان افريقيان ، على أن يكون أحدهما وزيراً .

وقدم الحزب الفيدرالى المتحد اقتراحات تختلف عن هذه الاقتراحات من عدة أوجه ، فمثلاً رأى الحزب ألا يكون الحاكم هو رئيس المجلس التنفيذى ، بل يكون أكثر الأعضاء أصواتاً من الأعضاء غير الرسميين هو رئيس المجلس التنفيذى ، وأن يكون بالمجلس ثلاثة أعضاء رسميين فقط .

وكما هو متوقع ، وجه حزب الدومينيون نقداً شديداً لكلا المشروعين ، وقال مستر « جونت » فى ١٩ أبريل أن جميع هذه الاقتراحات لو أجازت فإن روديسيا الشمالية سوف تصبح فى أيدي السود فى مدى خمسة وعشرين عاماً ، ومن ناحية أخرى ، فإن المؤتمر الوطنى الأفريقى وجه نقداً الى الاقتراحات لأنها لا تقدم مساواة فى التمثيل بين الأفريقيين والأوروبيين ، وأن السيطرة الأوروبية هى الراجحة .

وفي سبتمبر من عام ١٩٥٨ ، نشر مستر « لينوكس بويد » كتاباً أبيض في لندن يتضمن تعليقاته على هذه الاقتراحات ، ويتقدم باقتراحاته الخاصة ، وكانت جميعها فيما عدا نصاً واحداً ، في صالح الأوروبيين ، وفي ١٩ ديسمبر أعلن وزير المستعمرات قراره النهائي بعد أن استمع إلى عديد من الاقتراحات حول مشروع من جانب جميع الأحزاب ، وجاء هذا القرار النهائي في صالح الأوروبيين أيضاً .

ورغم هذا فإن المستوطنين الاوروبيين قالوا عن هذا المشروع « أنه ضربة موجبة إلى هيبة مستر روى ولنسكى وإلى حزبه وإلى الحكومة المتحضرة في افريقيا » أما الحقيقة الأساسية في نظر الأفريقيين فهي أنهم يعيشون في بلد نسبة عددهم فيه إلى عدد الأوروبيين ٣٠ : ١ ، ومع هذا لا يفوزون بتمثيل مع الأوروبيين بأكثر من ١ : ٢ .

\* \* \*

## الفصل الرابع

### نياسالاند

#### ١ - الأرض والسياسة .

لم يكن في نياسالاند ، حتى أواخر عام ١٩٥٨ أكثر من ١٠.٠٠٠ أوروبي ، ونسبتهم إلى الأفريقيين بنسبة ١ : ٣٠٠ ، وقليل من هؤلاء الأوروبيين من يرغب في اتخاذ نياسالاند موطناً دائماً له ، إذ أنه لا توجد نياسالاند صناعات والصادرات مفضورة على الشاي والتبغ والقطن ونسبة الأفريقيين الغالبة جعلت لهم في نياسالاند صوتاً قوياً ، وخاصة بعد أن تأسس المؤتمر الوطنى الأفريقى فى عام ١٩٤٤ .

وتتميز نياسالاند بأن نسبة السكان فيها مرتفعة عن روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، والأمطار غزيرة والتربة خصبة فى أكثر أجزاء الأقليم ، وحدث بعد اعلان نظام الحماية أن نزل المضاريون وحصلوا على مساحات كبيرة من الأراضى التى باعها لهم رؤساء القبائل ، وهكذا فى وقت قصير تحول أكثر من ١٥ ٪ من الأرض الى عقارات خاصة . . وكان من الضرورى فى النهاية وضع حد لهذا النظام ، فاستولت الحكومة على مساحات من الأرض وطنت فيها الأفريقيين ، وقام ماعرف بـ ( ترست الأراضى المحلى ) وفى عام ١٩٥٨ نقص عدد العائلات ذات الملكيات الخاصة الكبيرة الى ١٨ ألف عائلة .

ويلي الأرض في الاهمية ، القوى البشرية .. حيث يوجد من نياسالاند ، وبشكل دائم ، ما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠ رجل في الخارج بحثاً عن الرزق ، ويوجد ما يقرب من ثلثي هذا العدد في روديسيا الجنوبية . ولهذا تقتقر القرى الى الرجال ، وبعض النساء الافريقيات وحدهن .. وكتب « تمبلز » في كتابه ( فلسفة الباتنو ) أن الوضع في نياسالاند كنسيج العنكبوت ، اذا اهتز منه خيط اهتز النسيج بأكمله ، وقد اهتزت الشبكة كلها في كل مكان حل فيه الاوروبيون ، وخاصة عندما أدخلوا رأس المال ونظام ملكية العقارات الخاصة وتعيين رؤساء القبائل من قبل الحكومة .. بل إن النسيج بأكمله قد تمزق .

وقد أوضحنا في الجزء الأول من هذا الكتاب ، الاعتراضات التي وجهت الى الاتحاد الفيدرالى ، منذ المعارضة السلمية أمام لجنة « بليدزوى » فى عام ١٩٣٨ ، والمعارضة التي عبروا عنها داخل مجالس المقاطعات والمحميات إبان زيارة مستر « جريفث » عام ١٩٥٢ .. ولكن ما أن إقرب موعد الاتحاد الفيدرالى حتى انتشرت الاضرابات .. فى ( تشو ) أمر « الرئيس جوماني » التابعين له بعصيان بعض قوانين الحكومة ، وفى ( تشولا ) قام أحد ملاك الاقطاعيات الاوروبيين ومعه ابنه بالاعتداء على الافريقيين ، فتجمع الاهلون وانتشرت الاضرابات وصدرت القرارات للعمال بالتوقف عن العمل ، وأقام المتظاهرون المتاريس فى الشوارع ، وقطعت أسلاك البرق ودمرت

بعض مؤسسات الحكومة ، وتدخل البوليس وأطلق النار على المتظاهرين فقتل أحد عشر أفريقياً وجرح عدد منهم .

٢ - التقدم الدستوري .

أعلن مشروع الدستور في نياسالاند في فبراير ١٩٥٥ ، وقد كان المجلس التشريعي قبل قيام الاتحاد الفيدرالي يتكون من ٢١ عضواً أحدهم الحاكم ، والعشرون الباقون منهم ١٠ أعضاء رسميين و ١٠ أعضاء غير رسميين ، ومن بين الـ ١٠ أعضاء غير الرسميين ، ٥ أعضاء أوروبيين تعينهم الهيئات الأوروبية المختلفة وعضو أوروبي واحد يعينه الحاكم و ٣ أعضاء أفريقيين يعينهم مجلس المحميات الأفريقي وعضو آسيوي تعينه الهيئات الآسيوية . أما في المشروع الجديد فقد رُوي رفع العدد من ٢١ الى ٢٣ عضواً وهم ١١ عضواً رسمياً و ١١ غير رسميين ، وهؤلاء يشتملون على ٥ أعضاء أفريقيين و ٦ أعضاء لا أفريقيين ينتخبون بدلاً من التعيين .. أما المشروع الجديد الخاص بالمجلس التنفيذي فقد رُوي وجود عضوين غير رسميين كما كان من قبل ، كذلك لا يوجد به أفريقيون أيضاً .

وقد وصف المؤتمر الوطني الأفريقي هذه المقترحات بأنها غير وافية بالغرض تماماً ، وفي يونيو ١٩٥٥ أعلن أن المقترحات يجب أن تمر دون ادخال تعديلات عليها ، وقال « ولنجتون تشيروا » ، وهو واحد من العضوين الأفريقيين ، في برلمان نياسالاند الفيدرالي ، إن المقترحات مخيبة جداً للآمال ، وأنها أظهرت تغاضياً كاملاً لرغبات الأفريقيين ،

وأنها لاهانة كبرى ألا يكون في المجلس التنفيذي أحد من الأفريقيين، وهي دلالة واضحة على نية حكومة المملكة المتحدة في تسليم الاغلبية الأفريقية للأقلية الأوروبية .

وفي ١٦ مارس اعلنت أسماء الأعضاء الجدد في المجلس التشريعي وكان ثلاثة أعضاء من الأفريقيين الخمسة من المنتمين الى المؤتمر الوطني الأفريقي ، والعضوان الآخران من العاطفين عليه ، وأعلن « كوينج » وهو واحد من هؤلاء الأعضاء الثلاثة ، أن واجب القادة الأفريقيين هو القيام بمحاولة حيوية لإخراج نياسالاند من الاتحاد الفيدرالى .. وأياً ما كان الامر ، ففي يوليو من عام ١٩٥٦ ، عندما كانت الميزانية تناقش في المجلس التشريعي ، عبر الافريقيون عن وجهات نظرهم بقدرة أكثر وقال « تشيمبر » إن جميع الأفريقيين في نياسالاند يعارضون الاتحاد الفيدرالى ، وطالب « تشيوم » بأغلبية أفريقية في المجلس التنفيذي :

ونشرت (روديسيا هيرالد) أن الأفريقيين في الدورة التي استمرت ثلاثة أيام في فبراير من عام ١٩٥٧ ، أثاروا بقيادة « كوينج » مطالب نياسالاند الثلاثة : وهى الانفصال عن الاتحاد الفيدرالى ، وأقتطاع كل الاراضى التي كانت فيما سبق ملكا للافريقيين من الاقطاعات الخاصة ، والغاء قانون تجنيد العمال واجبارهم على ترك البلاد : إلا أن جميع هذه الاقتراحات قد رفضت ، وأنسحب الاعضاء الأفريقيون أثناء مناقشة اقتراح يجعل الزراعة الأوروبية من اختصاص السلطات الفيدرالية ،

وعقب هذا الموقف سحبت حكومة نياسالاند اعترافها بالمؤتمر الوطنى  
الافريقى .

٣ - تزايد الاضطرابات .

ومجرد إنكار الحكومة لشرعية المؤتمر الوطنى زادت حدة  
المؤتمر ، وأعلن أبناء نياسالاند فى روديسيا أنهم يؤيدون المؤتمر  
الافريقى . . وقالت ( الأفريكاز ويكل ) إن هذا الاجراء لن يجعل  
الافريقيين يحبون الاتحاد الفيدرالى . . وفى شهر يونيو أمر المؤتمر  
الوطنى الافريقى فى نياسالاند العضوين الافريقيين فى البرلمان الفيدرالى  
بالاستقالة ، إلا أن هذين العضوين « ولنجتون تشيروا » و « كومبيكانو »  
رفضوا الانصياع لأوامر المؤتمر وقالاً بأنهما يمكن أن يحاربا الاتحاد الفيدرالى  
بطريقة أفضل من داخل المجلس التشريعى الفيدرالى ، وقد شن عليهما  
« تشيب ايميرى » وبعض قادة المؤتمر فى نياسالاند حملة عنيفة ،  
وانتهى بهما الامر بأن طردا من المؤتمر فى ١٠ يوليو . وفى اكتوبر  
زار « لوردهيوم » نياسالاند ، وعلقت ( روديسيا هيرالد ) بأنه قد  
وقف بنفسه على معمة المعارضة الشديدة . . وبعد ذلك بستة أشهر ،  
عندما اجتمع المجلس التشريعى فى نياسالاند لمناقشة لائحة  
الانتخاب الفيدرالى ، انسحب الاعضاء الافريقيون الخمسة ووافق  
البرلمان على المشروع بدونهم .

وانحصرت المناقشات بين أبناء نياسالاند فى أساليب معارضة الاتحاد  
الفيدرالى . . فكان « تشيروا » وزميله ونقر آخريرون أنه من الأفضل

المعارضة داخل البرلمان الفيدرالى . « أما تشيب إيمير » وغيره من قادة المؤتمر فيرون عدم الاشتراك فى أى عمل .. ودارت مناقشات حامية حول هذين الأسلوبين ... ويعلن فى يونيو من عام ١٩٥٨ خبر عودة دكتور باندا ، ويجرى التحضير له ، وتحمس الأفريقيون لهذا النبأ لدرجة أن ثارت المظاهرات معلنة استنكارها وسخطها عندما أعلن تأجيل عودة الدكتور باندا . لقد مضى على الدكتور باندا ثلاثون عاماً عندما كان فى نياسالاند ، إلا أنه كان على اتصال دائم مع قادة الأحزاب السياسية ، وكان أخيراً فى غانا ، وقبل أن يعود مباشرة كان فى لندن وقد حاول أن يحث وزير المستعمرات على أن الوقت قد جاء لاتخاذ خطوة دستورية أكثر تقدماً فى نياسالاند ، واقترح أن يقوم مجلس تشريعى يضم ٤٠ عضواً من بينهم ٣٢ أفريقياً و ٦ أعضاء أوروبين غير رسميين وعضوين رسميين . واقترح أيضاً أن يقوم مجلس تنفيذى من ٩ أعضاء منهم ٥ أعضاء أفريقيين و ٤ أعضاء غير أفريقيين .

وكان لعودة الدكتور باندا أثرها فى نياسالاند .. فقد قدم « أندرو دويج » استقالته من البرلمان الفيدرالى لأنه لم يعد يطيق أن يظل يمثل مصالح الأفريقيين فى حين أن البرلمان يعارضها دائماً . هذا وقد كان « دويج » عضواً فى البرلمان سنوات عديدة .. وكذلك فإن ولنجتون تشيروا لم يمارس مهامه فى البرلمان وإن كان قد استمر فى رفض تعليمات المؤتمر .. وفى ٢٦ أكتوبر كان باندا يخطب فى أحد الاجتماعات فبلغ الحماس بال جماهير أن خرجت فى مظاهرة عنيفة وجاءت عربات البوليس واستخدمت البنادق والعصى والقنابل المسيلة للدموع . وعبر الدكتور

بأندا عن تصميمه على إعلان نياسالا مدولة أفريقية مستقلة ، وبأسرع ما يمكن . وأشارت التقارير إلى أن الدكتور بأندا أصبح يجتذب حوله آلاف الأفريقيين الذين ينظرون إليه على أنه المسيح المنقذ .. وكان مما قاله الدكتور بأندا أنه يفضل أن ينجز أهدافه عن طريق المفاوضات أما إذا لم يفلح فقد يلجأ إلى الوسائل الأخرى ، فقام البوليس بمنع ثلاثة اجتماعات كان الدكتور بأندا مدعواً للحديث فيها . ونفى « ولنجتون تشيروا » الشائعات التي رددت أنه في سبيل تكوين حزب جديد ، غير أنه صرح بأن ( قيادة الدكتور بأندا ) تنذر بالخطر على الشعب الأفريقي . وفي ديسمبر ، غادر الدكتور بأندا نياسالاند إلى مؤتمر الشعوب الأفريقية في غانا وفي سروره على السبوري ، رفع الشعارات المعادية للاتحاد الفيدرالي أمام الجماهير التي احتشدت لمقابلته . وعند عودته من أكرا ، كانت هناك إجراءات مشددة في مطار السبوري ومنع البوليس مظاهرة من جماهير ( بلاتناير ) عند وصوله .

وطلب الحاكم من جميع الهيئات المسئولة في نياسالاند بأن تقدم اقتراحاتها بخصوص الإصلاحات الدستورية المزمع إجراؤها في عام ١٩٦٠ ولهذا شدد الدكتور بأندا من حملته ومنع من دخول الروديسيات ، وثارَت المظاهرات العنيفة والقي القبض على ٢٢ سيدة في ( زومبا ) وتجمع الأهليون خارج السجن وحضر البوليس واستخدم القنابل المسيلة للدموع ، وأعلن الدكتور « بأندا » ( أنه لن يتراجع عن موقفه قيد أنملة ) وهدد بالمصيات المدنية إذا لم تجب مطالبه .. وامتدت الاضطرابات إلى ( ليمب ) و ( بلاتناير ) حيث وقعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين والبوليس .

## الفصل الخامس

### لأجور والأعمال

#### ١ - الاحتياجات والدخول .

كى نفهم حقيقة ما يجرى فى الروديسيات يجب أن نضع فى اعتبارنا تفاوت مستوى الأجور بين الأفريقيين والأوروبيين ، فمثلا نرى أن معدل الأجور فى منطقة النحاس كان بنسبة ١ للأفريقيين إلى ١٠ للأوروبيين ، وانخفض هذا المعدل فى عام ١٩٥٨ فأصبح بنسبة ١ : ٨ وسجل السير « كيث هانكوك » فى الثلاثينيات أن أجر الرجل الأبيض فى اليوم فى جنوب أفريقيا كان يعادل فى الغالب أجر الرجل الأفريقى فى أسبوع .

وفى أغسطس من عام ١٩٥٧ أضرب عمال النقل فى سالسبورى فى روديسيا الجنوبية ، وطالب المضربون بأن يكون الحد الأدنى لأجر السائق فى الاسبوع ( ٥ جنيهات ) وكان السائق يحصل على ( ٢ جنيه و ١٠ شلن وعلاوة ١٢ شلنًا ) فى حين أن الشركة تدفع للسائق الأوروبى ٢٠ جنيه فى الاسبوع . كذلك فقد كانت نسبة أجر عمال البناء والآلات الأفريقيين إلى الأوربيين فى عام ١٩٥٦ حوالى ١ : ٦ أو ١ : ٧

وقد سجل الإخصائيون أن الرجل الأفريقى الأعزب لا يمكن أن يفيض لديه أية مبالغ لشراء الملابس أو للنفريات بعد أن يدفع ثمن الغذاء ..

كذلك فإن الغالبية من الأسر الأفريقية لا يتيسر لها أن تأكل اللحوم أو اللبن أو الفواكه أو البيض أو الخضروات إلا إذا ارتفع دخلها عن ١٥ جنيهًا و ١٠ شلن في الشهر .

وفي دراسة تحليلية للدكتور « بيتسون » عن العائلات في ( ليزاكا ) أن متوسط الدخل لأسرة مكونة من رجل وزوجته فقط هو :

٧ جنيهات      ٩ شلن      ٨ بنس

في حين أن ( خط الفقر ) أي المستوى الذي إذا قلت عنه لا يستطيع أن تني باحتياجاتها هو :

٧ جنيهات      ١٣ شلن      ٦ بنس

وأن متوسط دخل الأسرة المكونة من زوجين وطفل واحد هو :

٧ جنيهات      ٩ شلن      ١٠ بنس  
وخط الفقر :

١٠ جنيهات      ١٤ شلن      ٩ بنس

وأن متوسط دخل الأسرة المكونة من زوجين وطفلين هو :

٨ جنيهات      ٨ شلن      ١٠ بنس  
وخط الفقر هو :

١٤ جنيهًا      ١١ شلن

ذلك لأنها في حاجة إلى :

الطعام	ب ١١ جنيهًا	٢ شلن	٨ بنس
الملابس	ب ٢ جنيهه	١١ شلن	٨ بنس

وقود وضوء بـ ١ جنيه ٦ شلن

واحياجات أخرى بـ — ١٠ شلن ٨ بنس

وسجلت هذه الدراسة أن الأسرة الأفريقية لا يمكن أن تحصل على أكثر من ثلثي ما هي في حاجة ملحة إليه .. فكيف تستطيع الأسرة الأفريقية أن تعيش والحال هكذا ؟ وكيف يعيش الأفريقيون في المدن ؟ إنهم لا يأكلون ما يحتاجون إليه من غذاء !!

٢ — الأجر المتساوي للعمل المتساوي ...

لم يحدث أن حصل العمال الأفريقيون على أجر مساو للعمال الأوروبيين . وفي أكتوبر من عام ١٩٥٥ طالب اتحاد عمال الأثاث الأفريقي في روديسيا الجنوبية بأن يكون أجر العامل الأفريقي الماهر في الأسبوع هو ( ١٢ جنيهًا و ١٠ شلن ) وأن يكون أجر العامل المبتدئ ( ٦ جنيهات و ١٥ شلن ) وهذا الأجر يقرب من أجر العمال الأوروبيين ، فكان رد أصحاب الأعمال أنهم يوافقون على أن يكون أجر العامل الماهر في الأسبوع ( ٢ جنيه و ٢ شلن ) وأن يكون أجر العامل غير الماهر في الأسبوع أيضاً ( ١ جنيه و ٢ شلن و ١ بنس ) .. وبعد مناقشات طويلة أعلن أن العمال الأفريقيين المدربين ، الذين يعملون في المجالات التابعة للبلدية في المدن ، يحصلون على أول صريوط أجر العامل الأوروبي ، وعلى أن ينفذ هذا ابتداء من ١١ مايو ، إلا أن أحد أصحاب الأعمال في ( بولاوايا ) قام بطرد ٤٨ صانعاً أفريقياً و ١٠٠ عامل أفريقي ، وتبعه أصحاب الأعمال الآخرون فطرد في المدينة ذاتها ١١٨ صانعاً و ٣٠٠ عامل .

وفي أبريل من عام ١٩٥٦ قام العمال البيض في روديسيا الجنوبية باضراب، لأن ثلاثة من العمال الأفريقيين عينوا للعمل مع البيض كبرادين، لانايب المناجم . وفي اليوم الاول أضرب البرادون البيض وشاركهم سبعون عاملاً أوروبياً . وفي اليوم التالي أضرب أكثر من ٦٠٠ أوروبى ، ولم يعد المضربون إلى العمل إلا بعد أن تم سحب البرادين الأفريقيين الثلاثة .

### ٣ - النقابات والتدريب المهني :

يعتبر التدريب المهني بالنسبة للعمال الأفريقيين الطريق إلى اكتساب المهارة الفنية التي تعتبر بدورها طريقاً لتقدم العمال الأفريقيين ، غير أن كافة العراقيل قد وضعت في طريق العمال الأفريقيين في الروديسيات وأثارت الاتحادات الأوروبية في الشمال صعوبات كثيرة أمام الاختبارات الصناعية .

وفي روديسيا الجنوبية ، كانت هناك المجالس التي تعرف بمجالس الصلح وهي تتكون من ممثلي أصحاب الأعمال وممثلي العمال بالتساوى ، وهي مجالس تتكون اختياريّاً ، غير أنها تسجل بعد تكوينها وتعرف بها الحكومة ، وإلى جانب هذه المجالس توجد هيئة العمل الوطنية التي يختار أعضاؤها اوزير المختص ، وتضم ممثلي أصحاب العمل والنقابات الأوروبية ، ولم يكن بهذه الاشكال كلها أحد من الأفريقيين .

وأعلن في أبريل من عام ١٩٥٥ أن حكومة روديسيا الجنوبية اقترحت مشروعاً يبيح تكوين نقابات أفريقية ، وحولت حكومة

مستر « تود » المشروع إلى لجنة من المجلس التشريعي ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها بعد ثمانية عشر شهراً ، بعد أن استمعت إلى وجهات نظر مختلفة من الأفراد والمنظمات ، وجاء تقريرها بعيداً كل البعد عن الموضوع الذي دُعيت من أجله اللجنة .. فمثلاً قالت اللجنة إنه من الطبيعي أن تكون هناك (وظائف بيضاء) و (وظائف سوداء) بسبب التقدم الهائل الذي أحرزه الأوروبيون ، ورأت اللجنة أيضاً إن تأسيس نقابات خالصة للأفريقيين عمل غير حكيم ، لأنه يعمق الخلافات بين العناصر ، وأن اللجنة تقترح فتح باب النقابات لكافة العناصر .. وربما تكون أكثر الفقرات طرافة ما قالته اللجنة بشأن الصدام بين الأوروبيين والأفريقيين في مجالات العمل ( هو صدام وهمي أكثر من حقيقي ) !! ولهذا قابل برلمان روديسيا الجنوبية التقرير بتصفيق حاد متواصل .. وكان المشروع الأول قد قدم في فبراير من عام ١٩٥٧ وأرسل إلى هذه اللجنة ، التي نصت في تقريرها ، في القسم ٤٧ الفقرة ٣ ، أن كل نقابة يجب أن تفتح أبوابها لكل الأشخاص بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الدين ، وأن شرط الدخول الوحيد هو المهارة .. ولكن هل في مقدور الأفريقيين أن يشتركوا في النقابات وقد لمست كافة المراقيل أمام تدريبهم .... ؟

# الفصل السادس

## الحياة اليومية

### ١ - بين الحق الانتخابي والأجر

يختلف الاهتمام الانتخابي والأجر بين الأفريقيين باختلاف أوضاعهم المادية . . فالمثقفون وخريجو الجامعات ومن إليهم يولون المعركة الانتخابية الاعتبار الأول ويرددون قول دكتور « نكروما » إن السياسة مفتاح لكل الأمور الأخرى ، أما رجل الشارع وغيره فيضع مسألة العمل والأجر في المرتبة الأولى وتليها مسألة الانتخابات والأصوات .

وبالنسبة للسنوات الثلاث أو الأربع الأولى بعد قيام الاتحاد الفيدرالي ، حدثت تغيرات في القطاع الاجتماعي بدت هامة في نظر الأوروبيون ، وغريبة للآمال في نظر الأفريقيين ، إذ أنه لم يتم الغاء (الحاجز اللوني) في الفنادق ودور العرض والأماكن العامة ، ولم يكن هناك سوى إرشادات ومواعظ من جانب الحكومة في المناسبات العامة . . وقد عينت حكومة مستر « تود » لجنة للبحث في وضعية الأفريقيين في المدن ، وكان بهذه اللجنة أحد الأفريقيين ، وجاء تقريرها زاحراً بالحقائق والاحصائيات وكان التقرير يميل إلى منح الأفريقيين مكانهم في المدن ، إلا أن حكومة روديسيا الجنوبية قد

سقطت ، وتسلمت حكومة السير « ادجار هوايتهد » مذكرة بتوصيات اللجنة ورفضتها على الفور ، وكان هذا الرفض نذيراً بأن التيار قد غير مجراه .

## ٢ — الأفريقيون في المدن

دعنا نعرف ماذا كان عليه حال الأفريقيين في مدن روديسيا الجنوبية وقت قيام الاتحاد الفيدرالى .. لقد كانت الارض موزعة ، وليس للأفريقى أن يملك أرضاً في المدن التى تقع فى المناطق البيضاء ، ويسمح للأفريقى أن يعيش خارج المدينة إذا ما كان يعمل لدى أحد الأوروبيين .. وتلك المناطق التى يسمح له بالإقامة فيها تقع تحت إشراف المجلس البلدى ، والمجلس البلدى تحت سلطة الأوروبيين تماماً .. . . . . وتلك المناطق تبعد عن المدينة بمسافة ١٢ أو ١٤ ميلاً .. وعلى الأفريقى الذى يكون عمله وسط المدينة أن يأخذ طعامه معه لأنه غير مسموح له بدخول المطاعم أو المقصف فى المدينة البيضاء ، وعليه أيضاً أن يحمل تصريحاً بالتنجول أينما ذهب ، وإذا ما ضبط يتعاطى أو يشتري (البيرة) الخاصة بالأوروبيين ، فإن هذا يعتبر خروجاً على القانون .. !

هذا هو الوضع وقت قيام الاتحاد الفيدرالى ، وقد كان بعض الأفريقيين يفترض أن سياسة المشاركة قد تغير من هذا الوضع ، غير أنه لم يحدث أى تعديل على قانون تقسيم الأراضى ..

وفى خريف عام ١٩٥٤ أجرى تعديل يسمح بمقتضاه بإقامة كلية جامعية مشتركة بين العناصر ، وفى فبراير من عام ١٩٥٩ أجرى تعديل

آخر يسمح بإقامة فنادق مشتركة بين العناصر .. وقد كانت هناك معارضة من جانب الأوروبيين إزاء كل هذه التعديلات ، ولم تقتصر المعارضة على الأوروبيين في روديسيا الجنوبية .. فمثلا شرع الدكتور «الكسندر سكوت» في روديسيا الشمالية في تحويل مزرعته بالقرب من (ليزاكا) إلى سوق خاص ، وكون شركة محددة لهذا الغرض وقسمها إلى قسم أفريقي وقسم أوروبي ، فاعترض الأوروبيون على العمل بجانب الأفريقيين ، كما كانت هناك معارضة لمشروع «تستيفيو» الخاص بالأسكان في (ندولا) في ربيع عام ١٩٥٦ .

وفي مشروع ملكية المساكن في سالسبوري اشترط الأوروبيون أن لا تقل المسافة بين منزل الأوروبي ومنزل الأفريقي عن ١٠٠٠ ياردة فضاء ، ووافقت الحكومة على أن يكون الفضاء لمسافة ٥٠٠ ياردة .

### ٣ — الحاجز اللوني الاجتماعي

في فبراير من عام ١٩٥٦ ، بعد مناقشة مستفيضة وتدخل من اللورد «مالفرن» وافقت إحدى المدارس على أن تقبل إلتحاق ابن أحد ممثلي الباكستان في سالسبوري .. ولكن سيلا من الخطابات العدائية وصل إلى الصحف ، وقام أحد الأوروبيين بالانصال بوالدي الطفل ورجاهما أن يسحبا ابنهما من المدرسة . وفي أوائل عام ١٩٥٨ طلبت إدارة إحدى الفنادق في (مازاو) من أحد الدبلوماسيين الهنود وأسرته أن يغادر الفندق ، واحتجبت الحكومة الهندية ، فقدمت الحكومة الفيدرالية اعتذاراً .

واستمر الافريقيون يعانون هذه المهانة ، فمثلا فى أكتوبر من عام ١٩٥٦ ، كان الصحفي الافريقى « ستانلاك سامكانج » وهو أحد خريجي ( فورت هير ) يذهب لمقابلة أحد الرسميين فى غرفة الصناعات فى سالسبورى ، غير أن بواب العمارة منعه من استعمال المصعد ، لأنه غير مسموح للأفريقيين باستخدامه . وثمة مبان كثيرة لا يسمح فيها للأفريقيين باستخدام المصعد أو الدرج وعليهم أن يستخدموا درج الخدم فقط ، ونشرت ( روديسيا هيرالد ) فى يوليو من عام ١٩٥٧ إن البوليس يحقق مع أحد الافريقيين البارزين لأنه استخدم الدرج الرئيسى لأحد المباني العامة ... وفى يناير من عام ١٩٥٨ دعت « مسز بربارا كاسل » و « أندرو دويج » « ولنجتون تشيروا » عضو البرلمان الفيدرالى إلى تناول الشاى فى ( فندق بكل ) فاعترض النزلاء على ذلك وغادر بعضهم الفندق . وفى فبراير من العام ذاته دعا مندوبو إحدى الشركات الكبرى « لورانس فامب » و « شامبوريا » وهما صحفيان أفريقيان إلى أحد مطاعم المدينة ، غير أن بعض العملاء قلبوا أكوابهم وعمدوا شطر الباب ، ومن ثم طلب صاحب المطعم منهما أن يغادرا المطعم .

وقد طلبت الحكومة الفيدرالية من المستر « ايان سيفيل » أن يغادر البلاد فى نوفمبر من عام ١٩٥٧ ، وهو مدرس ولد فى بريطانيا ولم تقدم الحكومة أسبابا لهذا الطلب ، غير أنه عرف بعد أن غادر البلاد أنه كان ينوى الزواج من مديرة منزله الافريقية .

و ثارت المشكلة ذاتها ، فى الألعاب الأولمبية عام ١٩٥٦ . التى لم تقم فى روديسيا بسبب الهيئات التى رفضت أن تقبل الأفريقين . وفى نوفمبر من عام ١٩٥٩ كان المفروض أن يتسابق العداء «جوردون بيرى» أحد الطلاب الجامعيين الأوروبيين فى سالىورى ، مع « ميلويا » الأفريقى ، و ثارت احتجاجات كثيرة ، وبعد أن سمح بالمسابقة فاز فيها « ميلويا » . وفى روديسيا الشمالية فريقان للهوكى فريق يسمح بالمباراة مع الهنود وفريق لا يقبل ذلك ، ومعروف مدى تفوق الهنود فى الهوكى . . وفى ( كيتوى ) مثلاً يسمح للفرق الرياضية الهندية باستخدام أرض الملعب ، غير أنه لا يسمح لها باستخدام حجلات تبديل الملابس أو أحواض الغسيل . وفى ١٤ يوليو من عام ١٩٥٣ وضع حجر الأساس لإحدى الكليات الجامعية ، وأعلن أنها سوف تفتح أبوابها لسكل الأجناس ، غير أنه فى خريف عام ١٩٥٣ أعلن الحزب الكونفيدرالى أنه إذا ما نجح فى الانتخابات سوف يقصر هذه الكلية على البيض فقط .

٤ - قوانين التجول - المشروبات الروحية - الحكم المحلى .  
من المفروض على كل أفريقى ، فى روديسيا الجنوبية ، أن يسجل نفسه فى المنطقة التى يقطن فيها ، وفى فترة ما ، لم يكن يسمح للأفريقى بأن يغادر الحى الذى يسكنه الا باذن خاص من المشرف على الشؤون المحلية ، وقد ألغى العمل بهذا القانون بعد قيام الاتحاد الفيدرالى بفترة وجيزة ، وعلى الأفريقى أن يحصل على شهادة بالخدمة وشهادة للعمل الحر وتصریح للبحث عن عمل فى المدينة حسب حالته المختلفة ، وعليه أن

يحمل هذه الوثائق معه أينما ذهب لانه مطالب بها دائماً ويعاقب إذا لم توجد معه .

ونشرت الصحف في نوفمبر من عام ١٩٥٦ أن مستر « مايك هيف » العضو الافريقى فى البرلمان الفيدرالى فى روديسيا الجنوبية ، عندما كان فى أحد مكاتب البريد لتسليم طردٍ ما ، طالبه الكاتب المختص بالشهادات السابقة .. وقد اهتز الجميع لهذا الحادث وطالبوا بضرورة وضع نظام جديد .

وقد قدم مشروع بتعديل لأئحة المشروعات الروحية فى روديسيا الجنوبية فى مايو من عام ١٩٥٧ وأجيز فى النص ذاته ، وهذا التعديل يسمح للأفريقيين بشراء النبيذ والجمعة الاوروبية .. وكانت تعليقات الصحف على هذا التعديل .. ( هذه هى المشاركة الحقيقية !! ) .. ( لقد انتهت أيام العبودية !! ) وفى نوفمبر من عام ١٩٥٧ سمح ببيع المشروعات الروحية للأفريقيين عل أن يكونوا أعضاء فى البرلمان أو من خريجي الجامعات .

وأعلن مشروع المجالس البلدية فى روديسيا الجنوبية فى يونيو من عام ١٩٥٦ ، ووصفته ( روديسيا هيرالد ) بأنه علاج جديد مباشر للحكم المحلى بالنسبة للأفريقيين ، وثارت المجالس البلدية والسلطات المحلية على هذا المشروع . ومن ثم فقد عدل المشروع حسب ما طلبته البلدية والسلطات المحلية ، واستنكر الافريقيون هذا التراجع فى هذه المكاسب الجزئية . .

## ٥ - التعليم ..

يعتبر التعليم بالنسبة للافريقيين طريقاً للمستقبل، شأنه في ذلك شأن الحق الانتخابي .. ومعظم المدارس في روديسيا ونياسالاند تديرها الارصاليات لحساب الحكومة ، لان الحكومة تجد أن هذا الاسلوب أيسر لها من أن تدير المدارس بشكل مباشر .

ومن الجدير أن نسجل الاحصائيات الخاصة بتعليم الاوروبيين وتعليم الافريقيين .. فقد بلغ مجموع ما صرفته الحكومة الفيدرالية في عام ١٩٥٩ في الاقاليم الثلاثة ما يأتي :

٤٣٢ر٥٩٢ر٨ جنيهات لتعليم ٣٢٧ر٠٠٠ أوروبياً .

فيكون نصيب الفرد ٢٦ر٥ جنيه .

١١٣ر٥٥٦ر٦ جنيهات لتعليم ٧٥٦٠ر٠٠٠ أفريقياً .

فيكون نصيب الفرد ١٧ شلناً .

ورغم هذه الفروق الضخمة فقد ثار الاوروبيون عندما رصدت حكومة مستر «جاري فيلدتود» مبلغ ، ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ لتعليم الافريقيين في روديسيا الجنوبية لعام ١٩٥٦ ، وقالوا بأنه على الافريقيين أن يدفعوا مصاريف تعليمهم .. واعتبر جميع الاوروبيين ومعهم صحيفة (روديسيا هيرالد) بأن أي مكسب للافريقيين يعتبر خسارة للاوروبيين .

## ٦ - لجنة بلومات .

في سبتمبر من عام ١٩٥٦ حدث اضطراب بين عمال النقل في سالسبوري ، وأعقبته مظاهرة من عمال السكك الحديدية في روديسيا الجنوبية والشمالية ، وثارت المظاهرات في (هرار) .. وقد واجه مستر «تود»

هذه الحركة بإعلان حالة الطوارئ ، وتعيين لجنة لبحث أحوال العمال الأفريقيين ، عرفت ب ( لجنة بلومان ) .. وقد أوصت اللجنة في فبراير من عام ١٩٥٧ بضرورة زيادة أجر العامل الأفريقي ١٤ شلنًا و ٦ بنسات في الشهر .

ونشرت اللجنة تقريرها في فبراير من عام ١٩٥٨ بعد أن منقطت حكومة تود ، وجاء التقرير شاملاً ، إذ أنه استعرض تاريخ المستعمرة منذ البداية ، وعرض لكثير من المسائل ، وأوصى في النهاية بضرورة وجود نظرة واقعية للأمور . والخطوات الأولى في ذلك هي إدراك أن الأفريقيين لم تعد حياتهم مقصورة على الزراعة ، ومن الضروري توفير وسائل الإقامة لهم في المدن ، وإقامة مساكن للأفريقيين المتزوجين ، وضرورة تمثيل الأفريقيين في اللجان الدائمة لسلطات الحكم المحلي ، مع استمرار عدم تمثيلهم في المجالس الرئيسية .. وأوصت اللجنة كذلك بإلغاء تصاريح المرور ، مع استمرار وجود البطاقات الشخصية وشهادات الاستخدام .

وعرض هذا التقرير على المجلس التشريعي في أول يوليو من عام ١٩٥٨ ، وقال السير « أدجار هوايتهد » رئيس الحكومة أنه ينبغي على المجلس أن ينظر في التقرير فحسب ، ولكن من الضروري أن يوافق عليه ، إذ أن السياسة التي تتبعها الحكومة أفضل من توصيات التقرير .. وقد وافق المجلس التشريعي على وجهة النظر هذه ووجهت بذلك ضربة أكثر قوة إلى آمال الأفريقيين . وهزمت الاتجاه نحو نظرة واقعية للأمور .

## الفصل السابع

### أزمة «تود» وانتخابات ١٩٥٨

#### ١ — أزمة «تود» .

في ١١ يناير من عام ١٩٥٨ ، عاد مستر «تود» من أجازته ليواجه بمجلس الوزراء في المطار وعلى رأسه السير «باتريك فلنشر» الذي قدم له استقالة جميع الوزراء لأنهم لم يعودوا يثقون بقيادته ، ومن المحتمل أنهم قاموا بهذه الحركة اعتقاداً منهم أنها كافية لاستقالة مستر «تود» أيضاً ، غير أن مستر «تود» قبل استقالتهم على الفور ، وأعلن أنه سيدعو مؤتمر الحزب إلى الانعقاد في فبراير ، وأنه سوف يسير العمل الحكومي بوزراء دولة . وفي اجتماع اللجنة البرلمانية صوت ثلاثة عشر عضواً من أربعة وعشرين من أعضاء الحزب الفيدرالي المتحد ضد مستر تود وأنضم إليهم عضوان بعد ذلك .

والواقع أن مستر «تود» قد تسرع في إعلان حالة الطوارئ عقب إضراب السكك الحديدية في سبتمبر من عام ١٩٥٦ . وقد قال مستر «تود» عن نفسه أنه ليس خبيراً بالشؤون السياسية . وكان الأفريقيون يعتبرونه شراً أهون من غيره .

وعقد مؤتمر الحزب في ٨ فبراير . . وفيه دارت المعركة في بداية الأمر بين مستر «تود» و «باتريك فلنشر» زعيم الوزراء المتمردين ،

وبعد عديد من المناقشات قفز اسم « إدجار هوايتهد » إلى المقدمة، على اعتبار أنه موفق بين الجناحين المختلفين في الحزب . . وفي التصويت نال مستر « تود » ١٢٩ صوتاً ، ونال « إدجار هوايتهد » ١٢٢ صوتاً « باتريك فلنشر » ٧٢ صوتاً فانسحب « باتريك فلنشر » وأعيد التصويت فقال « إدجار هوايتهد » ١٩٣ صوتاً ، و « تود » ١٢٩ صوتاً .. وأعلن المؤتمر أن « إدجار هوايتهد » سوف يتولى رئاسة الوزارة . . ووقف « تود » يطالب الحزب بتأييد الرئيس الجديد وأنه سوف يبذل مافي وسعه لمساعدته ، وأعلن « إدجار هوايتهد » أنه سيعين « تود » في وزارته .

وعلمت الصحف على هذا الوضع بأن المسألة ليست صراعاً بين اتجاهات ليبرالية أو غيرها بقدر ما هي صراع حول الأشخاص . وأعلن « ولينجتون تشيروا » بعد قرارات المؤتمر أن المستوطنين البيض لا يؤمنون بالمشاركة، وأن سياسة روديسيا الجنوبية تسير بدرجة كبيرة نحو جنوب أفريقيا .

وقد تطورت الأزمة داخل الحزب الفيدرالى المتحد ، فانشق عليه « تود » . . وأتباعه وأعلنوا أن الحزب لم يعد يمثل المبادئ التى قام من أجلها ..

## ٢ — الانتخابات .

أجريت الانتخابات العامة فى روديسيا الجنوبية فى ٥ يونيو من عام ١٩٥٨ . وكان هناك خمسة أحزاب فى المعركة فى بداية الامر . وقد

انسحب الحزب الكونغرس الى المؤتمر الوطني الافريقى ، وبقى حزب  
الدومينيون والحزب الفيدرالى المتحد وحزب روديسيا المتحد ، وهو  
يضم مجموعة تود ومعظم الافريقيين الذين كانوا فى الحزب القديم . ولم  
يسجل فى هذه الانتخابات سوى ١٥٠٠ افريقى .

وقد فاز الحزب الفيدرالى المتحد ب ١٧ مقعداً  
وحزب الدومينيون ب ١٧ مقعداً

وحزب روديسيا المتحد ب لا شىء

وكانت الاصوات كالتالى

حزب الدومينيون ١٨٣١٤

الحزب الفيدرالى المتحد ١٧٠٦٤

حزب روديسيا المتحد ٤٨٦٢

ولم يفز مستر « تود » نفسه فى دائرته .

وفى خريف عام ١٩٥٩ بدأت الحملة للانتخابات الفيدرالية . وكان

الحزبان الرئيسيان فيها هما الحزب الفيدرالى المتحد وحزب الدومينيون ،

وقد أغفل الحزبان بالطبع مسألة التقدم الافريقى ، وأعلن مستر

« ونستون فيلد » أنه إذا لم يحصل على الدومينيون بالمفاوضات ،

فبعد نجاح الحزب سوف يجرى استفتاء ، وبعد ذلك يعلن الاستقلال

ببساطة .. وقد فاز بالحزب الفيدرالى المتحد ب ٤٦ مقعداً وحزب

الدومينيون ب ٨ مقاعد وواحد مستقل و ٤ لا اتجاه لهم .

وفى نياسالاند طالب المؤتمر الوطنى الافريقى مؤيديه بأن يتجاهلوا

الانتخابات . على أن جميع الذين سجلت أسماءهم من الأفريقيين في الانتخاب  
الفيدرالى وفي المجموعتين كانوا ٨٠٤ فى روديسيا الجنوبية وأقل من ١٠٠  
فى روديسيا الشمالية وحوالى ٢٠ فى نياسالاند .

أما المؤتمر الوطنى ، المؤتمر الأفريقى فى روديسيا الشمالية فقد انقسم  
إلى فريق ( مؤتمر زامبيا ) تحت قيادة « كينث كواندا » وهذا الفريق  
قاطع الانتخابات ، وفريق « نكبولا » الذى أصدر التعليمات إلى أعضاء  
المؤتمر بأن يصوتوا إلى جانب كل مرشح لا يؤيد الحزب الفيدرالى  
المتحد ، وهكذا وقف بعض أعضاء هذا الفريق إلى جانب مرشحى  
حزب الدومينيون وذلك لأنهم يدركون أن هذا الحزب لن يفوز بالأغلبية ،  
ويهدفون من حركتهم إلى التخفيف من طغيان الحزب الفيدرالى المتحد  
إذا ما فاز بأغلبية ساحقة .

\* \* \*

## الفصل الثامن

### حالة الطوريء

١ — أحداث فبراير ومارس ١٩٥٩ .

لنجد بين ، الشعب الذي يتزع إلى الاستقلال صراعاً بين  
**انتا** المعتدلين والمتطرفين ، وهذا ما حدث في روديسيا الشمالية  
ونياسالاند ، إذ حدث نوع من الصراع بين « هاري تكبولا » قائد  
المؤتمر الوطني و « لورنس كاتلونجي » رئيس اتحاد عمال المناجم . .  
وقد كون المعارضون بقيادة تكبولا ، هيئة جديدة عرفت ب ( مؤتمر  
زامبيا الوطني الأفريقي ) وأطلق عليها فيما بعد ( مؤتمر زامبيا ) وذلك  
بقيادة « كينيث كواندا » و « كاب وب وي » .

وبدأ التوتريزداد تدريجياً . ففي أبريل من عام ١٩٥٨ حدثت  
اضطرابات في ( ندولا ) ، وبدأت حركة من أهالي وادي ( جويجب )  
لأن بيوتهم مهددة بالغرق بسبب فيضان بحيرة ( كاريبا ) . وقد رحل  
الناس إلى أراض جديدة ، وثار هؤلاء بسبب كثرة المشاكل التي  
واجهوها فتدخل البوليس وأطلق النيران وقتل ثمانية وجرح عشرون .  
وذكرت لجنة « ديفلين » أنه في يوليو من عام ١٩٥٨ كان المؤتمر  
الوطني الأفريقي في نياسالاند يرى أنه ليس هناك طريق دستوري لتنفيذ  
وجهات نظرهم ، وقال « تشيب إيجير » أن اللغة الوحيدة التي يمكن

أن تفهمها الأمبريالية البريطانية هي لغة الصدام المتطرف ، وطالب المؤتمر بأغلبية أفريقية في المجلس التنفيذي ، وأنهم إذا لم يحصلوا على هذه المطالب قبل حلول عام ١٩٦٠ فإنهم سوف يمارسون نوا من عدم التعاون .

وفي ٢٤ من يناير عام ١٩٥٩ عقد المؤتمر اجتماعاً ، أعاد فيه هذه الآراء . واستمرت الأمور تزداد سوءاً . وفي ١١ فبراير لم تصرح الحكومة للمؤتمر الوطني باجتماع له . فعقد هذا الاجتماع دون تصريح في إحدى قرى منطقة ( كارويجا ) . وألقي القبض على رجلين .. وفي ١٥ فبراير عقد الأفريقيون اجتماعاً آخر حدثت فيه اصطدامات دامية . وفي ١٩ فبراير استخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين حطموا أبواب السجون ..

وفي ٢٠ فبراير من عام ١٩٥٩ ، اجتمع حكام روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند اجتماعاً دورياً في سالسبوري ، غير أنه في ٢١ فبراير كانت الفصائل الفيدرالية تطير إلى نياسالاند ، وقد قابل الدكتور باندا حاكم نياسالاند وأبلغه أن وصول قوات روديسيا الجنوبية يعتبر بمثابة القشة الأخيرة بالنسبة لأبناء نياسالاند .. وبالفعل ، احتشدت الجماهير وحاصرت رؤساء المحكمة . ووقعت اصطدامات بينها وبين البوليس والجيش . وأطلقت قوات روديسيا الجنوبية النيران على المتظاهرين في ( ليليمنوى ) .

وكان قد أعلن في ٢٠ فبراير ، أن اللورد « بيرث » وزير الدولة

لشئون المستعمرات سوف يأتي قريباً إلى نياسالاند ليناقد مسألة التطور الدستوري ، غير أنه في يوم ٢٦ فبراير أعلن أن الزيارة قد تأجلت ، وبعد هذا أعلنت حالة الطوارئ في روديسيا الجنوبية في الوقت ذاته . وفي مساء ٢٥-٢٦ فبراير ألقى القبض على ٤٩٥ أفريقيا في روديسيا الجنوبية ، وفي مساء ٢-٣ مارس أعلن سير « روبرت اميتاج » حالة الطوارئ في نياسالاند وألقى القبض على قادة المؤتمر الوطني الأفريقي . وفي ٢٦ مايو أعلن في البرلمان أن ٨٥١ أفريقيا قد اعتقلوا .. وحدثت اصطدامات ( تكاتاي ) حيث أصيب ٤٨ أفريقيا بالرصاص ، مات منهم عشرون .

## ٢ - أثر هذه الأحداث .

من الصعب افتراض أن إطلاق النيران ، واستخدام العصي ، وحملات التفتيش ، والغرامات بالجملة جعلت شعب نياسالاند يحب الاتحاد القيدر الى .. وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية ، فإن لجنة « ديفلين » قد سجلت أن البيان الذي أذيع الساعة السابعة من صباح ٣ مارس ، والذي ذكر فيه حاكم نياسالاند الأسباب التي دعت إلى إعلان حالة الطوارئ . هذا البيان لم يرد فيه شيء بالمرّة عما يسمى ب ( مؤامرة الاغتيال ) .. وكذلك فإن البيان الذي نشر على الجمهور ، والمنشور الدوري على جميع موظفي الحكومة ، والخطاب الخاص الموجه إلى رؤساء القبائل ، لم يرد فيها شيء بالمرّة عن هذا الموضوع . ومع ذلك فإن المناقشات في المجلس العموم اتخذت من ( مؤامرة الاغتيال ) سبباً رئيسياً لإعلان حالة

الطوارىء . وأخذت الصحف البريطانية تتحدث عن المذابح والأغتيالات .  
وصار حاكم نياسالاند نفسه في ١٨ مارس يعطى لهذه المؤامرة التي لم  
يذكر عنها شيئاً من قبل ، وزناً كبيراً .

وقد قيل أن الحكومة قد خلقت ( مؤامرة الاغتيال ) هذه  
لتقوية مركزها الضعيف .. إلا أنها كانت بمثابة ضربة الساعة الثالثة  
عشرة ، مما ألقى الشك في أذهان الكثيرين ..

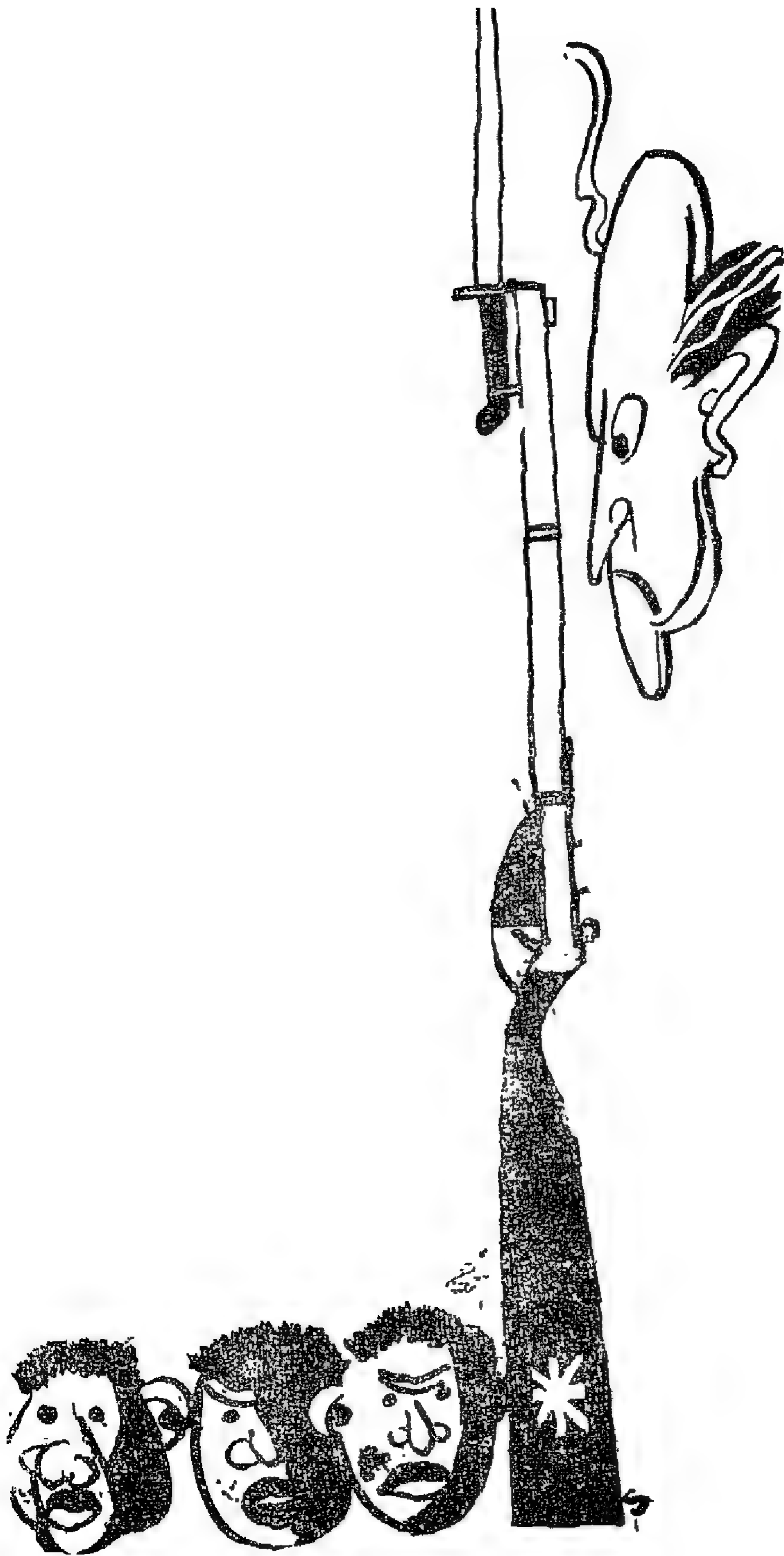
وقد كشف السير « إدجار هوايتهد » في أحاديثه أن قرارات إعلان  
حالة الطوارىء كانت معدة قبل عيد الميلاد ، وفهم من هذه العبارة أن  
التأجيل كان مرهوناً بوصول قوات روديسيا الجنوبية إلى نياسالاند ..  
وقد أفصح عن هذا كله خطاب اللورد « مالفرن » في مجلس اللوردات ،  
عندما قال بأنه كان من المقرر وضع المؤتمر الوطني الأفريقي خلف القضبان  
حتى لا يعوق إرسال قوات البوليس اللازمة إلى نياسالاند .

إن ما كان يخشاه أهالي نياسالاند هو أن تحكمهم روديسيا الجنوبية ،  
فقليل لهم إنهم في ظل الاتحاد الفيدرالى سوف يحتفظون بحكومتهم  
الذاتية .. إلا أنهم رأوا في ظل الاتحاد الفيدرالى قوات روديسيا  
الجنوبية تأتي إلى نياسالاند وتقوم بأكبر حملة تفتيشية . وتزج بالملئات  
من قادتهم إلى السجون ، وتطرد أبناء نياسالاند من روديسيا الجنوبية .



الجزء الرابع

الحاضر والمستقبل



# الفصل الأول

بعد الطوارئ

كان سير « ادجار هوايتهد » يعتقد بأن الذين يعارضون سياسته هم نفر قليل من المثيرين الأفريقيين ، لهذا رأى أنه يكفي أن يبعد هؤلاء المثيرين وأن يعطى مهلة لمدة خمسة اعوام ، فتستقر الامور ويثبت أن هذا مجرد وهم .

وتحدث السير « ادجار هوايتهد » في لندن في نوفمبر من عام ١٩٥٨ عما أنجزته حكومته في زيادة أجور الأفريقيين ، ومشروعات الاسكان لهم التي رصد لها ١١ مليون جنيه ، وتعديل قانون تقسيم الأراضي في فبراير عام ١٩٥٦ ، وتعديل قانون المشروبات الروحية في أبريل من عام ١٩٥٩ . . غير أن رد الأفريقيين كان أمراً واحداً . . ما هو الموقف من المشاركة في السلطة في ( المستقبل المنتظر ) . . ففي نيباسالاند ، وحتى نهاية ذلك العام كان الدكتور باندا ، ومئات من الأفريقيين ما زالوا في المعتقل .

ولما كانت المنظمات الأفريقية القديمة قد حلت ، فقد لجأ بعض الزعماء الأفريقيين الى تشكيل منظمات جديدة والاحتفاظ بقيادتها للعناصر القيادية الحقيقية . . فمثلا قام « أورتون تشيروا » وهو محام أفريقي ، وكان معتقلا مع الدكتور باندا ، غير أنه أطلق سراحه في أغسطس من عام ١٩٥٩ ، قام بتأسيس حزب جديد أسمه ( مؤتمر

مالاوى) ، واحتفظ بمكان القيادة للدكتور باندا . . . وفى روديسيا  
الشمالية قام « شونا » بتأسيس حزب أسماه ( حزب الاستقلال الوطنى  
المتحد ) وتسلم قياده « كواندا » بعد خروجه من السجن فى يناير  
١٩٦٠ . . . وفى روديسيا الجنوبية تكوت ( الحزب الديمقراطى  
الجديد ) فى أوائل فبراير من عام ١٩٦٠ بقيادة « ليويولد تاكاويرا »  
و « سيتهول » مؤلف كتاب القومية الافريقية . . . وقال « تاكاويرا » ..  
إنه ينبغى على الافريقين أن ينظموا أنفسهم فى منظمات مستقلة ، ومالم  
يفعلوا هذا ، فإن الاوروبيين لن يدخلوا معهم فى مشاركة حقيقية .  
وقد عينت لجنة « مونكتون » لبحث إعادة النظر فى الدستور  
فى عام ١ٹ٦٠ ، وتقديم التوصيات اللازمة بشأن هذا الموضوع . . . وقد  
صرح مستر « ماكيلان » فى ١٩ يناير من عام ١٩٦٠ ، فى السبورى  
أن مهمة لجنة « مونكتون » هى تقديم النصيحة بالوسائل التى تكفى  
صيانة الاتحاد الفيدرالى ، وليس من مهمتها أن تدمر هذا الاتحاد  
الفيدرالى ، وفى ٢٩ يناير أعلن السير « ادجار هوايتهد » فى مؤتمر  
صحفى أنه سوف يضع المسألة برمتها أمام الناخبين ، وأن روديسيا  
الجنوبية يجب أن تحصل على نظام الدومينيون ، وينبغى أن تبقى  
الحكومة الفيدرالية فى أيدي المتحضرين . . . وفى ٢٨ يناير قال  
السير « جون موفات » فى المجلس التشريعى فى روديسيا الشمالية  
بضرورة البحث عن شكل جديد غير الاتحاد الفيدرالى ، مادامت أغلبية  
المواطنين تعارض الاتحاد الفيدرالى ، إلا أن هذا الاقتراح قد رفض .



# الفصل الثانى

## سياسة بريطانيا

### ١ - الأهداف البريطانية .

لم يعد من الضرورى أن نلتفت إلى القول بأن القومية الأفريقية حركة تثيرها حفنة من العناصر المثيرة ، والقضية الأولى هى أنه من صالح بريطانيا قيام دولة مستقرة فى وسط أفريقيا يمكن أن تتبادل التجارة معها ..

إننا نريد دولة لا يجلس حكامها على أسنة الرماح .. ولكن ، إن جميع وسائل الإدارة ، والمناجم والمزارع والأعمال ، هى فى أيدي البيض فى الوقت الحاضر .. ويأمل بعض الأفريقين بأن يتحسن الوضع إذا ما ألغى الاتحاد الفيدرالى ، ويعتقدون بأن روديسيا الشمالية ونياسالاند سوف تتقدمان بسرعة بدون روديسيا الجنوبية ..

ولكن أذا ما تم هذا الأمر ، ماذا سيكون مصير الأفريقين فى روديسيا الجنوبية .. ؟ إنهم سوف يعانون من إجراءات التفرقة التى يباشرها « ادجار هـوايتهد » ، وإن روديسيا الجنوبية البعيدة عن الاتحاد الفيدرالى سوف تنجذب الى فلك إتحاد جنوب أفريقيا ، وعندئذ سوف يكون مصير الأفريقين فى روديسيا الجنوبية هو مصير الأفريقين فى إتحاد جنوب أفريقيا .. إن نجاح قضيتهم فى نهاية

الامر ، مسألة لاشك فيها ، ولكنها سوف تكون بخسائر فادحة في  
الارواح ، وسوف تترك مرارة في نفوس الاجيال المقبلة ، ومثل هذه  
النتيجة سوف تكون وبالاً على الاوروبيين .

ولكن ما الذي نستطيع أن نفعله ، من هنا ، من بريطانيا ؟  
وهنا نستعرض خريطة المعركة ...  
٢ - خريطة المعركة .

دعنا ننظر بادىء ذى بدء ، فى ناخبي الاتحاد الفيدرالى ، إن  
غالبيتهم توجد فى روديسيا الجنوبية ، وسياسة « ادجار هوايتهد »  
لا تختلف كثيراً عن سياسة حزب الدومينيون ، وهو يريد الانفصال ،  
وإذا ما تم هذا الامر فهو بمثابة الانتحار للبيض فى روديسيا  
الجنوبية . . لانه اذا ما واجهت روديسيا الجنوبية بعد انفصالها عن  
الاتحاد الفيدرالى أزمة ما ، فان هذه الأزمة تعنى أنه يبيع سيارته  
الثانية ، ولكنها تعنى بالنسبة لكثير من الأفريقيين أن يموتوا  
جوعاً ... والجوعى لا يمكن السيطرة عليهم .

منذ أشهر قليلة كان السؤال الأول الذى يتبادر الى الازهان هو  
عما اذا كان الدكتور « باندا » سوف يعضى فى فصل نياسالاند عن  
الاتحاد الفيدرالى ؟ أما الان فان هذا الامر أصبح فى المرتبة الثانية أمام  
تهديد روديسيا الجنوبية بالانفصال .. إن بعيدى النظرين الاوروبيين  
يدركون أن الارض تنسحب من تحت أرجلهم شيئاً فشيئاً ، وعليهم أن  
يقوموا بمساومة سريعة .. فهل تكفى هذه الاعتبارات أمام روديسيا

الجنوبية لترضى بالوضع الراهن .. وخاصة أن روديسيا الجنوبية تفيد من الاتحاد الفيدرالى أكثر من أى إقليم آخر ...؟

وثمة مسألة أخرى وهى عزم الدكتور باندا على انفصال نياسالاند عن الاتحاد الفيدرالى ، على ان نتيجة هذا العمل لن تسبب آلاماً لسكان نياسالاند ، مثلاً يحدث لسكان روديسيا الجنوبية ، كما أن هذا الوضع أفضل لنياسالاند من أن تبتلعها دوامة جنوب أفريقيا.. وسوف تمضى نياسالاند بالتأكيد فى الانضمام إلى روديسيا الشمالية أو تنجانيقا ، أو أن تقيم هذه الدول الثلاث شكلاً جديداً .. وهنا يكون فى مقدور سكان هذه الدول وهم حوالى ستة ملايين نسمة أن يقيموا دولة أفضل من الدولة التى تقيمها روديسيا الجنوبية .

وثمة سؤال أخير .. هو هل يمكن أن نقوم بشيء ما داخل الاتحاد الفيدرالى بحيث يبقى الدكتور باندا ، وفى نفس الوقت لا يخرج عليه السير ادجار هوايتهد ؟

٣ — ماذا ينبغى أن نفعل ...؟

١ — المشكلة الرئيسية فى الاتحاد الفيدرالى هى أن الأغلبية تشكو من سيطرة الأقلية ، والأغلبية هى نياسالاند وروديسيا الشمالية ، والأقلية هى روديسيا الجنوبية التى تقوم بالدور الأكبر فى الحكومة الفيدرالية . ويخشى الكثيرون من إجراء أى تغيير فى هذا الوضع لأنه سوف يجلب السكوارث .. ولكن الامر فى حاجة إلى تغيير .

كذلك فان المتتبع لمنطقة النحاس يدرك أن تسوية المشاكل من شأنه

أن يؤدي إلى تقدم لا بأس به ، إلا أن الحكومة الفيدرالية لا يتسنى لها بحكم الدستور أن تتدخل في النزاع في المناطق الصناعية لأنها من اختصاص إقليمي ، والادارات يسيطر عليها الرجل الأبيض.. وكان من الممكن أن يطالب البعض بمنح هذه السلطة للحكومة الفيدرالية ، غير أن هذا يستلزم أيضاً أن تكون الحكومة الفيدرالية تتمتع بثقة الأفريقيين .. غير أنها لا تتمتع بهذه الثقة .. ومن هنا تبدو أهمية إكتساب ثقة الأفريقيين .

ويستلزم الأمر نوعاً من التغيير في نظام التعليم ، فإن تعليم الأفريقيين ما زال من اختصاص السلطات الاقليمية ، في حين أن تعليم الأوروبيين من اختصاص السلطات الفيدرالية ، وهذا من شأن إشاعة الفرقه وتشجيعها بين العناصر .. والوضع نلمسه في الزراعة ، التي تتوزع اختصاصاتها بين السلطات الاقليمية .



## الفصل الثالث

### خاتمة

**هذه** كلها وجهات نظر شخصية .. غير أنها جميعاً ليست كافية  
بأن تشي الدكتور باندا عن عزمه في الانفصال عن الاتحاد  
الفيدرالى .. وسوف تكون هناك أغلبية أفريقية .. ومن ذا يستطيع  
أن يشك في هذا ؟

لقد أوضح الدكتور باندا ، أنه في مقدوره أن يمسك بزمام الأمور  
بين النياسالانديين .. وهذا صحيح .. كما أن القوة لا يمكن أن تأتي بمثل  
هذا التأثير .. أفلا ينبغي أن تتحرك بسرعة ، ونجعل من نياسالاند  
دولة حرة حتى تبقى على علاقاتها بالروديسيات ..؟ ينبغي أن نسلم بأن  
نياسالاند الدولة الحرة سوف تقوم إن آجلاً أو عاجلاً .

أما وقد أدركنا أن نياسالاند ، وروديسيا الشمالية أيضاً سوف  
يصبحان دولاً أفريقية ، أفلا نأمل في أن تحاول بريطانيا أن تكتسب  
ثقتها ..؟ ومع هذا ، حتى هذه الخطوة لن تبقى نياسالاند وروديسيا  
الشمالية في الاتحاد الفيدرالى .. إذن فليمنحنا الفرصة واختيار الطريق  
لأنهما متذهبان ، سواء طواعية أو قسراً .

ألا يجدر بنا أن نفعل شيئاً ..؟ واضعين في اعتبارنا هؤلاء الأصدقاء  
السود الذين مكثنا في ديارهم . وواضعين في اعتبارنا أننا - نحن  
البريطانيون - قد تأخرنا في إدراك مجرى التاريخ .. الحق أننا لا نستطيع

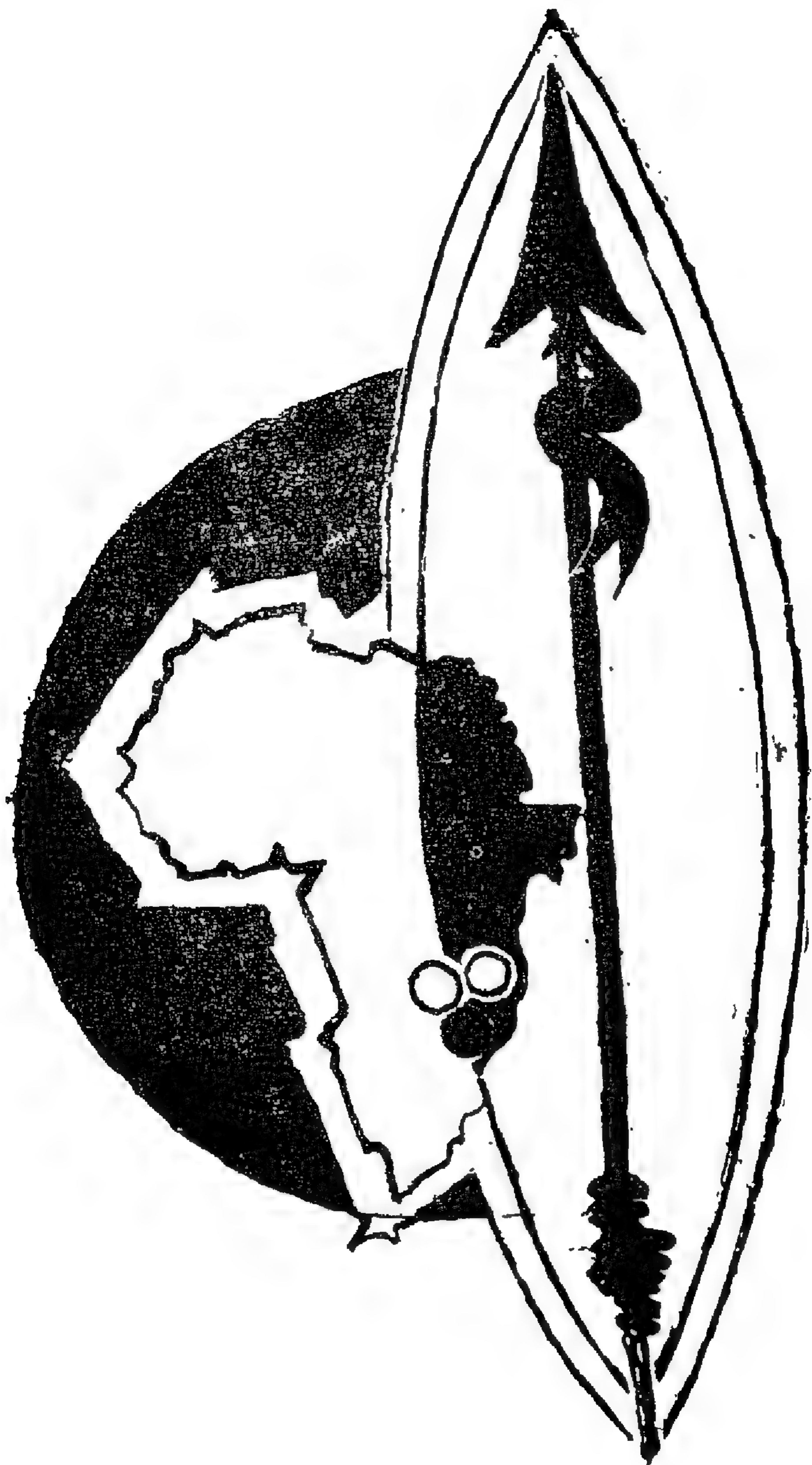
أن نفعل الكثير .. وليس في وسعنا سوى أن نقترح أن يتضمن الدستور الجديد عبارات عن ( حقوق الإنسان ) .. ويا لها من سخريه أن نفعل هذا ، بعد فوات الوقت .. والموائد قد قلبت على رأسها !!..

أما روديسيا الجنوبية ، فعليها أن تغير قانون تقسيم الأراضي ، ونظم التعليم ، واللوائح الانتخابية .. وإذا ما رفضت هذه الحلول ، فليس هناك سوى طريق جنوب أفريقيا .. ولكن عليها أن تدرك أن الوضع في جنوب أفريقيا سوف يتغير حتما ، إن آجلا أو عاجلا ، وإن لم يتغير بالطرق السلمية ، فسوف يستخدم الأفريقيون يوماً ما ، العنف لتغييره ، وهنا تكون الكارثة على البيض ، والأجيال طويلة !!..



ملحق الكتاب

وجهة نظر افريقية



## وجهة نظر أفريقية

**فيما** يلي يجد القارئ موجزاً لوجهة النظر الأفريقية ، وهي وجهة نظر الحزب الوطني الديمقراطي في روديسيا الجنوبية ، وقد كان يوجد في روديسيا الجنوبية ، المؤتمر الوطني الأفريقي الذي يعتبر امتداداً للمؤتمر الوطني الأفريقي في نياسالاند وروديسيا الشمالية ، وقد قامت سلطات المستوطنين بحل المؤتمر الوطني الأفريقي في الروديسيات ونياسالاند ، وألغى القبض على زعمائه ، وأعتبر الحزب خارجاً على القانون ، وعلى الرغم من أن قادة هذا المؤتمر قد أفرج عنهم في نياسالاند وروديسيا الشمالية ، فما زال بعض قادته وراء القضبان في روديسيا الجنوبية .

والواقع أن الحركة الوطنية الأفريقية في روديسيا الجنوبية ، ليست في قوة مثيلاتها في نياسالاند وروديسيا الشمالية . . وقد قام الحزب الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية ، ليد الفراع السياسي بالنسبة للحركة الوطنية الأفريقية . . وهو يضم كثيراً من المثقفين الأفريقيين أمثال (سيتهول) مؤلف كتاب (القومية الأفريقية) الذي سبق ترجمته في سلسلة الفكر العالمي . كذلك يضم الحزب بعض الأفريقيين الذين كانوا ينتمون إلى بعض الهيئات الأوروبية الأقل تعسفاً إزاء الأفريقيين .

وينظر بعض الأوروبيين إلى الحزب الوطني الديمقراطي على اعتبار أنه حزب معتدل ، ويجدر بالمستوطنين التفاهم معه ، وأياً ما كان

الأمر ، فإن الحزب الوطنى الديموقراطى هو المعبر الرئيسى الآن عن الحركة الوطنية الأفريقية فى روديسيا الجنوبية ، ونحن هنا نعرض ترجمة لنصوص بعض الوثائق التى نشرها الحزب الوطنى الديموقراطى ، وذلك حرصاً منا على أن تقدم للقارىء وجهة نظر أفريقية خالصة .

\* \* \*

### موقف الحزب الوطنى الديموقراطى من المقترحات الدستورية\*

المؤتمر الذى عقد فى ( سالسبورى ) من ٣٠ يناير إلى ٧ فبراير ١٩٦١ لمناقشة دستور روديسيا الجنوبية **النتيجة** بالفشل ، لأن الحزب الوطنى الديموقراطى لم يقبل المقترحات الخاصة بتعديل اللامحة الانتخابية .. وعلى الرغم من الفروق الصغيرة فى تناول هذه المقترحات ، فإن الأحزاب الأوروبية الثلاثة تتفق جميعاً حول ضرورة صيانة سيادة المستوطنين سياسياً لفترة لاحدها . وقد وقف الحزب الوطنى الديموقراطى بمفرده يطالب ( بالحكم ) للأغلبية فوراً... ويحتوى مشروع اللامحة الانتخابية التى رفضها الحزب الوطنى الديموقراطى على النص بوجود مجموعتين من الناخبين ، وعلى أن يكون الناخب قد بلغ من العمر ٢١ عاماً وملماً باللغة الانجليزية .

وقد أعترض الحزب الوطنى الديموقراطى على النص بضرورة معرفة اللغة الانجليزية كمؤهل للتصويت ، إذ أن معرفة اللغة الانجليزية ،

في الظروف الراهنة ، تتوقف على المقدرة المالية من جانب الأفريقيين حتى يعلموا أطفالهم أو يتعلموا هم أنفسهم ، إن الأجر المنخفض الذي يتقاضاه الأفريقي لا يسمح بالتعليم ، ففي عام ١٩٥٩ كان متوسط الأجر للرجل الأفريقي ، متزوجاً أو غير متزوج ، حوالي ٨٠ جنياً سنوياً في المدن وحوالي ربع هذا المبلغ في معظم المناطق الزراعية ، وثانياً فإن عدد المدارس التي تقام للأفريقيين مقيد بالمبلغ الذي يخصصه المستوطنون لتعليم الأفريقيين ، ففي عام ١٩٥٩ صرفت حكومة المستوطنين مبلغ ١٧٠ ٨٠٧ ٢ ر. جنياً على تعليم الأفريقيين البالغ عددهم ٣ مليون نسمة ، بينما صرفت حكومة المستوطنين الفيدرالية مبلغ ٦٠٠ ٩٩٨ ٦ ر. جنياً على تعليم ٢٩٧ ٠٠٠ من البيض ، وثالثاً فإن موظفي التسجيل هم المستوطنون أنفسهم الذين يستلزمون المأماً كافياً باللغة الانجليزية من الناخبين الأفريقيين .

والمجموعة الأولى من الناخبين .. وهي ( المجموعة ١ ) موضوعه بشكل رئيسي لتسكون مقصورة على المستوطنين لأنها تتطلب دخلاً مرتفعاً ومؤهلات تعليمية معينة .. وهي كما يلي :

( ١ ) دخل قدره ٣٠٠ جنياً خلال كل العامين السابقين على طلب إدراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر ب ٥٠٠ جنياً ..

وفي هذه الحالة يجب أن يكون الناخب قد قضى ٤ سنوات من

---

\* مترجم عن مجلة Democratic Voice International .. التي تصدر عن مكتب الحزب الوطني الديمقراطي ( روديسيا الجنوبية ) بالقاهرة ، عدد أبريل ١٩٦١ .

## التعليم الثانوى .

(ب) دخل قدره ٤٨٠ جنيها خلال كل من العامين السابقين على طلب ادراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ١٠٠٠ جنيه .  
وفي هذه الحالة يجب أن يكون الناخب قد قضى ٦ سنوات من التعليم الابتدائى .

(ج) دخل قدره ٧٢٠ جنيهاً خلال كل من العامين السابقين على طلب إدراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ١٥٠٠ جنيه .  
ويلاحظ أن شروط هذه الفئات الثلاث مرتفعة بالنسبة للأفريقيين الذين يتحكم المستوطنون فى تعليمهم ودخلهم .

أما المجموعة الثانية من الناخبين ، ( المجموعة ب ) فالمفروض أنها للأفريقيين أساساً . . وشروطها كما يلى :

(أ) دخل بنسبة ٢٤٠ جنيها سنوياً ، وذلك خلال الستة شهور السابقة على طلب ادراج الأسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ٤٥٠ جنيهاً .

(ب) دخل بنسبة ١٢٠ جنيهاً سنوياً ، وذلك خلال الستة شهور السابقة على ادراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ٢٥٠ جنيهاً .

وفي هذه الحالة يجب أن يكون الناخب قد مضى عامين فى التعليم

## الثانوى .

(ج) ١ — الذين تجاوزوا سن الثلاثين ، ولديهم دخل بنسبة ١٨٠

جنيهاً سنوياً ، وذلك خلال السنة شهور السابقة على طلب ادراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ٣٥٠ جنيهاً .

٢ — رؤساء القرى الذين لديهم ما لا يقل عن ٢٠ عائلة تحت إمرتهم .

٣ — الكهنة .

والحزب الوطنى الديموقراطى يرفض شروط المجموعة الثانية جملة وتفصيلاً ، لأنه يؤمن بأن جميع المواطنين فى روديسيا الجنوبية كل واحد غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن أن تكون هناك أصوات أقل قيمة من أصوات أخرى .

قضية المعتقلين السياسيين فى روديسيا الجنوبية (\*)

في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٦ فبراير عام ١٩٥٩ ألقى القبض على آلاف من الأفريقيين ، قادة روديسيا الجنوبية السياسيين ومؤيديهم . . . وحتى العاطفين عليهم ، وسيقوا قسراً إلى معسكرات الاعتقال ، وكان هؤلاء أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى ( وهو غير مصرح به الآن ) .

إن قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى ومؤيديهم لم يرتكبوا جرماً ، فهم ليسوا مجرمين . وكذلك فهم ليسوا دعاة إثارة ضد القانون . . . وربما كانت جريمتهم الوحيدة التى ارتكبوها هى معارضتهم القهر البشع لرأى الأفريقيين من جانب « هوايتهد » ووزرائه من المستوطنين

(\*) ترجمة لافتتاحية المجلة السابقة عدد فبراير ومارس عام ١٩٦١ .

الذين ركبهم الخوف .

والحقيقة المجردة ، هي أن هؤلاء المناضلين الأحرار الأعزاء ، قد ألقى القبض عليهم وتركوا طائلاتهم تعاني الحرمان ، وأن المؤتمر الوطني الأفريقي قد ألغى ... لقد رمى « هوايتهد » هؤلاء المناضلين خلف القضبان ببساطة ورفض تقديمهم إلى المحاكمة ، لأنه ليس ثمة قضية ضدهم . فما هو السبب إذن في إلقاء القبض عليهم ؟ وماذا فعلوا حتى يظلوا في السجون ؟ إن الذين يعرفون تاريخ روديسيا الجنوبية ، ومسألة اتحاد روديسيا ونياسالاند ، لمن اليسير عليهم أن يجدوا رداً على هذا السؤال ..

ففي عام ١٩٥٨ وعد « روي ولنسكي » العنيد ، الذي ولد في جنوب أفريقيا ، ورئيس وزراء الاتحاد الفيدرالي الروديسي ، وعد ناخبه البيض بأن الاتحاد الفيدرالي سوف يصبح في وضع (الدومينيون) وذلك في مؤتمر ١٩٦٠ . ومن الصعب أن ندرك إذا ما كان ولنسكي ينجح ناخبه كي يصوتوا إلى جانبه في الانتخابات .. والمسلم به أن ولنسكي كان يرى أنه من الأسلم له أن يبعد عن الطريق المؤتمرات الثلاثة ( المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية ، ومؤتمر زامبيا الوطني الأفريقي في روديسيا الشمالية ، والمؤتمر الوطني الأفريقي في نياسالاند ) . وقرر وقتئذ أن يتشاور مع « إدجار هوايتهد » رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، و« إيفلين هون » حاكم روديسيا الشمالية ، و« روبرت أرميتاج » حاكم نياسالاند « حول إبعاد قيادات هذه

المنظمات النضالية الثلاث . ومن ثم يتم نفيهم بعد ذلك . وهكذا اتخذ القرار الأحمق ، المجاني للواقع ، بالقبض على قادة المؤتمرات الثلاث وأتباعهم في الروديسيات ونياسالاند . وحتى يومنا هذا ، فما زال ضحايا هذه الحملة في المعتقلات .. « جورج نياندور » و « روبرت تشيكيرما » وقادة عديدون غيرهم من المؤتمر الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية .

وأياماً كان الأمر ، فإن ما نضعه في اعتبارنا حتى اليوم ، هو إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين السياسيين دون قيد ولا شرط .

وفي يناير من العام الماضي ، أطلق سراح المعتقلين من المؤتمر الوطني الأفريقي . ( مؤتمر زامبيا ) في روديسيا الشمالية ، وفي يوليو من العام ذاته أطلق سراح المعتقلين من المؤتمر الوطني الأفريقي في نياسالاند .. وكان قد أفرج عن الدكتور « باندا » في أبريل ..

والآن من الواضح ألا قضية ضد هؤلاء المعتقلين ، لأنه قد أطلق سراح زملائهم في روديسيا الشمالية ونياسالاند . والذين اعتقلوا للأسباب ذاتها .. وإنتا لانفهم لماذا يجرؤ « هوايتهد » على إبقاء قادتنا في السجون ... ؟

إن الذين يتوهمون أن الرفيقين « جورج نياندورو » و « روبرت تشيكيرما » يمكن أن يغيرا معتقداتهما وإيديولوجيتهما بسبب اعتقالهما إلى مالا نهاية ، فإنهم يرتكبون خطأ فاحشاً . وفي الحقيقة أن السجن يثبت بطولتهم وشعبيتهم مع جماهير الشعب ، ودليل على أن المستوطنين يعتقدون أنهم لا يمكن أن ينجزوا أي شيء إذا ما خرج

هؤلاء الناس من السجون .

\* \* \*

أهداف الحزب الوطنى الديمقراطى

فى روديسيا الجنوبية

(أ) القيام بدور طليعى فى النضال الذى لا هوادة فيه من أجل حرية الشعب الأفريقى .

(ب) النضال من أجل تصفية الاستعمار والأمبرالية وكافة أشكال القهر ، تصفية شاملة .

(ج) تأسيس حكومة ديموقراطية تنتخب على أساس (رجل واحد وصوت واحد) .

(د) الدعوة إلى جامعة الدول الأفريقية وتأكيدها الشخصية الأفريقية ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يضع الحزب برنامجه التالى :

(أ) وقف العمل بدستور المستوطنين الذى يمنحهم السلطة لقهر الشعب الأفريقى ، وعلى الحكومة البريطانية أن توقف العمل بهذا الدستور فوراً ، والافسوف تضطر إلى هذا فى ظروف تكون غير ملائمة لاستقرار المستوطنين فى بلادنا .

(ب) وبذات الوقت ، يجب عقد جمعية تأسيسية على أن يكون عدد الممثلين متناسباً مع عدد الجماعات المختلفة التى تقوم بانتخاب ممثليها انتخاباً حراً ، ويقوم هؤلاء بوضع الدستور الجديد الذى يجب أن يشمل المسائل التالية ضمن مسائل عديدة أخرى :

( أ ) صوت واحد لكل مواطن في روديسيا الجنوبية بلغ الواحد والعشرين عاماً .

( ب ) احترام إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة .  
ويقضى هذا إلغاء الأشكال العنصرية مثل ( هيئة الشئون المحلية )  
و ( المشاركة ) و ( تعدد العناصر ) و ( المستويات المتحضرة ) . وغير هذه  
من السياسات التي من شأنها تنمية التفكير داخل نطاق عنصري .  
وعلى كل مواطن في روديسيا الجنوبية أن يعتبر نفسه أفريقيا  
أو عضواً في الجنس البشري ويخلص لروديسيا الجنوبية ومبادئ  
الحرية الأفريقية .

ويترتب على هذا انعدام انقسام روديسيا الجنوبية إلى  
مستوطنين ومقيمين .

ولما كانت مآسى السيطرة البيضاء وأنانيتها واستعماريتها تتخذ  
شكلاً مزمناً ومن الصعب إلغاؤها ، فإن الخطر يتزايد ويوشك أن يقع  
وذلك نتيجة لعرقلة رغبة الحزب في تسوية سلمية ، تلك العقبات التي  
يضعها المستوطنون ، وتؤيدهم ضمناً الحكومة البريطانية .

وإذا ما حدث أن استمرت عرقلة رغبة الحزب في تسوية سلمية ، فإن  
الحزب الوطني الديمقراطي ، سوف لا يجد أمامه سوى أن يجمع قواه  
الضرورية لشن ( نضال ثوري ) لاهوادة فيه .

ويؤمن الحزب الوطني الديمقراطي أن الشعب الأفريقي يجب أن  
يعيش في ظلال ( الحرية ) أو يموت في سبيل الحرية ، ويترك العالم للشيطان !!

## القضية الأفريقية \*

أصبح الحزب الوطنى الديموقراطى ( خارجاً عن القانون ) حتى  
أُرسل مبعوثيه إلى لندن . وكان سير « إدجار هوايتهد » قد  
جمع ( الرؤساء ) الأفريقيين ، ليأمرهم بتأييد الحكومة ، وهددهم  
بالطرد من مناصبهم إذا لم يعلنوا تأييدهم .. إلا أن ( الرؤساء ) موظفون  
عموميون ، يقومون بأعمالهم لحساب الحكومة ، فهم لا يعبرون عن  
رأى الشعب ، لذا فإن أي أمر يضطرون إليه ، سوف لا يلتزم الشعب  
الأفريقى به ..

لقد قال أعضاء الحزب الوطنى الأفريقى ، وهم يمثلون ٣٠٠٠٠٠  
أفريقى ، قالوا : « لا » إزاء مسألة ( إلغاء السلطات التحفظية ) .. لقد  
عارض الأفريقيون رغبات الأقلية المستوطنة فى التخلص من السلطات  
التحفظية الموجودة فى الدستور .

إن مسألة إلغاء ( السلطات التحفظية ) من دستور روديسيا  
الجنوبية قد ظهرت فى فترات مختلفة : فى أعوام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ،  
طلب السير « جود فراى هاجنز » - اللورد مالفرن حالياً - ورئيس  
وزراء روديسيا الجنوبية وقتئذ ، طلب من وزير الخارجية إلغاء  
( التحفظات ) من دستور روديسيا الجنوبية .

وكان رد وزير الخارجية :

---

\* من كتيب أصدره مكتب الحزب الوطنى الديموقراطى فى لندن .

« إن الوقت لم يحن بعد ، كي توافق حكومة المملكة المتحدة على حذف التحفظات » .

ومنذ ذلك الحين وسياسة المستوطنين في روديسيا الجنوبية أصبحت أكثر تعسفاً ، إذ أن قوانين كثيرة قد أجيّزت وباجماع البرلمان الأبيض . وكان من شأنها أن تؤثر على سياسة البلدان المجاورة أكثر من أى وقت مضى منذ عام ١٩٣٥ .

وفي عام ١٩٥١ ، اضطرت الحكومة ، إزاء ضغط المعارضة\* في روديسيا الجنوبية ، أن تعين لجنة من الجمعية التشريعية . وقد أوصت هذه اللجنة بقيام مجلس تشريعى آخر، مثل مجلس الشيوخ، ليتولى السلطات التحفظية عن حكومة المملكة المتحدة . وكانت بشائر الاتحاد الفيدرالى فى الأفق ، فأهمل تقرير هذه اللجنة لأن الأقلية البيضاء كانت تعلم بنوع أشمل من التحكم فى روديسيا الجنوبية ، وظنت أن الاتحاد الفيدرالى سوف يحتفظ لها بحالة السيادة ، وسيكون هذا الوضع أكثر جاذبية ، ولهذا لم يكن ثمة ما يدعو على التركيز على مسألة إلغاء السلطات التحفظية .

وقد جدد المستوطنون مطالبهم من أجل الاستقلال الكامل .. لماذا ؟ ذلك لأن الأمل الذى راودهم فى التحكم والسيطرة من وراء الاتحاد الفيدرالى ، والأمل فى أن يحقق لهم الاتحاد الفيدرالى استقلالاً

---

\* المقصود بالمعارضة هنا ، جزء من البيض أيضا يريدون إلغاء التحفظات التى قصد بها التخفيض من تقشف المستوطنين .

تحت السيطرة البيضاء ، هذه الآمال أضحت بعيدة المنال ، وأكثر من هذا ، فإن المستوطنين في روديسيا الجنوبية يعملون بالفعل على تحطيم الاتحاد الفيدرالى . وقد بدأوا ينفضون الغبار من جديد عن تقرير لجنة عام ١٩٥١ الذى كان قد وضع على الرف .. ويعتزم سير « إدجار » أن يتخلص من السلطات التحفظية وإعلان الاستقلال الكامل لروديسيا الجنوبية .

إن الحزب الوطنى الأفريقى ، باسم الأفريقيين ، يعارض إلغاء التحفظات ولا سيما المواد ٢٧ - ٢٨ .. وقد جاء فى المادة ٢٨ :

فى حالة عدم تلقى حاكم روديسيا الجنوبية تعليماتنا عن طريق وزير الخارجية بشأن أى قانون ، وفى حالة عدم تضمن مثل هذا القانون نصاً على وقف العمل به إلى حين التوقيع عليه بالموافقة من جانبنا ، فعلى الحاكم أن يتحفظ على :

( أ ) أى قانون من شأنه أن يضغط على الوطنيين أو يعرضهم لظروف من العجز والتغيير لا يتعرض لمثلها الأوروبيون .

( ب ) أى قانون من شأنه أن يعدل ، أو يعيد النظر ، أو يتعارض ، أو يتناقض بأى شكل من الأشكال مع مثل هذه التحفظات ، ويهدف إلى تغييرها عن طريق المجلس التشريعى .

وقد أوضح الحزب الوطنى الديموقراطى ، رأيه فى معارضة إلغاء هذه التحفظات وذلك فى المذكرة التى قدمها إلى « اللورد هيوم » فى لندن أخيراً ، من جانب مبعوثى الحزب وهى كما يلي :

« إن حكومة صاحبة الجلالة في وسعها أن تتخلى عن هذه التحفظات في أى وقت تشاء . وسوف لا يحدث اعتراض من جانبنا . ولكن على شرط أن تنتقل السلطة السياسية في المستعمرة إلى حكومة ديموقراطية . وعلى شرط أن يصبح تخلى حكومة صاحبة الجلالة عن هذه التحفظات اصلاح جذرى في القانون الانتخابى . ويقوم هذا الاصلاح على مبدأ « رجل واحد وصوت واحد » ، إن أى وضع آخر تتخذه الحكومة البريطانية في سبيل تسوية نهائية ويكون من شأنه أن يدعن للمستوطنين ، يجب أن ينظر إليه ، وسوف لا يكون أمامنا إلا أن ننظر إليه باعتباره مشاركة من جانب حكومة صاحبة الجلالة في سياسة المستوطنين للتمييز العنصرى وسيطرة المستوطنين . إننا لا نرغب في أن ندفع إلى مثل هذا الوضع ، ولا سيما أن نية حكومة صاحبة الجلالة ، كما نعتقد ، وكما هو واضح من التطورات الدستورية في كينيا وتنجانيقا ، أن حكومة صاحبة الجلالة تهدف إلى إزالة السياسة القائمة على التمييز العنصرى وحكم الأقلية » .

\* \* \*

رسالة جوشوا مكايوكو نكومو

الرئيس العام للحزب الوطنى الديموقراطى

أيها الأصدقاء الأعزاء :

لربما تكونون قد دفعتم إلى أن تعتقدوا بأن روديسيا الجنوبية

تتمتع بالحكم الذاتي . وإنتا لا تلقى عليكم اللوم ، لأن هذا الانطباع قد تم بفضل أجهزة الدعاية الصحفية التي يمتلكها البيض ، بينما لا يملك منها الشعب الأفريقى شيئاً . أما اليوم ، فها هي ذى الفرصة لنقف على وجهة النظر الأفريقية .

إن روديسيا الجنوبية تضم ٣٠٠٠٠٠٠ أفريقى و ٢٥٠٠٠٠ مستوطن أبيض . وحوالى ٢٠٠٠٠ أسوى وآخرين . ومن بين هذه الجماعات ، فإن المستوطنين وحدهم هم الذين يحتكرون كافة وظائف الدولة دون الأفريقيين ، ومن ثم فإن روديسيا الجنوبية لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وإنما المستوطنون هم الذين يتمتعون به .  
أيها الأصدقاء .

أن هذه البقعة من أفريقيا تمارس اليوم مرحلة من الأحداث السياسية . لقد ابتليت بلادنا بنظام المستوطنين الذين يعود أصلهم إلى إنجلترا . لقد فرضوا علينا ، وتدفعوا إلينا باستمرار عن طريق الحكومات البريطانية المتعاقبة . إن بعض الاحتكاريين فى بريطانيا يستغلون شعبنا وأرضنا ، ويستخدمون المستوطنين لابقائنا بعيداً عن السلطة . إن الأساسين التقليديين ، والتوأمين لحياتنا ، وهما الأرض والماشية ، اختطفهما المستوطنون مناقساً ، بعدئذراحوا يفتسمونهما بين أنفسهم وبين الرأسمالين فى بريطانيا .

أنها لحة خبيثة وضعت بإصرار لاجبارنا على ظروف من الفاقة ، وبالتالى يجعلوننا شعباً لا يستطيع الاعتماد على نفسه . ويضطر ألا يجد

فرصة أخرى غير المذلة .

● ألا إننا نعلم أن الأرض أرضنا .

● ونعلم أنهم استولوا عليها قسراً ، وهذه القوة لا تمنحهم أى حق فى امتلاكها .

● إننا نعلم أنه لمن حقنا الذى لا يجوز التنازل عنه ، أن نحكم أنفسنا فى بلادنا ، وبالطريقة التى يختارها شعبنا .

● وإننا نعلم أننا مضطرون إلى النضال الذى لا تردد فيه ، والذى لا يلين من أجل إعادة كل ما هو مشروع لنا .

● لقد عرفنا المهانة فى ظل نظام المستوطنين ، وذقنا مرارة التقاليد الوهمية للحكومة البريطانية .

إن قوانين الاغتصاب التى تذل نساءنا . والتى تسمح لذكور المستوطنين - بأمر القانون - أن يستخدموا نساءنا بالجملة وكيفما اتفق ، بينما يضرب الرجال السود ويتعرضون للجزاء إذا بدرت منهم بادرة إزاء نساء المستوطنين .

وقد جعل المستوطنون ، من تعطل أى أفريقى ، جريمة تحت ستار ما يسمونه ( قانون التشرد ) .. سواء كانت هناك أعمال ، أم لم تكن .. ولهذا يتعرض الأفريقى للسجن ، ويرسل لمعسكرات العمل الإجبارى لأنه عاطل .  
أيها الأصدقاء .

إننا نذكر هذه القوانين على سبيل المثال لا الحصر ، إذ أن هناك

أمثلة عديدة ذات طبيعة أسوأ . إن القوانين في حد ذاتها ، ليست هي المشكلة الأساسية ، ومن الضروري فهم هذه المسألة . القوانين السيئة ، والتفرقة العنصرية وغيرها هي نتائج وليست أسبابا . إنها نتائج النظام الحكومى ذى الطبيعة السيئة . ومن ثم فإن ، ( النظام ) هو أس البلاء في روديسيا الجنوبية .

لقد وضع الدستور في لندن من جانب الحكومة البريطانية، ولم يكن، دستورا بقدر ما كان رسائل تناشد بنى جلدتهم أن يسلكوا في حكمهم على أسلوب ينفع المستوطنين والشعب البريطانى ، وتؤكد عدم مشاركة الأفريقين في أى جانب من جوانب السلطة .

لقد اعترضنا بقوة على كافة مساوىء الحكم التى تقترف ضدنا . وفي السنوات المنصرمة ، نظمنا الوفود ، والاحتجاجات .. الخ ولكن دون جدوى . لقد كشفت الحكومة البريطانية عن موقفها ، برضاها عن القهر البشع على الأفريقين، وبقبولها كل ما نحن ضحاياه اليوم . أيها الأصدقاء .

... غير أن المد يتغير .. لقد وضعنا أقدامنا على طريق الحرية وقررنا أن نتشبث به في إصرار وجنون ، إذا ما لزم الأمر .. وسوف لانقع في حيرة ، فإننا نركز اليوم على شعار حل مشاكلنا بالإقناع عن طريق مؤتمر دستورى .

إننا نقوم بهذا ، رغبة منا في حل المشاكل بالوسائل السلمية .. وبسبب هذا الأسلوب وحده ، ردوا علينا بالرصاص رشق عشرات

من أبناء شعبنا صرعى . وهذا يكفى لايضاح نوايا المستوطنين  
في مقاومة مثل هذا الحل . وبذات الوقت فهو يبرر لنا النظر في بعض  
الوسائل الأكثر فعالية والتي تضمن لنا الحلول .

وسوف يكون واهما من يفترض أن التناح سيبلى بنا حد البقاء  
في المسألة الحالية إزاء المقاومة الرعناء التي تبديها أقلية منعصبة وأنانية  
وعنصرية ، مثل المستوطنين البيض .  
أيها الأصدقاء .

إن الحكومات البريطانية المتعاقبة قد تخلصت عن العقل وفكرت  
بدماؤها ، فسأندت بشكل دائم كافة الإجراءات التوسيفية ضد  
الشعب الأفريقي .

أن أجهزة الدعاية البريطانية ، تحاول اليوم تحضير الرأي العام العالمي .  
ليركز انتباهه إلى روديسيا الجنوبية ، وذلك بأحداث أكبر ضجة ممكنة  
حول ما يسمونه (منح الأفريقيين نصيباً في الحكم المحلي ، وإزالة قيود  
التجول) .. إنها محاولة للتمويه على الرأي العام العالمي ، حتى تمر  
الاتفاقية الدستورية التي تعزم الحكومة البريطانية عقدها مع  
المستوطنين من خلف الظهور .

إن مثل هذه المحاولات لن تخدع أحداً ، أنها تمويه اعتدنا عليه ...  
أن يقظتنا لوطيدة ، وعزمنا لا يهتز ...

جوشوا مكاويكو تكومو  
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

# فهرس الكتاب



صفحة

٥	مقدمة
٩	الجزء الأول : مسائل عامة
١٧	الجزء الثاني : الاتحاد الفيدرالى
٣٥	الجزء الثالث : الاتحاد الفيدرالى فى التطبيق
١٠١	الجزء الرابع : الحاضر والمستقبل
١١١	ملحق الكتاب : وجهة نظر أفريقية

\* \* \*

---

دار النصير

د. شافع محمد سعيد بالقاهرة



## سلسلة الفكر العالمى

سلسلة كتب شهرية تقدم إلى القارىء فى يسر خلاصة وافية لأهم ما يصدر فى العالم من كتب أو يظهر فيه من آراء . غير انها تنشر الآراء على مسئولية اصحابها دون سواهم ، إيماننا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف .

### « صدر منها »

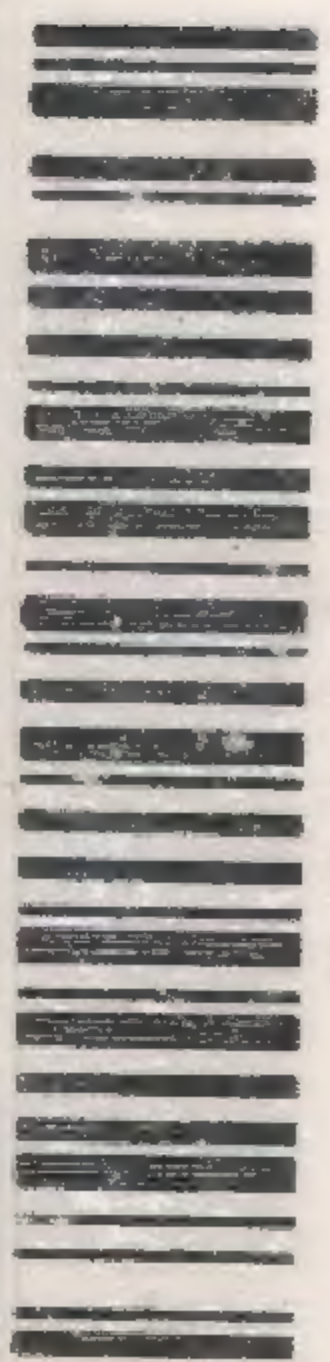
- ◆ الستار الحديدى حول امريكا ...
- ◆ مطامع بريطانيا فى الشرق الأوسط ...
- ◆ سيا الهند الخارجية ...
- ◆ خمس كوار تغير وجه العالم ...
- ◆ امريكا والشرق الأوسط ...
- ◆ نزع السلاح ...
- ◆ ثورة ناصر ...
- ◆ مستقبل الديمقراطية فى آسيا ...
- ◆ شخصية العم سام ...
- ◆ الدبلوماسية فى عصر الذرة
- ◆ القومية الأفريقية
- ◆ خروشوف والغرب
- ◆ بعث المانيا
- ◆ موقف الغرب من ألمانيا
- ◆ أمريكا بلد الرخاء والشقاء
- ◆ الدعاية السياسية
- ◆ الصراع الكبير بين الشرق والغرب
- ◆ دواعى الحرب العالمية الثالثة
- ◆ آسيا والنفوذ الغربى
- ◆ الرجل الأبيض فى مفترق الطرق
- ◆ رحلة فى الشرق الأقصى
- ◆ غانا وحياة نكروما

الكتاب التالى يصدر فى اول أغسطس ١٩٦١

الثن ١٠ قروش

ملازم التوزيع  
شركة التوزيع المتحدة

Bibliotheca Alexandrina



0683308

560

19